

الأكاديمية العربية الدولية



الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية المقررات الجامعية

أصول
التجنيح فدايتنزل استنانيد

بمقله
الدكتور محمود الطحان
استاذ الحديث المشارك
بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلاميه
كلية اصول الدين

عنت بتصويره وطبعه
دار القرآن الكريم

بيروت ص. ب. ٧٤٩٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ولينا الذي أخرجنا من الظلمات إلى النور . والصلاة والسلام على خيرته من خلقه سيدنا محمد بن عبد الله الذي اصطفاه الله تعالى ليخرج الناس من ظلمات الجهل . ويدلهم على طريق الاسلام باذن ربهم العزيز الغفور . ورضوان الله تعالى عن الصحابة الذين تخرجوا على يدي النبي الكريم . فصاروا أئمة مهتدين ، وقادة مجاهدين .

ومغفرة الله تعالى ورحمته على العلماء العاملين ، من سلف هذه الأمة وخلفها الذين أخرجوا أحاديث الرسول الكريم المخصوص بالوحي الأمين ، وجمعوها في السطور ، بمد أن حفظوها في المدور ، ثم جاء من خرّجها في مصنفات عندما احتاج الناس إلى معرفة مواضعها في ثنايا الصفحات والسطور . فجزام الله تعالى أفضل الجزاء إلى يوم البعث والنشور .

أما بعد : فهذا كتاب أودعت فيه من القواعد ما يسهل على طلبة العلم والباحثين في هذا الزمان معرفة مواضع الأحاديث النبوية في دواوينها ومصادرها الأصلية ، وأوضح في أشهر الطرق لتخريج الحديث الشريف . وقد توصلت إلى تلك القواعد والطرق عن طريق الاستقراء والممارسة .

كما ذكرت فيه كيفية دراسة الأسانيد ، وطريقة إخراج الترجمة ، ثم بينت طريقة الحكم على الحديث وبيان مرتبته .

وعرفتُ - من خلال ذلك - بكثير من مصادر الحديث الشريف وعلومه في شتى المجالات ، حسب ما اقتضته الحاجة على وجه الاجمال ، وذلك لأن التعريف بكتب الحديث وعلومه هو المين الأكبر للوصول إلى معرفة مواضع الحديث وتخرجه .

والذي دعاني لتصنيف هذا الكتاب هو ما استه في طلبة العلم والباحثين من الحاجة الملحة إلى مثل هذا الكتاب ؛ إذ قد بَعَدَ طلبة العلم والباحثون - في هذا العصر - بُمداً شديداً عن كتب الحديث وعلومه ، وجهلوا طريقة تصنيفها وترتيبها ، فضلاً عن معرفة محتوياتها ومكوناتها . وكثر السؤال - بشكل يلفت النظر - عن معرفة مواضع كثير من الأحاديث المشهورة والموجودة في الأصول ، والتي لا يليق بالمبتدئين السؤال عنها ، فضلاً عن الطلبة في حلقات الدراسات العليا والباحثين .

وخشيت إن استمر الأمر على ذلك فترة طويلة أن يموت هذا العلم ويندر ، حتى ربما يفتش السائل عن يده على تخريج حديث فلا يجد ، أو لا يجد إلا بشق النفس .

والذي ينبغي هو أن يكون تخريج الحديث ومعرفة مرتبته ميسوراً ومعروفاً لجميع طلبة العلم العمري بخاصة ، ولسائر طلبة العلوم الأخرى والباحثين بمامة .

وهذا ما قصدت أن يحققه الله تعالى بهذا الكتاب ، مع علمي بأنني لست فارس هذا الميدان ، ولكن الحاجة و فقدان الكتاب الذي يسدها هو الذي دفعني لتصنيفه لا سيما بعد أن أُسند إليّ تدريس مادة التخرّيج ودراسة الأسانيد في كلية أصول الدين ، بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض . ومن الجدير بالذكر أن أبيض هنا أنه قد جرت في الجامعة الاسلامية

بالمدينة المنورة محاولة - منذ سنوات - للتصنيف في موضوع دراسة الأسانيد . لسد حاجة الطلبة في مادة « الأسانيد » المقررة على الطلبة . لكن تلك المحاولة حامت حول الموضوع ، ولم تدخل فيه ؛ إذ لم تبين الطريقة التي ينبغي سلوكها لدراسة الاسناد ، وإنما اكتفت بشرح الأحاديث ، وترجمة رجال الاسناد . وبيان اللطائف والفوائد وما إلى ذلك ، وليس هناك إشارة إلى كيفية إخراج الترجمة من كتب التراجم ، أو إلى كيفية الوصول إلى ما وصل إليه صاحب الكتاب (١) .

هذا بالنسبة لموضوع « دراسة الأسانيد » ، وأما موضوع « أصول التخريج » ، فلا أعلم أن أحداً تعرض للبحث أو التصنيف فيه . لا في القديم ، ولا في الحديث . وقد يُعْتَدَرُ لاقدماء بأنه لم تكن الحاجة داعية إلى التصنيف في مثل هذا الموضوع ، أما في هذا العصر الذي بَعُدَ فيه الناس عن الحديث وعلومه ، فالحاجة ماسة جداً إلى التصنيف فيه ، لا سيما وقد ظهرت بوادر العودة إلى الاشتغال بالحديث وعلومه . فلعل هذا الكتاب يكون معيناً لمن يريد الاشتغال بالحديث وما يتعلق به ، ومفتاحاً ميسراً للبحث فيه ، ومعرفة مواضعه إن شاء الله تعالى .

وقد عرضت كتابي هذا ، ومنهجي فيه على عدد من خيار المتخصصين في الحديث فأفادوني - شكر الله لهم - بتوجيهاتهم وملاحظاتهم . وأقروني عليه بعد تلك الملاحظات فما لا حظوه عليّ عدته .

(١) انظر ما صنف في هذه المحاولة كتابي « عشرون حديثاً من صحيح البخاري » و « عشرون حديثاً من صحيح مسلم » كلاهما للشيخ عبد المحسن العباد ، وانظر كذلك مذكريتي الأسانيد لطلاب السنتين الثالثة والرابعة في كلية الشريعة للشيخ عبد الغفار حسن .

وأرجو من مشايخي وإخواني المشتغلين بالحديث وعلومه - الذين لم يتيسر لي الاتصال بهم في هذا الموضوع - أن يتكرموا - جزاهم الله خيراً - بإبداء ملاحظاتهم إن وجدوا ما هو جدير بالتمديد أو الزيادة - ولا بد من وجود ذلك - لعلي أتداركه في طبعة قادمة إن شاء الله تعالى .

وقد سميت هذا الكتاب « أصول التخريج ودراسة الأسانيد » وأسأله تعالى أن أكون قد قمت بما يسد حاجة الطلبة والباحثين في معرفة أصول تخريج الأحاديث ودراسة أسانيدها . كما أسأله تعالى أن ينفع به طلبة العلم . وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

الروضة الشريفة بالمسجد النبوي الشريف
في المدينة المنورة

١٨ ربيع الأول ١٣٩٨ هـ
الموافق ٢٥ شباط ١٩٧٨ م

وكتبه
محمد الطاهر

المقدمة

وتشتمل على :

- ١ - تعريف التخريج .
- ٢ - أهميته وفائدته ووجه الحاجة إليه .
- ٣ - لمحة موجزة عن تاريخ التخريج .
- ٤ - أشهر كتب التخريج ، التعريف ببعضها ، نبذة موجزة عن مؤلفيها .



١ - تعريف التخريب :

سأذكر تعريف التخريب في اللغة . ثم أبين معاني التخريب عند
المحدثين ، ثم أذكر تعريف التخريب في الاصطلاح .

أ - تعريف التخريب لغة :

التخريب في أصل اللغة : اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد . قال
في القاموس « وعام فيه تخريب : خِصْبٌ وجَدْبٌ . وأرض مُخْرَجَةٌ
(كَمَنْقَشَةٌ) نَبَتْهَا في مكان دون مكان ، وخرَجَ اللوح تخريجاً : كتب بعضاً
وترك بعضاً . والخَرَجَ : لوان من بياض وسواد ، (١) .

ويطلق التخريب على عدة معان . أشهرها :

الاستنباط : قال في القاموس : « والاستخراج والاختراع : الاستنباط » (٢) .

التدريب : قال في القاموس : « خرَّجَه في الأدب فتخرَّج ، وهو
خيرٌ بـج (كميّين) بمعنى مفعول ، أي مُخْرَجٌ (٣) .

التوجيه : تقول : خرَّج المسألة . وجهها ، أي بيّن لها وجهها .

« والمخرَج : موضع الخروج . يقال : خرج مخرَجاً حسناً ، وهذا
مخرَجُهُ » (٤) .

(١) القاموس : ١ / ١٩١ - ١٩٢ بتصرف بسيط .

(٢ و٣) القاموس : ١ / ١٩٢ .

(٤) لسان العرب : ٢ / ٢٤٩ .

قلت : ومنه قول المحدثين « هذا حديث عُرف مَخْرَجُهُ » أي موضع خروجه ، وهو رواية إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم .

« والخروج تقيض للدخول . وقد أخرجته وخرج به (١) » فيكون الإخراج معناه : الإبراز والإظهار ، ومنه قوله تعالى « كزرع أخرج شطأه (٢) » .

قلت : ومنه قول المحدثين عن الحديث : « أخرجته البخاري » أي أبرزه للناس وأظهره لهم ببيان مَخْرَجِهِ . وذلك بذكر رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم .

وكذلك قولهم : « خرجه البخاري » بمعنى أخرجته ، أي ذكر خروجه ، فهذا أصل اشتقاق المحدثين لكلمة « التخريج » أي إظهار مَخْرَجِ الحديث ، أي موضع خروجه وذلك بذكر رواية إسناده والله أعلم .

ب - التخريج عند المحدثين :

يطلق التخريج عند المحدثين على عدة معان :

- ١ - فيطلق على أنه مرادف لـ « الإخراج » : أي إبراز الحديث للناس بذكر خروجه ، أي رجال إسناده الذين خرج الحديث من طريقهم . فيقولون مثلا : هذا حديث أخرجته البخاري ، أو خرجه البخاري .

(١) لسان العرب : ٢ / ٢٤٩ .

(٢) سورة التتح - آية ٢٩ . أي : كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه .

أي رواه وذكر مخرجه استقلالاً .

قال ابن الصلاح في « علوم الحديث » : « وللمعلماء بالحديث في تصنيفه طريقتان . إحداهما : التصنيف على الأبواب . وهو تخريجه على أحكام الققه وغيرها ... (١) » فالمراد بقوله : « تخريجه » أي إخراجه وروايته للناس في كتابه .

٢ - ويطلق على معنى إخراج الأحاديث من بطون الكتب وروايتها : قال السخاوي في « فتح المغيب » : « والتخريج : إخراج الحديث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها ، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك ، والسلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين . . (٢) » .

وعلى هذا يحمل كلام الذهبي في « تذكرة الحفاظ » في ترجمة أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار : « الحفاظ الثقة أبو الحسن البصري الصفار ، مصنف السنن ، الذي يكثر أبو بكر البيهقي من التخريج منه في سننه (٣) » .

٣ - ويطلق على معنى الدلالة : أي الدلالة على مصادر الحديث الأصلية ، وعزوه إليها . وذلك بذكر من رواه من المؤلفين . قال المناوي في « فيض القدير » عند قول السيوطي : « وبالفت في تحرير التخريج »

(١) علوم الحديث ص ٢٢٨ .

(٢) فتح المغيب للسخاوي : ٣٣٨/٢ .

(٣) تذكرة الحفاظ : ٣ / ٨٧٦ .

« . . . بمعنى اجتمعت في تهذيب عزو الأحاديث إفي مُخَرَّجِيهَا مِنْ أئمة الحديث ، من الجوامع والسنن والمسانيد ، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مُخَرَّجِيهِ ، ولا أكتفي بمزوه إلى من ليس من أهله - وإنَّ جَلَّ - كمطاء المفسرين (١) » .

قلت : والمعنى الثالث هو الذي شاع واشتهر بين الحديثين ، وكثر استعمال هذا اللفظ فيه ، لاسيما في القرون المتأخرة ، بعد أن بدأ العلماء بتخريج الأحاديث المبتوتة في بطون بعض الكتب لحاجة الناس إلى ذلك . وهذا المعنى هو الذي سنبحث فيه أيضاً .

وبناء على هذا المعنى الثالث . يمكننا أن نُعرِّف التخريج اصطلاحاً بما يلي :

م - تعريف التخريج اصطلاحاً :

التخريج : هو الدلالة على موضع الحديث في مصدوره الأصلية التي أخرجه بسنده . ثم بيان مرتبته عند الحاجة .

شرح التعريف :

المراد بالدلالة على موضع الحديث ، ذكر المؤلفات التي يوجد فيها ذلك الحديث كقولنا مثلاً : « أخرجه البخاري في صحيحه » أو « أخرجه الطبراني في معجمه » أو « أخرجه الطبري في تفسيره » ونحو ذلك من العبارات . والمراد بمصادر الحديث الأصلية ما يلي :

١ - كتب السنة التي جمعها مؤلفوها عن طريق تلقياها عن شيوخهم بأسانيد

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير : ٢٠/١ .

إلى النبي ﷺ . كـ « الكتب الستة » و « موطأ مالك » و « مسند أحمد » و « مستدرک الحاكم » و « مصنف عبد الرزاق » وغيرها .

٢ - كتب السنة التابعة للكتب المذكورة في الفقرة الأولى ، كالمصنفات التي جمعت بين عدد من كتب السنة السابقة . مثل : كتاب « الجمع بين الصحيحين للحُمَيْدِي . أو المصنفات التي جمعت أطراف بعض الكتب ، مثل : كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » للمِزْبَغِي . أو المصنفات المختصرة من كتب السنة . مثل : كتاب « تهذيب سنن أبي داود » للمنذري . وهذا الأخير وإن حذف المنذري أسانيدَه إلا أن السند موجود فيه حكماً . لأن من أراد السند رجع إلى سنن أبي داود .

٣ - الكتب المصنفة في الفنون الأخرى - كالتفسير والفقہ والتاريخ - التي تستشهد بالأحاديث . لكن بشرط أن يروها مصنفها بأسانيدها استقلالاً . أي أن لا يأخذها من مصنفات أخرى قبله . ومن هذه الكتب « تفسير الطبري » وتاريخه ، وكتاب « الأم » للشافعي . فان هذه الكتب لم يصنفها مؤلفوها على أنها كتب لجمع نصوص السنة . وإنما صنفوها في فنون أخرى ، لكن استشهدوا بنصوص الأحاديث ضمن أمجاثهم . في تفسير الآيات أو بيان الأحكام . أو غير ذلك . لكنهم عندما يستشهدون بتلك الأحاديث يروونها عن شيوخهم بالأسانيد إلى النبي ﷺ ، ولا يأخذونها من مصنفات أخرى تقدمتهم . فهذه هي مصادر الحديث الأصلية .

وأما العزو إلى الكتب التي جمعت بعض الأحاديث لا عن طريق التلقي عن الشيوخ ، وإنما من المصنفات السابقة لها فلا يعتبر العزو إليها تحريجاً على

الاصطلاح في فن التخريج ، وإنما هو تعريف القارىء بأن هذا الحديث المذكور في كتاب كذا ، وهذا النوع من العزو يلبأ إليه العاجز عن معرفة مصادر الحديث الأصلية فينزل في عزوه نزولاً غير مُستحسن وهو غير لائق بأهل العلم لاسيما أهل الحديث .

ومن تلك الكتب التي لا تعتبر مصدراً أصلياً من كتب السنة : الكتب التي جمعت أحاديث الأحكام مثل كتاب « بلوغ المرام من أدلة الأحكام » للحفاظ ابن حجر ، وكذلك الكتب التي جمعت الأحاديث على ترتيب أحرف المعجم ، ككتاب « الجامع الصغير » للسيوطي ، ثم باقي الكتب الأخرى التي جمعت الأحاديث من كتب السنة المتقدمة على أي شكل كان ، مثل : « الأربعين النووية » و « رياض الصالحين » كلاهما للنووي ، وغيرها من الكتب الأخرى الكثيرة لكن هذه الكتب تعتبر دليلاً على مصادر الحديث الأصلية ، لذا يستعان بها في ذلك .

والمراد بـ « بيان مرتبته عند الحاجة » أي بيان رتبة الحديث من الصحة والضعف وغيرها إذا دعت الحاجة . لذلك فليس بيان المرتبة إذن شيئاً أساسياً في التخريج ، وإنما هو أمر متمم يؤتى به عند الحاجة إليه .

٢ - أهمية وفائده ووجه الحاجة إليه :

لاشك أن معرفة فن التخريج من أهم ما يجب على كل مشتغل بالعلوم الشرعية أن يعرفه ، ويتعلم قواعد وطرقه ، ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث في مواضعه الأصلية .

كما أن فوائده كبيرة لا تنكر . لاسيما للمشتغلين بالحديث وعلوه ،

لأنه بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادره الأصلية الأولى التي صنفها الأئمة .

والحاجة إليه ماسة من حيث إنه لا يسوغ لطالب العلم أن يستشهد بأي حديث أو يرويهِ إلا بعد معرفة مَنْ رواه من العلماء المصنفين في كتابه مُسْتَنْدأً .

ولهذا فإن فن التخریج يحتاجه كل باحث ، أو مشتغل بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها .

٣ - لمحة عن تاريخ التخریج :

لم يكن العلماء والباحثون في القديم بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلقنا عليها الآن اسم « أصول التخریج » لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسماً ، وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة ، فكانوا عندما يحتاجون الاستشهاد بحديث ما . سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة ، بل وفي أي جزء من تلك الكتب أو يعرفون - على الأقل - مكانه في المصنفات الحديثية ، وهم على علم بطريقة تأليف تلك المصنفات وترتيبها ، لذلك يسهل عليهم الاستناد منها ، والمراجعة فيها لاستخراج الحديث وقوله مثل ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنف من المصنفات غير الحديثية . فان لديه القدرة على معرفة مصدره . والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر .

وبقيت الحال على ذلك عدة قرون . إلى أن ضاق اطلاع كثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية . فصعب عليهم حينئذٍ معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها .

كالفقه والتفسير والتاريخ (١) فنهض بعض العلماء . وشعروا عن ساعد الجد . فخرّجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث ، وعزّوا تلك الأحاديث إلى مصادرهما من كتب السنة الأصول ، وذكروا طرقها . وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضعيف حسب ما يقتضيه المقام ، فظهر ما يسمّى بـ « كتب التخريج » . وكان من أوائل تلك الكتب - فيما أعلم - الكتب التي خرّج الخليل البغدادي (- ٤٦٣ هـ) أحاديثها ، وأشهرها تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب ، للشريف أبي القاسم الحسيني . وتخرّج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهرواني . وكلاهما لا زال مخطوطاً . وكتاب « تخريج أحاديث المهذب » تصنيف محمد بن موسى الحازمي الشافعي المتوفى سنة ٥٨٤ هـ ، وكتاب المهذب هو كتاب في الفقه الشافعي تصنيف أبي إسحق الشيرازي .

ثم تتالت كتب التخريج حتى شاعت وكثرت . وبلغت عشرات المصنفات ، وبذلك قدم علماء الحديث خدمة كبيرة لتلك الكتب التي خرّجوا أحاديثها . وبالتالي قدموا خدمة جليلة مشكورة للسنة النبوية المطهرة ، وسدوا بمعملهم هذا

(١) هناك سبب آخر في نظر الحافظ العراقي لم يذكر العلماء المتقدمون من أجله تخريج الأحاديث في مصنفاتهم ، هذا السبب هو : أن لا يفضل الناس النظر في كل علم في مظنته ، قال الحافظ العراقي في خطبة تخريجه الكبير للاحياء : « عادة المتقدمين السكوت عما أوردوا من الأحاديث في تصانيفهم ، وعدم بيان من خرّجه ، وبيان الصحيح من الضعيف إلا نادراً . وإن كانوا من أئمة الحديث حتى جاء النووي فين .

وقصد الأولين أن لا يفضل الناس النظر في كل علم في مظنته ، ولهذا مشي الرافعي على طريقة الفقهاء مع كونه أعلم بالحديث من النووي » .
انظر فيض القدير شرح الجامع الصغير : ٢١/١ .

ثمرة كبيرة في صرح المصنفات الحديثية . ولولم يقوموا بهذا الجهد الكبير لكان هناك نقص كبير في خدمة المصنفات في العلوم الشرعية ، ولعانينا نحن اليوم كثيراً في الاهتداء إلى مصادر تلك الأحاديث الكثيرة ، فجزى الله علماء سلفنا على ما قاموا به من الجهود التي بذلوها في تلك المصنفات ابتغاء وجه الله تعالى خيرا الجزاء .

ثم دارت الأيام ، وجاء العصر الذي نحن فيه ، وتغيرت الأحوال كثيراً إذ صار كثير من الباحثين ومن ينتسب للعلم لو رأى حديثاً في أي كتاب يقرؤه وأشار ذلك الكتاب إلى مصدر الحديث بإيجاز فإنه لا يعرف كيفية الوصول إلى نص الحديث في ذلك المصدر ، أقله معرفته بكيفية ترتيب ذلك المصدر وتبويبه ، وكذلك إذا أراد الاستشهاد بحديث ، وعرف من طريق ما أن هذا الحديث في « صحيح البخاري » أو « مسند أحمد » أو « مستدرک الحاكم » فإنه لا يستطيع الوصول إلى نصه في تلك المصادر ، لعدم معرفته بطريقة تصنيفها وكيفية ترتيبها ...!

وقد لمست ذلك بوضوح - في المحيط العلمي الذي أعيش فيه - من طلابنا الباحثين لتحضير رسائل التخصص في السنة وباقي العلوم الشرعية الأخرى ، لنيل درجة ما يسمى بـ « الماجستير » و « الدكتوراه » ، وكذلك من الطلاب والباحثين عامة .

فاقتضى الأمر أن يُصنّفَ في ذلك كتابٌ يشمل على قواعد وأصول تبين كيفية التخريج وطرقه ، ويوضح فيه طريقة كل مصنف من المصنفات الحديثية التي صنفها الأئمة ، وترتيبه وتبويبه وكيفية المراجعة فيه والاستفادة منه ، كما يُذكر في هذا المصنّف الفهارس والمراجع الحديثية التي تولت فهرسة وترتيب بعض كتب السنة بشكل يُسهّل على الباحث الوصول إلى الحديث في أقرب وقت وأيسر طريق .

هذا ما سأقوم به في هذا الكتاب إن شاء الله تعالى ، فأسأل الله التوفيق والسداد ، والتيسير لاتمامه على شكل ينفع الله به طلبة العلم والباحثين في معرفة تخريج الأحاديث النبوية بسهولة ويسر . وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم آمين .

٤ - أشهر كتب التخريج ، والتعريف ببعضها :

قلت إن علماء الحديث صنفوا عشرات من كتب التخاريج (١) . فمن أشهر تلك الكتب :

١ - تخريج أحاديث المذهب ، لأبي إسحق الشيرازي : تصنيف محمد بن موسى الحازمي (- ٥٨٤ هـ) .

٢ - تخريج أحاديث المختصر الكبير ، لابن الحاجب تصنيف محمد بن أحمد عبد الهادي المقدسي (- ٧٤٤ هـ) .

٣ - نصب الراية لأحاديث الهداية ، للمرغيناني : تصنيف عبد الله بن يوسف الزيلعي (- ٧٦٢ هـ) .

٤ - تخريج أحاديث الكشاف ، للزخشري . للحافظ الزيلعي أيضاً .

٥ - البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي : تصنيف عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) .

٦ - المعني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار ، تصنيف عبد الرحيم بن الحسين العراقي (- ٨٠٦ هـ) .

(١) انظر أسماء ما يقارب أربعين كتاباً في التخريج في « الرسالة المستنرفة » من ص ١٨٥ إلى ص ١٩١ .

٧ - تخريج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب : للحافظ

العراقي أيضاً . *بمدهفله* - *هذا ليس كتاباً وإنما هو بحث مصباح* شرح
المصنف *للمصنف* *للمصنف* .

٨ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير ، للرافعي :

تصنيف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ) .

٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية : للحافظ ابن حجر أيضاً .

١٠ - تحفة الراوي في تخريج أحاديث البيضاوي : تصنيف عبد الرؤوف

ابن علي المناوي (- ١٠٣١ هـ) .

وإليك تعريفاً ببعضها مع نبذة عن حياة مؤلفيها :

نصب الراية لأحاديث الهداية

هو من أشهر ما وصلنا من كتب التخاريج الحديثية ، وقد صنفه الحافظ

جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ (١) .

(١) هو الحافظ المتقن جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفي . و «الزيلعي»

نسبة إلى «زيلع» بلدة على ساحل الحبشة ، وفيها موضع لمخط السفن ، وهي

الآن من أرض «الصومال» نشأ رحمه الله نشأة علمية فتفقه وبرع فيه ، وطلب

الحديث واءتته به ، وخرج وألف وجمع وسمع من كبار شيوخ وقته ، ومن

شيوخه الفخر الزيلعي شارح الكنز ، والقاضي علاء الدين التركماني ، ولازم مطالعة

كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية ، وأحاديث الكشاف . فاستوعب

ذلك استيعاباً بالغا ، وكان الحافظ العراقي يرافقه في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج

الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجها ، وصنف كتاباً آخر في التخريج ، وهو

تخريج أحاديث الكشاف للزحمرى . توفي رحمه الله في القاهرة ودفن فيها سنة

٧٦٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

وهو كتاب خرّج فيه مؤلفه الأحاديث التي استشهد بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفي (- ٥٩٣ هـ) في كتابه « الهداية » في الفقه الحنفي .

وهو من أجود كتب التخريج - إن لم يكن أجودها - وأنفعها وأشملها ذكراً لطرق الحديث وبيان مواضعه في كتب السنة الكثيرة ، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناد الحديث بشكل شافٍ وافٍ لم يُسبق إليه - فيما أعلم - .

وقد استمد من طريقته ومعلوماته هذه من جاء بعده من أصحاب كتب التخارج لا سيما الحافظ ابن حجر العسقلاني .

وهذا الكتاب يدل على تبحر الزيلعي في الحديث وعلومه ، وسعة اطلاعه على مصادرهِ الكثيرة . وقدرته على استخراج ما فيها . قال العلامة السيد محمد بن جعفر الكتاني في « الرسالة المستطرفة » عن هذا الكتاب : « وهو تخريج نافع جداً ، به استمد من جاء بعده من شُرّاح الهداية ، بل منه استمد كثيراً الحافظ ابن حجر في تخاريجهِ (١) ، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال ، وسعة نظره في فروع الحديث إلى الكمال ، (٢) .

وطريقة تخريجه في هذا الكتاب أنه يذكر نص الحديث الذي أورده صاحب كتاب « الهداية » ثم يذكر من أخرجه من أصحاب كتب الحديث وغيرها مستقصباً طرقه ومواضعه ، ثم يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذي ذكره صاحب « الهداية » ويذكر من أخرجه أيضاً ؛ ويرمز

(١) وقد اعترف الحافظ ابن حجر بذلك وأشار إلى استفادته من تخاريج هذا الكتاب في مقدمة كتابه « الدراية في تخريج أحاديث الهداية ص ١٠ » و « التلخيص الحبير ص ٩ » .

(٢) الرسالة المستطرفة ص ١٨٨ .

لهذه الأحاديث (١) بـ « أحاديث الباب » . ثم إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استشهد بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف ، ويرمز لهذه الأحاديث بـ « أحاديث الخصوم » ويذكر من أخرجها أيضاً . يفعل كل ذلك بمنتهى النزاهة وكإل الانصاف من غير أن يميل به عن الحق تعصب مذهبي أو سواء .

وقد طبع الكتاب طبعتين . كانت الأولى في الهند في أوائل هذا القرن الهجري . لكن هذه الطبعة كانت مشحونة بالأغلاط في الأسانيد والمتون ، وفيها تصحيف وسقط بحيث لا يمكن الاعتماد عليها . وكانت الطبعة الثانية بالقاهرة تحت إشراف وتصحيح إدارة المجلس العلمي بالباكستان ، وذلك سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م بمطبعة دار المأمون ، وهي طبعة جيدة محققة في أربعة مجلدات .

وتخريج أحاديث الكتاب مرتبة حسب ترتيب الكتب الفقهية ، فيبدأ الكتاب بتخريج أحاديث « كتاب العهارة » ويستمر إلى آخر أبواب الفقه ، وقد تبع في ترتيب الأبواب صاحب الأصل أي كتاب « الهداية » لذلك فالرجوع إليه سهل جداً ، لأنه ما على المراجع فيه إلا أن يعرف موضوع الحديث وفي أي باب يتعلق ، ثم ينظره في ذلك الباب .

هذا والكتاب - كما مر - في عرض طريقة المؤلف فيه - يعتبر موسوعة ضخمة لتخريج أحاديث الأحكام سواء التي استدل بها الحنفية أو غيرهم من أصحاب المذاهب الأخرى . فهو حاورٌ لجل ما يستدل به الفقهاء من سائر أصحاب المذاهب المتوعدة ، وهذه ميزة عظيمة يمتاز بها هذا الكتاب الجليل ، فجزى الله مصنفه عنا وعن المسلمين خير الجزاء .

(١) أي الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى حديث كتاب « الهداية » .

نموذج من الكتاب :

وإليك نموذجاً من التخريج في هكذا الكتاب : وهو تخريج حديث يتملق بكيفية تطهير المني من الثوب . قال رحمه الله تعالى :

« الحديث الثالث : رُوي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة في المني : « اغسليه إن كان رطباً وافرقيه إن كان يابساً » قلت : غريب . وروى الدارقطني في سننه من حديث عبد الله بن الزبير ثنا بشر بن بكر ثنا الأوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت : كنت أفرك المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كان يابساً وأغسله إذا كان رطباً . انتهى . ورواه البزار في مسنده وقال : لا يعلم أسنده عن عائشة إلا عبد الله بن الزبير هذا . ورواه غيره عن عمرة مرسلأ ، انتهى . قال ابن الجوزي في « التحقيق » : والحنفية يحتجون على نجاسة المني بحديث رووه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لعائشة : « اغسليه إن كان رطباً وافرقيه إن كان يابساً » قال : « وهذا حديث لا يُعرف ، وإنما رُوي نحوه من كلام عائشة » ثم ذكر حديث الدارقطني المذكور ، والله أعلم . ومن الناس من حمل فرك الثوب على غير الثوب الذي يُصلَّى فيه ، وهذا ينتقض بما وقع في « مسلم » كنتُ أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلي فيه ، وعند أبي داود « ثم يصلي فيه » والفاء ترفع احتمال غسله بعد الفرك . وحمله بعض المالكية على الفرك بالماء ، وهذا ينتقض بما في « مسلم » أيضاً « لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يابساً بظفري » والله أعلم . [ثم قال (١)] .

(١) الكلام الذي بين المعكوفين ليس من كلام الزبيهي وإنما هو من كلامي .

أَهَابُ الْبَابِ :

روى البخاري ومسلم من حديث عائشة أنها كانت تغسل النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيخرج فيصلي فيه وأنا أنظر إلى بجمع الماء في ثوبه ، انتهى . قال البيهقي ، وهذا لا منافاة بينه وبين قولها : كنت أفرك من ثوبه ثم يصلي فيه ، كما لا منافاة بين غسله قدميه ومسحه على الخفين ، انتهى . وقال ابن الجوزي : ليس في هذا الحديث حجة ، لأن غسله كان للاستعداد ، لا للنجاسة .

حديث آخر : إنما يُغْتَسَلُ الثوب من خمس ، سيأتي قريباً .

الآنسار : روى ابن شية في « مصنفه » حدثنا حسين بن علي بن جعفر بن برقان عن خالد بن أبي عزة قال : سألت رجل عمر ابن الخطاب فقال ، إنني احتلمت على ظنفسه ، فقال : إن كان رطباً فاغسله ، وإن كان يابساً فاحككه ، وإن خفي عليك فارششه بالماء ، انتهى .

أحاديث الخصوم : روى أحمد في « مسنده » حدثنا معاذ بن معاذ أنبأنا عكرمة بن عمار عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسلم النبي من ثوبه بعيرق الإذخير ثم يصلي فيه ، ويحتمه يابساً ثم يصلي فيه . انتهى .

حديث آخر : أخرجه الدارقطني في « سننه » والطبراني في « معجمه » عن إسحاق بن يوسف بن الأزرق عن شريك القاضي عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء عن ابن عباس قال : مثل النبي ﷺ

عن النبي يصيب الثوب ، قال : إنما هو بمنزلة الخياط أو البزاق ،
وقال : إنما يكفيك أن تمسحه بخرقة أو بأذخرة » انتهى . قال
الدراقطني : لم يرفعه غير إسحاق الأزرق عن شريك ، انتهى .
قال ابن الجوزي في « التحقيق » : وإسحاق إمام مخرج له في
« الصحيحين » ورفعه زيادة ، وهي من الثقة مقبولة ، ومن
وقفه لم يحفظ ، انتهى . ورواه البيهقي في « المعرفة » من
طريق الشافعي ثنا سفيان عن عمرو بن دينار وابن جريج
كلاهما عن عطاء عن ابن عباس موقوفاً وقال : هذا هو الصحيح
موقوف ، وقد روي عن شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء
مرفوعاً ، ولا يثبت ، انتهى (١) .

(١) انظر النص من « نصب الراية » (٢٠٩/١ - ٢١٠)

ب - الدراية في تخريج أحاديث الهداية

هذا الكتاب من كتب التخريج للحافظ ابن حجر المسقلاني (١). وهو تلخيص لكتاب « نصب الراية » للحافظ الزيلعي الذي مرّ الكلام عليه قريباً. ولم يصنفه صاحبه استقلالاً ، وإنما تلخص فيه ما جاء من التخاريج التي في « نصب الراية » وترتيبه كترتيب الأصل ، في الأبواب ، لكنه أدخل بأشياء من مقاصد الأصل رأى أنه يمكن الاستغناء عنها ، كما ذكر ذلك في مقدمة الكتاب . فقد قال رحمه الله تعالى :

« أما بعد : فأنتي لما تلخصت تخريج الأحاديث التي تضمنها شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي ، وجاء اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل ، مع مزيد

(١) هو الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الكتاني المسقلاني الأصل ، المصري المولد والمنشأ . نزل القاهرة ، ولد سنة ٧٧٣ هـ ومات والده سنة ٧٧٧ هـ ، ومات أمه قبل ذلك ، فنشأ يتيماً . حفظ القرآن وله تسع سنين ، استصعبه وصيه نور الدين علي الحروي إلى الحج سنة ٧٨٤ هـ وجاور معه بمكة فسمع صحيح البخاري على مسند الحجاز عفيف الدين عبد الله النشاوري ، ثم حفظ كتاباً من مختصرات العلوم ثم جيب إليه النظر في التواريخ ، ونظر في فنون الأدب فقال الشعر ، ثم اجتمع بالحافظ العراقي سنة ٧٩٦ هـ فلزمه عشرة أعوام ، وحبب إليه فن الحديث ، ثم رحل إلى الاسكندرية ، ثم حج ودخل اليمن ، ثم رحل إلى الشام وسمع في كثير من بلدانها ، ثم صنف الكتب الكثيرة المفيدة التي تفي شهرتها عن ذكرها . وولي القضاء ، ودرس وأفتى وشهد له العلماء بسعة الاطلاع والحفظ توفي سنة ٨٥٢ هـ رحمه الله رحمة واسعة .

كثير ، كان فيما راجعت عليه تُخرِج أحاديث الهداية للإمام جمال الدين الزيلعي ، فسألني بعض الأجاب الأعزة أن أُلخص الكتاب الآخر ليتنفع به أهل مذهبه ، كما انتفع أهل المذهب . فأجبتهُ إلى طلبه . وبادرت إلى وفق رغبته . فلخصته تلخيصاً حسناً مبيّناً ، غير مخل من مقاصد الأصل إلا ببعض ما قد يُستغنى عنه ، والله المستعان في الأمور كلها ، لا إله إلا هو (١) .

والكتاب وإن كان ملخصاً مختصراً . ربما يسهل على المبتدئ ، ويختصر له الوقت عند المراجعة فيه ، لكن ليس فيه كبير فائدة مع وجود الأصل (٢) لأنه من المعلوم أن مبنى التخرِيج النافع على استقصاء طرق الحديث وبيان مواضعه . مع كمال التوضيح ، لتمام الفائدة ، وبكامل الانتفاع . وتشفي الصدور في الوصول إلى أعماق تخرِيج الحديث . وكتاب الزيلعي هو كذلك ، وليس فيه استطراد أو حشو ، فكل تلخيص أو حذف لبعض طرق الحديث أو الدلالة على مواضعه بشكل كامل يقلد من قيمة الكتاب العلمية في موضوعه ، ويضعف الانتفاع بما جاء فيه ، ويخل بمقصوده الذي صنفه مؤلفه من أجله ، والله أعلم . وإليك نموذجاً من تخرِيج هذا الكتاب .

قال المؤلف رحمه الله : « حديث قال النبي ﷺ لعائشة في النبي : فاغسله إن كان رطباً ، وافركيه إن كان يابساً . لم أجده بهذه السياقة . وهو عند البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت : كنت أفرك النبي من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان يابساً ، وأغسله إذا كان رطباً . ولمسلم من وجه آخر : لقد رأيتني وإني لأحكه من ثوب رسول الله ﷺ يابساً بظفري . ولأبي داود : كنت أفركه من ثوب رسول الله ﷺ فركاً فيصلي فيه .

(١) مقامة الدراية : ١٠/١ .

(٢) أي مع وجود كتاب « نسب الراية » .

ولاحد من طريق عبد الله بن عبيد بن عمير عن عائشة (١) : كان رسول الله ﷺ يسأل النبي من ثوبه بعرق الإذخير ثم يصلي فيه ، ويحته يابساً ثم يصلي فيه . وفي الصحيحين عن عائشة أنها كانت تغسل النبي من ثوب رسول الله ﷺ . وروى ابن أبي شيبة من طريق خالد بن أبي عزة : سألت رجل عمر فقال : إني احتلمت على طنفسة فقال : إن كان رطباً فاغسله . وإن كان يابساً فاحككه . فان خفي عليك فارششه . وروى الشافعي ثم البيهقي من طريقه بإسناد صحيح عن عطاء عن ابن عباس في النبي : إنما هو بتزلة الخاط والبزاق . قال البيهقي : هذا هو الصحيح موقوف ، ورفع شريك عن ابن أبي ليلى عن عطاء ، ولا يثبت . انتهى . وهو عند الدارقطني والطبري (٢) .

-
- (١) في النسخة المطبوعة بدل « عن عائشة » كلمة « غيره » والظاهر أنه خطأ مطبعي
- (٢) انظر الدراية : ٩١/١ - ٩٢ . هذا وقد طبع الكتاب طبعين كانت الأولى بمطبعة محبوب المطابع بدھلي ، وكانت الثانية بمطبعة الفجالة الجديدة في القاهرة ، وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها السيد عبد الله هاشم اليباني المنفي أتاه الله .

ج - التلخيص الحبير

في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير

هذا الكتاب كتاب نافع جيد . نلص فيه الحافظ ابن حجر المسقلاني
(- ٨٥٢ هـ) كتاب « البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح
الكبير » لسراج الدين عمر بن علي بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) . وكتاب « الشرح
الكبير » هو كتاب في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي
(- ٦٢٣ هـ) . شرح فيه كتاب « الوجيز » لأبي حامد محمد بن محمد
الغزالي (- ٥٠٥ هـ) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن كتاب « الشرح الكبير » قد اعتنى بتخريج
أحاديثه عدد من العلماء . منهم خمسة قبل الحافظ ابن حجر . وهم : سراج
الدين بن الملقن (- ٨٠٤ هـ) وعز الدين بن جماعة (- ٧٦٧ هـ) وحفيده
بدر الدين بن جماعة (- ٨١٩ هـ) وأبو أمامة محمد بن عبد الرحمن بن النقاش
(- ٨٤٥ هـ) وبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (- ٧٧٤ هـ) وواحد بعده
وهو السيوطي (- ٩١١ هـ) وسعى كتابه « نشر العبير في تخريج أحاديث
الشرح الكبير » .

كما تجدر الإشارة إلى أن سراج الدين بن الملقن قد صنف كتابه « البدر
المنير » في سبعة مجلدات ، ثم نلصه في أربعة مجلدات . وسماه « خلاصة البدر

المنير ، ثم انتقاه في جزء . وسماه « منتقى خلاصة البدر المنير (١) » . وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا ، لكنه لم يذكر تلخيص ابن الملقن الأول المسمى بـ « خلاصة البدر المنير » فما أدري ما السبب ؟

وذكر الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه المذكور أن أوسع الكتب التي خرجت أحاديث الشرح الكبير وأخلصها إشارة هو كتاب ابن الملقن . لكنه قال : إنه اطاله بالتكرار ، وأما تلخيصه - ويعني به « منتقى خلاصة البدر المنير » - فقال عنه : إنه أخلّ فيه بكثير من مقاصد الأصل ، لذا رأى تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده . وأشار إلى أنه تتبع الفوائد الزوائد في كتب التخريج المذكورة آنفاً ، وكذلك في كتاب « نصب الراية » للزيلعي ، وعمل استفادته من كتاب الزيلعي الحنفي في تخريج أحاديث كتاب في الفقه الشافعي بأن الزيلعي ينه في كتابه المذكور على ما يحتاج به مخالفوه من أصحاب المذاهب الأخرى . وربما الله تعالى أن يكون كتابه هذا حاوياً لحلّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع .

وإليك نص المقدمة كاملاً . لتكون على بينة من التفصيلات المذكورة فيها :

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى : « أما بعد : فقد وقفت على تخريج أحاديث شرح الوجيز - للإمام أبي القاسم الرافعي - شكر الله سعيه - لجماعة من المتأخرين ، منهم القاضي عز الدين بن جماعة ، والإمام أبو أمامة بن النقاش ، والعلامة سراج الدين عمر بن علي الانصاري ، والمفتي بدر الدين محمد ابن عبد الله الزركشي . وعند كل منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد ، وأوسمها عبارة ، وأخلصها إشارة كتاب شيخنا سراج الدين ، إلا

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٨٩ .

أنه أطاله بالترار ، فجاء في سبع مجلدات ، ثم رأته نخصه في مجلة (١) لطيفة أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبهاته ، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده . فمن الله بذلك . ثم تتبع عليه الفوائد الزوائد من تخريج المذكورين معه ، ومن تخريج أحاديث الهداية في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي ، لأنه يذبه فيه على ما يحتج به مخالفوه ، وأرجو الله - إن تم هذا التبع - أن يكون حاوياً لجُلِّ ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم في الفروع . وهذا مقصد جليل (٢) .

قلت : قد تم هذا التبع بحمد الله تعالى ، وقد حوى - فعلاً - جُل ما يستدل به الفقهاء في مصنفاتهم ، لذا يعتبر هذا الكتاب مصدراً مهماً من مصادر التخريج لأحاديث الأحكام التي يستدل بها الفقهاء من شتى المذاهب .

وطريقته في تصنيف هذا الكتاب تشبه طريقة تصنيف كتابه « الدراية في تخريج أحاديث الهداية » إلى حد كبير . وإيراد الأحاديث فيه مرتبة على ترتيب أبواب الفقه .

وإليك نموذجاً من تخريج بعض الأحاديث في هذا الكتاب :

قال الحافظ رحمه الله تعالى : « حديث عليّ أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحيل ، فرخص له . أحمد وأصحاب السنن والحاكم والدارقطني والبيهقي . من حديث الحجاج بن دينار عن الحكم عن حُجَيَّة بن عدي عن عليّ ، ورواه الترمذي من رواية إسرائيل عن الحكم عن حجر المدوي عن عليّ ، وذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم ،

(١) يقال مجلة ومجلد ، للجزء المجلد من الكتاب .

(٢) مقدمة التلخيص الحبير ص ٩ .

ورجح رواية منصور عن الحكم عن الحسن بن مسلم بن يَتَاق عن النبي
ﷺ مرسلًا ، وكذا رجحه أبو داود . وقال البيهقي : قال الشافعي : رُوِيَ
عن النبي ﷺ أنه تَسَلَّفَ صدقة مال العباس قبل أن تحل ، ولا أدري
أثبت أم لا ؟ قال البيهقي : عَنِّي بذلك هذا الحديث ، ويمضه حديث أبي
البخري عن عليّ أن النبي ﷺ قال : إنا كنا احتجنا فاستسلمنا العباس صدقة
عامين ، رجاله ثقات ، إلا أن فيه انقطاعاً . وفي بعض ألفاظه : أن النبي
ﷺ قال لعمر : إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس عام أول ، رواه أبو داود
الطيالسي من حديث أبي رافع (١) ،

(١) التلخيص الحبير : ٢ / ١٦٢ - ١٦٣ . هذا وقد طبع الكتاب طبعين ، كانت
الأولى بالمطبعة الأنصارية في دهلي ، وكانت الثانية بشركة الطباعة الفنية في القاهرة
وذلك سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م وقام بتصحيح الثانية والتعليق عليها ونشرها
السيد عبد الله هاشم اليانعي المدني .

د - المفتي عن حمل الأضفار في الأضفار

في تخريج ما في الإحياء من الأخبار

هذا الكتاب خرّج فيه مؤلفه الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (١) (- ٨٠٦ هـ) الأحاديث التي في كتاب « إحياء علوم الدين » للغزالي (- ٥٠٥ هـ) .

وقد طبع هذا التخريج بديل كتاب « إحياء علوم الدين » وهو تخريج نفيس مفيد جداً . يدل على رسوخ قدم العراقي في علوم الحديث وطول بآعه فيه .

وطريقته في التخريج أنه إن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما

(١) هو الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، ولد بمنشأة المهراني بين مصر والقاهرة سنة ٧٢٥ هـ ، وعني بفن الحديث ، وتقدم فيه بحيث كان شيوخ عصره يشهدون له بالمعرفة ويثنون عليه ، ومنهم السبكي والعلائي وابن كثير وغيرهم . ووصفه الأسنوي بحافظ العصر . وله مؤلفات بديعة في الحديث وعلومه منها الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها . وتخرّج أحاديث الإحياء ، وتخرّج الأحاديث التي يشير إليها الترمذي في كل باب . وشرع في إتمام الحديث من سنة ٧٩٦ هـ فأحيا الله تعالى به سنة الإتمام بعد أن كانت دائرة . فأملئ أكثر من أربعائة مجلس . وكان صالحاً متواضعاً . ضيق المعيشة توفي سنة ٨٠٦ هـ ورثه تلميذه الحافظ ابن حجر بقصيدة غراء . رحمه الله رحمة واسعة .

اكتفى بمزوه إليه . وإذا لم يكن في الصحيحين أو أحدهما ذكر من أخرجه من بقية أصحاب الكتب الستة ، وإذا كان في أحد الكتب الستة لم يعزدهُ إلى غيرها ، إلا لفرض مفيد ، كأن يكون من أخرجه عن التزم الصحة في كتابه ، أو كان لفظه أقرب إلى لفظه الذي في «الاحياء» . وإذا لم يكن الحديث في أحد الكتب الستة ، ذكر مواضعه في غيرها من كتب الحديث المشهورة الكثيرة ، وإذا تكرر الحديث في «الاحياء» . فإن تكرر في باب واحد ذكر تخريجه أول مرة غالباً . وقد يكرر تخريجه لغرض ، أو لذهول عن كونه تقدم تخريجه ، وإن كان التكرار في باب آخر ، خرّجه في جميع المواضع ، ونبه على أنه تقدم ، وربما ذهل عن التنبيه .

وطريقته في عرض التخريج أنه يذكر طرف الحديث الذي في «الاحياء» وصحايته ، ومخرجه ، ثم يبين صحته أو حسنه أو ضعفه . وإذا لم يكن للحديث أصل في كتب السنة ، بيّن ذلك بقوله : « لا أصل له » وأحياناً يقول « لا أعرفه » أي : لا يعرفه حديثاً في كتب السنة في حدود اطلاعه . وهذا دقة منه في التمييز رحمه الله .

ثم إن هذا التخريج المطبوع هو التخريج المختصر من التخريج الكبير الموسع . وقد أشار العراقي إلى ذلك في مقدمته فقال :

« وبعد : فلما وفق الله تعالى لأكمال الكلام على أحاديث إحياء علوم الدين ، في سنة إحدى وخمسين (١) ، تعذر الوقوف على بعض أحاديثه ، فأخرت تبييضه إلى سنة ستين ، فظفرت بكثير مما غرب عني علمه . ثم شرعت في تبييضه في مصنف متوسط حجمه . وأنا مع ذلك متباطيء في إكمله ، غير

(١) أي سنة إحدى وخمسين وسبعمائة .

معرض لتركه وإهماله ، إلى أن ظفرت بأكثر ما كنت لم أقف عليه . وتكرر السؤال من جماعة في إكماله . فأجبت وبادرت إليه ، ولكنني اختصرته في غاية الاختصار ؛ ليسهل تحصيله وحمله في الأسفار ، فاقترنت فيه على ذكر طرف الحديث ، وصحائبه ، ومُخْرَجِه ، وبيان صحته أو حسنه أو ضعف مَخْرَجِه ، فان ذلك هو المقصود الأعظم عند أبناء الآخرة ، وبل وعند كثير من المحدثين عند المذاكرة والمناظرة . وأيّن ما ليس له أصل في كتب الأصول (١) والله أسأل أن ينفع به إنه خير مسئول ، (٢) .

وهذا التخريج ضروري ومهم جداً : لأن كتاب « إحياء علوم الدين » يشتمل على كثير من الأحاديث الضعيفة والواهية ، بل والموضوعة . فتولى هذا التخريج بيانها ، وميز صحيحها من سقيمها ، بشكل مختصر ، وبمباراة سهلة واضحة ، فجزى الله الحافظ العراقي وبقية علماء المسلمين الذين خدموا السنة النبوية بتصنيفاتهم النافعة أفضل الجزاء .

وإليك نموذجاً من هذا التخريج :

قال العراقي رحمه الله تعالى : « حديث (خلق الله الماء طهوراً لا يتنجسه شيء ، إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي أمامة بأسناد ضعيف ، وقد رواه بدون الاستثناء أبو داود والنسائي والترمذي من حديث أبي سعيد ، وصححه أبو داود وغيره ، (٣) .

(١) أي كتب الحديث التي هي أصول السنة . ومدار السنة عليها . كالكتب السنة وغيرها من مشاهير كتب السنة .

(٢) مقدمة التخريج المذكور بذيّل « الإحياء » ١/١ .

(٣) إحياء علوم الدين : ١٣٠/١ .

الباب الاول

طرق التخريج

وفيه خمسة فصول :

الفصل الاول :

الطريقة الأولى : التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .

الفصل الثاني :

الطريقة الثانية : التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

الفصل الثالث :

الطريقة الثالثة : التخريج عن طريق معرفة كلمة يقلل دورانها على الألسنة ، من أي جزء من متن الحديث .

الفصل الرابع :

الطريقة الرابعة : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث .

الفصل الخامس :

الطريقة الخامسة : التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً .



خطة العمل في تخريج الحديث

مقدمة تمهيدية :

في تأمل حال الحديث ، وتحديد الطريقة الأيسر في تخريجه .

إذا عرض لنا حديث وأردنا تخريجه ، ومعرفة وجوده في مصادره الأصلية ، أو إذا طلب منا تخريج حديث من الأحاديث . فأول ما نفعله - قبل البدء بالبحث عنه في الكتب - هو أن نتأمل حال الحديث الذي عرض لنا أو طلب منا تخريجه ، وذلك بالنظر إلى صحابيته الذي رواه - إن كان مذكوراً في الحديث - أو بالنظر في موضوعه ، أو بالنظر في ألفاظه ، أو أول لفظ من ألفاظه ، أو بالنظر إلى صفات خاصة يحملها ذلك الحديث في سنده أو متنه ، وذلك لنتتمكن بعد ذلك من تحديد الطريقة الأيسر والأقرب مناسلاً لنسلكها في الوصول إلى تخريجه .

ولدى استقرائي العملي وبحثي النظري في طرق تخريج الحديث التي يمكن أن يسلكها الباحث لتخريج الحديث ، ظهر لي أن طرق التخريج لا تزيد عن خمسة وهي :

طرق التخريج :

- ١ - التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة .
- ٢ - التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث .

٣ - التخریج عن طریق معرفة لفظ (بارز أو لا یكثر دورائه) من أي جزء من متن الحدیث .

٤ - التخریج عن طریق معرفة موضوع الحدیث ، أو موضوع من موضوعاته إن كان یشتمل على عدد من الموضوعات .

٥ - التخریج عن طریق النظر في صفات خاصة في سند الحدیث أو متنه .

وإليك تفصیل هذه الطرق الخمسة على التوالي :

* * *

الفصل الأول

الطريقة الأولى

التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

هذه الطريقة يُلجأ إليها عندما يكون اسم الصحابي المذكوراً في الحديث الذي يراد تخريجه . أما إذا لم يكن اسم الصحابي المذكوراً في الحديث ، ولم تتمكن من معرفته ، فلا يمكن اللجوء إلى هذه الطريقة ، وهو أمر واضح .

فإذا كان اسم الصحابي المذكوراً في الحديث ، أو عرفناه بطريقة ما ، ثم قررنا ملوك طريقة تخريجه بناء على معرفة اسم راويه من الصحابة ، فعلياً أن نستمين بثلاثة أنواع من المصنفات وهي :

- ١ - المسانيد .
- ٢ - المعاجم .
- ٣ - كتب الأطراف .

[* * *]

١ - المسانيد

أما المسانيد فهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة . أي بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة .

والمسانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة ربما تبلغ مائة مسند أو تزيد ، وقد ذكر الكتاني في « الرسالة المستطرفة » اثنين وثمانين مسنداً منها ، ثم قال : « والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرناه » (١) .

وأما ترتيب أسماء الصحابة داخل المسند ، فقد يكون على نسق حروف المعجم ، وقد يكون على السابقة في الاسلام ، أو القبائل ، أو البلدان أو غير ذلك ، لكن ترتيبها على الحروف أسهل تناولاً .

هذا هو المشهور في المسانيد وترتيبها. وقد يطلق المسند عند المحدثين على كتاب مرتب على الأبواب أو الحروف لا على الصحابة ، وذلك لأن أحاديثه مسندة ومرفوعة إلى رسول الله ﷺ . مثل مسند بَقِيَّيْ بن مَخْلَد الأنديلي (- ٢٧٦ هـ) فإنه مرتب على أبواب الفقه (٢) .

وإليك أسماء بعض المسانيد :

١ - مسند أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ) .

(١) الرسالة المستطرفة ص ٧٤

(٢) المصدر السابق ص ٧٤ - ٧٥

- ٢ - مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (- ٢١٩ هـ) .
- ٣ - مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (- ٢٠٤ هـ) .
- ٤ - مسند أسد بن موسى الأموي (- ٢١٢ هـ) .
- ٥ - مسند مُسَدَّد بن مُسَرِّهَد الأسدي البصري (- ٢٢٨ هـ) .
- ٦ - مسند نُعَيْم بن حماد .
- ٧ - مسند عُبيد الله بن موسى العبسي .
- ٨ - مسند أبي خَيْثَمَة زهير بن حرب .
- ٩ - مسند أبي يَعْلَى أحمد بن علي المثنى الموصل (- ٣٠٧ هـ) .
- ١٠ - مسند عَبْد بن حُمَيْد (- ٢٤٩ هـ) .

وسأنتكلم عن اثنين من المسانيد وهما مسند الحميدي ، ومسند احمد ، وذلك لشهرتهما ولأنهما قد طُبعا فتسهل المراجعة فيها على كل مراجع ، وأبدأ بمسند الحميدي ، لتقدمه الزماني على مسند أحمد .

أ - مسند الحميري

هذا المسند للحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي شيخ البخاري المتوفى سنة ٢١٩ هـ ، وهو مصنف ليس بالكبير . ويتألف من أحد عشر جزءاً حديثياً (١) وهو في النسخة المطبوعة في عشرة أجزاء حديثة ، وسبب ذلك اختلاف النسخ في التجزئة .

ويشتمل الكتاب على ألف وثلاثمائة حديث حسب الترقيم في النسخة المطبوعة ، والكتاب مرتب على مسانيد الصحابة ، إلا أن ترتيب أسماء الصحابة

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ٦٧

ليس على ترتيب حروف الهجاء وإنما سلك المؤلف مسلكاً آخر ، فبدأ بسند أبي بكر الصديق ثم بباقي الخلفاء الراشدين على ترتيبهم التاريخي ثم بمسانيد بقية العشرة إلا طلحة بن عبيد الله ، والظاهر أنه لم يذكره لأنه لم يرو له من طريقه حديثاً . وأما بقية الأسماء فلم أهد إلى طريقته في ترتيبهم والظاهر أنه لاحظ أصحاب السابقة إلى الاسلام ، ثم أحاديث أمهات المؤمنين ثم باقي الصحابييات ثم أحاديث رجال الأنصار . ثم باقي مسانيد الصحابة ، ولم استظهر لها ترتيباً خاصاً فإله أعلم .

وعدد أسماء الصحابة الذين أسند عنهم الأحاديث في هذا المسند هو مائة وثمانون صحابياً ، لم يرو من طريق عدد كبير منهم إلا حديثاً واحداً .

وقد طبع الكتاب ونشره المجلس العلمي بالباكستان ، وحققه وعلق عليه فضيلة الأستاذ الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي جزاء الله خيراً . وقد هني بتحقيقه والتعليق عليه عناية جيدة ، لكن ظهرت في الطبعة أغلاط وسقطات كثيرة . وقد رقم الأحاديث وهو عمل جيد . ورتب أحاديثه على الأبواب بذكر طرف الحديث والاشارة إلى رقمه في المسند ، وهو عمل يشكر عليه . وحبذا لو رتب أسماء الصحابة على حروف الهجاء لسهل على المراجعين فيه ووفر عليهم جهداً كبيراً . وقد طبع الكتاب في مجلدين متوسطي الحجم ، طبع الأول سنة ١٣٨٢ هـ وطبع الثاني ١٣٨٣ هـ ولم يطبع الكتاب طبعة أخرى والله أعلم .

وكيفية العثور على الحديث فيه أن تبحث عن اسم الصحابي الروي من طريقه ذلك الحديث ثم تفتش عن الحديث داخل مسنده فإن وجدته وإلا فيكون المصنف لم يخرج فيه فتلجأ إلى مصدر آخر .

ب - مسند الامام أحمد بن حنبل

هو كتاب كبير يشتمل على نحو أربعين ألف حديث ، صنفه الامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـ .

ورثه على مسانيد الصحابة ، أي روى فيه أحاديث كل صحابي على حدة ، بغض النظر عن موضوع الحديث ، فالجامع بين كل مجموعة من الأحاديث هو الصحابي الذي رواها عن رسول الله ﷺ .

لكنه لم يرتب أسماء الصحابة على نسق حروف المعجم ، وإنما راعى في ترتيب أسمائهم أموراً متعددة ، منها : أفضليتهم ، ومنها مواقع بلدانهم التي نزلوها ، ومنها قبائلهم ، وهكذا ...

وربما جعل أحاديث بعضهم في أكثر من موضع ، لذلك فإن من يريد معرفة مسند صحابي ما فإنه يحتاج إلى التفتيش عنه في فهارس الأجزاء كلها حتى يهتدي إلى موضعه . وقد سهّل ناشر المسند ، وهم أصحاب « المكتب الإسلامي » و « دار صادر » بيروت - حينما صوّروا سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م عن الطبعة اليمينية بالقاهرة - فألحقوا بالطبعة المصورة فهرساً لأسماء الصحابة مرتباً على نسق حروف المعجم ، وأمام اسم كل صحابي رقم الجزء والصفحة ، وذكروا أن الشيخ ناصر الدين الألباني كان قد أعدّ هذا الفهرس لنفسه لتسهيل عليه المراجعة في المسند « وقد أثبتوا هذا الفهرس في أول الجزء الأول من المسند .

فمن أراد تخريب حديث عرّف اسم الصحابي الذي رواه ، فليراجع أولاً هذا الفهرس المشار إليه ليعرف بسرعة موضع مسند هذا الصحابي من الجزء والصفحة ، ثم ليراجع في مسند هذا الصحابي حتى يهتدي على الحديث

إن كان قد رواه الامام أحمد في المسند . وإلا فليبحث عنه في مصدر آخر .

هذا وقد اشتمل المسند على / ٩٠٤ / مسانيد من مسانيد الصحابة ،
منها مسانيد بلغت مئات الأحاديث كسند أبي هريرة والمكثرين من الصحابة ،
ومنها مسانيد لا تشتمل إلا حديث واحد ، ومنها مسانيد بين ذلك .

وقد ابتدأ المصنف بمسانيد العشرة المبشرين بالجنة مقدِّماً أبابكر الصديق
ثم عمر ثم عثمان ثم علياً ثم بقية العشرة رضي الله عنهم . ثم ذكر حديث عبد
الرحمن بن أبي بكر ، ثم ثلاثة أحاديث لثلاثة من الصحابة ، ثم مسانيد أهل
البيت ، فذكر أحاديثهم ، وهكذا حتى انتهى بحديث شداد بن الهاد رضي الله
عنه . وقد طبع الكتاب في ستة مجلدات كبيرة ، وطبع على حاشيته كتاب
و منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، لعلي بن حسام الدين ،
الشهير بالمتقي .



٢ - المعاجم

كلمة تعريفية :

المعاجم جمع مُعْجَم . والمعجم في اصطلاح المحدثين الكتاب الذي تُرتَّب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك .
والغالب أن يكون ترتيب الأسماء فيه على حروف المعجم ، والذي يعنينا هنا المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط .

أشهر المعاجم :

والمعاجم كثيرة وأشهرها ما يلي :

١ - المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (- ٣٦٠ هـ)
وهو على مسانيد الصحابة مرتبين على حروف المعجم - عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف - ويقال إن فيه مئتين ألف حديث ، وفيه يقول بن دحية : هو أكبر معاجم الدنيا ، وإذا أطلق في كلامهم المعجم فهو المراد . وإذا أريد غيره قُبِد .

٢ - المعجم الأوسط : له أيضاً ، وهو مرتب على أسماء شيوخه ، وهم

- قريب من النبي رجل ، ويقال إن فيه ثلاثين ألف حديث .
- ٣ - المعجم الصغير : له أيضاً . خرج فيه عن ألف شيخ من شيوخه .
يقتصر فيه غالباً على حديث واحد عن كل واحد من شيوخه .
- ٤ - معجم الصحابة ، لأحمد بن علي بن لالِ المَحْداني (- ٣٩٨ هـ) .
- ٥ - معجم الصحابة لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي (- ٣٠٧ هـ) .



٣ - كتب الأطراف

١ - حقيقتها :

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثة . اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته ، ثم ذكر أسانيد التي ورد من طريقها ذلك المتن ، إما على سبيل الاستيعاب ، أو بالنسبة لكتب مخصوصة . ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها . وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط .

٢ - ترتيبها :

أما ترتيبها . فالغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة ، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم ، أي يبدؤون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف ثم باء وهكذا وربما رتبها بعضهم - وهو قليل - على الحروف بالنسبة لأول المتن ، كما فعل أبو الفضل بن طاهر في كتاب « أطراف الغرائب والأفراد » للدارقطني ، فقد رتبها على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتون (١) . وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه « الكشف في معرفة الأطراف » (٢) .

(١) انظر الرسالة المستطرفة ص ١٧٠

(٢) انظر مقدمة « ذخائر المواريث ص ٤ » للناقلي ، والحسيني هذا هو تلميذ الحافظ المزي وقد توفي سنة ٧٦٥ هـ ، وكتابه المذكور في أطراف الكتب المتة .

٣ - معنى الأطراف :

الأطراف جمع « طَرَف » و « طرف الحديث » معناه : الجزء من متنه الدال على بقيته . مثل قولنا : حديث « كلّم راع » وحديث « بني الإسلام على خمس » وحديث « الايمان بضع وسبعون شعبة » وهكذا .

٤ - عددها :

وكتب الأطراف كثيرة ، ومن أشهرها :

١ - أطراف الصحيحين ، لأبي مسمود إبراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١ هـ .

٢ - أطراف الصحيحين ، لأبي محمد خاف بن محمد الواسطي المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضاً .

٣ - الاشراف على معرفة الاطراف ، أي أطراف السنن الأربعة ، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بـ (ابن عساكر) الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ .

٤ - تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف . أي أطراف الكتب الستة للحافظ أبي الحجاج يوسف عبد الرحمن الميزمي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ .

٥ - إتخاف المهرة بأطراف العشرة (١) ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر

(١) وهذه العشرة هي : الموطأ ومسنَد الشافعي ومسنَد أحمد ومسنَد الدارمي وصحيح ابن خزيمة ؛ ومنتهى ابن الجارود ، وصحيح ابن حبان ، ومسنَدك الحاكم ، ومسنَدك أبي عوانة ، وشرح معاني الآثار للطحاوي ، وسنن الدارقطني . وإنما زاد العدد واحداً ، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربه ، كما في « لحظ الألفاظ » ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٣٣

المسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ .

٦ - أطراف المسانيد العشرة (١) ، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري
المتوفى سنة ٨٤٠ هـ .

٧ - ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث لعبد الغني النابلسي
المتوفى سنة ١١٤٣ هـ .

٥ - فوائدها :

لكتب الأطراف فوائد متعددة أشهرها ما يلي :

أ - معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد ، وبالتالي معرفة
ما إذا كان الحديث غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً .

ب - معرفة من أخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث .
والباب الذي أخرجوه فيه .

ج - معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عميل عليها كتاب
الأطراف .

(١) وهذه العشرة هي : مسند أبي داود الطيالسي . ومسند أبي بكر الحميدي ، ومسند
مسدد بن مسرهد ، ومسند محمد بن يحيى العذني ، ومسند إسحاق بن راهويه ،
ومسند أبي بكر بن أبي شيبة ، ومسند أحمد بن منيع ، ومسند عبد بن حميد ،
ومسند الحارث بن محمد بن أبي أسامة ، ومسند أبي يعلى الموصلي .

نتيجه :

ينبغي أن يُعَلِّمَ أن كتب الأطراف لا تعطيك متن الحديث كاملاً - كما هو واضح - كما أنها لا تعطيك لفظ الحديث ذاته في الكتب التي يشملها كتاب الأطراف ، وإنما تعطيك المعنى الموجود في تلك الكتب ، وعلى المراجع الذي يريد متن الحديث كاملاً باللفظ نفسه أن يرجع إلى المصادر التي أشارت إليها كتب الأطراف . فهي بمثابة دليل على مكان وجود تلك الأحاديث ، وليست كالمسانيد التي تعطيك الحديث كاملاً ، ولا تحوجك للرجوع إلى مصدر آخر .

~~_____~~

() * ()

أ - تحفة الأشراف بمعرفة الأُطراف

١ - مصنّفه :

الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن الميزيّ ، المتوفى سنة ٧٤٢ هـ .

٢ - الغرض الأساسي من تصنيفه :

جمع أحاديث الكتب الستة وبعض ملحقاتها بطريق يسهل على القارئ معرفة أسانيدھا المختلفة مجتمعة في موضع واحد .

٣ - موضوعه :

ذِكْرُ أطراف الأحاديث التي في الكتب الستة وبعض ملحقاتها وهي :

أ - مقدمة صحيح مسلم .

ب - كتاب المراسيل لأبي داود .

ج - كتاب اللؤلؤ الصغير للترمذي . وهو الذي في آخر كتابه « الجامع » .

د - كتاب الثمائل للترمذي أيضاً .

هـ - كتاب عمل اليوم والليلة للنسائي .

٤ - رموزه :

لقد رمز المزي لسلك كتاب من الكتب التي جمع أطرافها برمز خاص به

وهذه الرموز هي :

- خ : البخاري .
- خت : للبخاري تعليقاً .
- م : مسلم .
- د : لأبي داود .
- مد : لأبي داود في مراسيله .
- ت : للترمذي .
- تم : للترمذي في الشئائل .
- س : للنسائي .
- سي : للنسائي في « عمل اليوم والليلة » .
- ق : لابن ماجه .
- ز : لما زاده المصنف من الكلام على الأحاديث .
- ك : لما استدركه المصنف على ابن عساكر .
- ع : لما رواه الستة .

• - ترتيبه :

الكتاب معجم مرتب على تراجم أسماء الصحابة الذين رووا الأحاديث التي التي اشتمل عليها الكتاب . فيبدأ الكتاب بترجمة مَنْ أول اسمه همزة ، مع ملاحظة الحرف الثاني منه وهكذا ... مثل ترتيب الكلمات في المعجم ، لذلك نرى أول مسند في هذا الكتاب هو مسند « أبيض بن حمّال » .

هذا هو الترتيب العام للكتاب وقد بلغت مسانيد الصحابة فيه / ٩٠٥ /
مُسْتَنْدَافاً ، وبلغت مسانيد المرامل المنسوبة إلى أئمة التابعين ومن بعدهم / ٤٠٠ /

مسنداً ، وبهذه الطريقة يُعرّف عدد أحاديث كل صحابي على حدة .

وإذا كان الصحابي مكثرأ من الرواية ، فانه يقسم مروياته على جميع تراجم من يروي عنه من الصحابة أو التابعين ، ويرتبهم على ترتيب حروف المعجم أيضاً .

وإذا كثرت مرويات أحد التابعين عن بعض الصحابة ، وكثر عدد الآخذين عنه ، فانه يقسم مروياته على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين ، وربما فعل هذا في تقسيم مرويات أتباع التابعين إذا كثرت عدد الآخذين عنهم . فيقسم مروياتهم على تراجم « أتباع أتباع التابعين » فيترجم أحياناً هكذا :

... حماد بن سلمة ، عن محمد بن عمر ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

٦ - تكرار الحديث وسببه :

لقد أورد المصنف بعض الأحاديث في مواضع متعددة . وسبب ذلك هو التزامه إيراد الأحاديث على أسماء الصحابة ، ولما كانت بعض الأحاديث مروية من طريق عدد من الصحابة اضطر أن يذكرها مراراً بعدد الصحابة الذين رووها في الكتب الستة ، وذلك حتى يجدها الباحث في أي موضع من مظانها حسب طريقة الكتاب ، ولذلك بلغت عدة أحاديثه / ١٩٥٩٥ / حديثاً . على حين بلغت أحاديث كتاب « ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث » / ١٢٣٠٢ / حديثاً .

٧ - ترتيب سياق الأحاديث فيه :

يقدم المصنف في ذكر أحاديث كل ترجمة ما كثر عدد مخرجه من أصحاب الكتب أولاً ، ثم ما يلبها في الكثرة وهكذا . فلما رواه الستة يقدم في الذكر

على ما رواه الخمسة ، وما رواه الخمسة يقدمه على ما رواه الأربعة ، وهكذا ...
ويقدم في رواية الحديث الواحد إسناد البخاري ثم مسلم ... وينتهي بابن ماجه .

٨ - الغاية من المراجعة فيه : *ضمي محتاج فقط للدلالة على الحديث من الكتب الأخرى .*

إن الغاية من المراجعة في هذا الكتاب هي معرفة أسانيد حديث من الأحاديث التي في الكتب الستة وملحقاتها المذكورة ، أما معرفة متن الحديث بتامه فلا بد فيه من الرجوع إلى المكان الذي أشار إليه صاحب الكتاب من الكتب الستة وملحقاتها .^{لأنه}

٩ - طريقة إيراد الحديث فيه :

يبدأ المصنف بذكر لفظ « حديث » عند أول كل حديث يريد إirاده . ويكتب فوق هذا اللفظ الرموز التي تشير إلى من أخرج هذا الحديث ، ثم يذكر طرفاً من أول متن الحديث بقدر ما يدل على بقية لفظه . وهذا الجزء من الحديث الذي يذكره إما من قوله **ﷺ** إن كان الحديث قولياً . أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعلياً ، أو بذكر جملة أشبه ما تكون بموضوع الحديث ، فيقول مثلاً : « حديث العُمرَين » ثم يقول - في الغالب - « الحديث » أي اقرأ الحديث وبعد ذكره طرفاً من متن الحديث ، يشرع في بيان الأسانيد التي روي بها الحديث في المصنفات التي رمز إليها على ترتيب الرموز تماماً . فيبدأ بكتيب أول تلك الرموز ، ويتبعه باسم « الكتاب » الذي ورد فيه ذلك الحديث من ذلك المصنف ، ثم يذكر الإسناد بتامه منتهياً إلى اسم المترجم بقوله « عنه به » أي بهذا الإسناد كما في الترجمة ، ثم يذكر بقية الرموز وأسانيدها بنفس الطريقة حتى يأتي عليها . وإن تكرر الحديث في

رأى النظر لتوضيح ج ١/١٧ - محمد بن عبد الله

أكثر من كتاب من أصل الخُرج ذكر جميع تلك الكتب مع أسانيدها . فإن
 تمددت طرق حديث واجتمع بعض رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم سابق
 الأسانيد إلى أولئك الرواة المشتركين فقط ، ثم قال في الأخير : « ثلاثهم ،
 أو « أربعهم » ، عن فلان ، أي عن الشيخ المشترك . وكثيراً ما يجمع هكذا
 بين الرواة المشتركين من أصول شتى ثم يحتم أسانيدهم بشيخ مشترك بينهم .

١٠ - نموذج منه :

قال المصنف : « حرف الألف - من مسند أبيض بن حمّال الحميري
 المأربي عن النبي ﷺ - دت س ق حديث : أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطبه
 الملح الذي بأرب ، . الحديث . »

د : في الخراج عن قتيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلاني ، كلاهما عن
 محمد بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن ثمامة بن شراحيل عن سُمسي بن
 قيس عن شتمير بن عبد المدان عن أبيض بن حمّال به .

ت : في الأحكام عن قتيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر ، كلاهما عن محمد
 بن يحيى بن قيس بأسناده ، وقال : غريب .

ك س : في إحياء الموات (في الكبرى) عن إبراهيم بن هارون عن محمد
 بن يحيى بن قيس به . وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك
 عن مَعْمَر عن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمّال به . وعن
 سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عن مَعْمَر نحوه . قال سفيان : وحدثني
 ابن أبيض بن حمّال عن أبيه عن النبي ﷺ بثله . وعن عبد السلام بن
 عتيق ، عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عيينة ، كلاهما

عن عمرو بن يحيى بن قيس المأري عن أبيه عن أبيض بن جهال نحوه .

ق : في الأحكام عن محمد بن يحيى بن أبي عمر ، عن فرج بن سعيد
ابن علقمة بن سعيد بن أبيض بن جهال عن عمه ثابت بن سعيد عن أبيه سعيد
عن أبيه أبيض نحوه .

ك : حديث س في رواية ابن الأحمر ، ولم يذكره أبو القاسم (١) .

(١) تحفة الأشراف : ٨-٧/١

ب - ذخائر المواريث

في الدلالة على مواضع الحديث

١ - مصنفه :

صنفه الشيخ عبد الغني النابلسي / ١٠٥٠ هـ - ١١٤٣ هـ / الدمشقي

الحنفي .

٢ - موضوعه :

جمع أطراف الكتب الستة وموطأ مالك . وهو مختصر لتحتوي في شأن الميراث والارث
كما يتلذذ عنه من أصول الطريقة والارث والارث والارث .

٣ - ترتيبه :

رتبه مصنفه على مسانيد الصحابة ، مرتبياً ذكرهم على نسق حروف

المعجم ، مبتدئاً بالهمزة منتهاً بالياء .

٤ - تقسيمه :

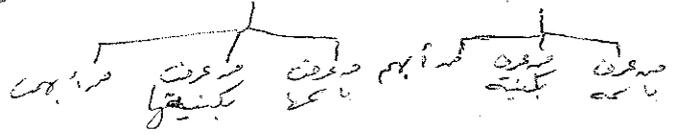
لقد قسم المصنف الكتاب إلى سبعة أبواب ، مرتبياً ما في كل باب على

نسق حروف المعجم تسهيلاً للاستخراج . وهذه الأبواب هي :

الباب الأول : في مسانيد الرجال من الصحابة .

في إحصائية هذه، سبعة أوضاع تنقسم إلى ثمانية : -

١ - للرجال ، ٢ - للنساء ، ٣ - للراشدين



الباب الثاني : في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية مرتبة على الحروف بالنسبة لأول حرف من الاسم المكنى به .

الباب الثالث : في مسانيد المهيمين من الرجال حسب ما ذكر فيهم من الأقوال على ترتيب أسماء الرواة عنهم .

الباب الرابع : في مسانيد النساء الصحابيات .

الباب الخامس : في مسانيد من اشتهر منهم بالكنية .

الباب السادس : في مسانيد المهيات من النساء الصحابيات مرتبة على ترتيب أسماء الرواة عنهن .

الباب السابع : في ذكر المراسيل من الأحاديث مرتبة على أسماء رجالها المرسلين .

وألحق بهذا الباب ثلاثة فصول في كنى المرسلين ، وفي المهيمين منهم وفي مراسيل النساء .

وقسم بعض الأبواب السابقة إلى فصول فيما يتعلق بكنى بعض الأسماء وما شابه ذلك .

• - رموزه : وضع لإرار رموزاً لربها فيه إشارة إلى أمر صدقته لإراد

خسره حظي ونفاً من اسمه في المصطلح والوقف هاكوليه تاد

(خ) للبخاري . (م) لمسلم . (د) لأبي داود . (ت) للترمذي .

(س) للنسائي (١) . (هـ) لابن ماجه . (ط) للوطأ . (ر) لابن رباح

المصطلح ذلك لينة بيمو بيه رأي المشاركة والمفارقة طوي ككيب لينة حال المشاركة

يجعلوه إلى رسة ريد ماجه كالمفارقة يجعلونه (لوطأ) خيم بيه إلى رسة

(١) في سننه الصغرى للسماة بـ « المجتبي من سنن النبي المختار » وهي المتداولة

٦ - كيفية عرض المسانيد وإيراد الأحاديث فيها :

بدأ المؤلف الكتاب - كما مرّ قريباً - بحرف الهمزة ، فقال : « حرف الهمزة » ثم قال : « أبيض بن حمّال الحميري المأربي عن النبي ﷺ » ثم قال : « حديث » بخط كبير ، ثم ذكر طرف الحديث فقال : « أنه وفد إلى النبي ﷺ فاستقطعه الملح الذي بأرب » ثم قال : « وفيه لا حمى في الأراك » ثم كتب ما يلي : « [د د] في الخراج عن قتبية بن سعيد ومحمد بن التوكل ، وعن محمد بن أحمد القرشي . « د ت » في الأحكام عن قتبية . (هـ) فيه (١) عن محمد بن يحيى بن أبي عمر] انتهى إيراد الحديث . ثم ذكر بقية أحاديث هذا الصحابي بهذا الشكل .

وبلاحظ أنه لا يذكر من الإسناد إلا شيخ المصنّف الذي روى ذلك الحديث . ويترك ذكر باقي رجال الإسناد اختصاراً ، كما صرح بذلك في مقدمة الكتاب (٢) ، بخلاف كتاب تحفة الأشراف للمزي .

وقد اعتبر المعنى أو بعضه دون اللفظ في جميع الروايات بحيث يذكر طرف الحديث بلفظه في بعض المصنفات ، ويشير بعد ذلك بالرموز إلى ما يوافقها في المعنى دون الألفاظ .

وإذا كان الحديث مروياً عن جملة من الصحابة يذكر الحديث في مسند واحد منهم خشية التكرار . بخلاف ما فعل المزي في « تحفة الأشراف » ، فإنه يذكر الحديث الواحد الذي رواه عدد من الصحابة في مسانيد جميع الصحابة الذين

(١) أي في كتاب الأحكام

(٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور : ٤/١

رووه ، فتكررت في كتابه بمض الأحاديث . ولذلك جاءت عدة أحاديث « ذخائر
المواريث » / ١٢٣٠٢ / حديثاً ، على حين بلغت عدة أحاديث « تحفة
الأشراف » / ١٩٥٩٥ / حديثاً - كما مرّ قريباً .

٧ - كيفية المراجعة فيه :

قال مصنفه في المقدمة (١) :

« وإذا أردت الاستخراج منه ، فتأمل في معنى الحديث الذي تريده ،
في أي شيء هو ؟ ولا تعتبر خصوص ألفاظه ، ثم تأمل الصحابي الذي عنه
رواية ذلك الحديث ، فقد يكون في السند عن عمر أو أنس مثلاً ، والرواية
عن صحابي آخر مذكور في ذلك الحديث . فصحح الصحابي المروي عنه ، ثم
اكتشف عنه في محله تجده إن شاء الله تعالى » .

٨ - الموازنة بينه وبين كتاب « تحفة الأشراف » للمزي :

لا شك أن لكل كتاب ميزة يتميز بها عن الآخر . فكتاب المزي
أجود لمن يريد الأسانيد ويعتني بها ويريد الحكم على الحديث من كثرة طرقه
واختلاف رجاله ، كما أنه يمتاز بذكر الحديث - الذي رواه عدد من الصحابة -
في مسانيدهم جميعاً وهي ميزة جيدة ، لأن من عرف أي راوٍ لهذا الحديث
من الصحابة فإنه يجده في مسنده ، أما في « ذخائر المواريث » فقد لا يجده
هذا الحديث في مسانيد بعض رواة من الصحابة . وهذا نقص في الكتاب .
على أن كتاب « ذخائر المواريث » يمتاز بميزة الاختصار ، فقد جاء حجمه

(١) المصدر السابق ٤/١

ومرضية عنه التي كانت كتاب ما لا يقل عن هذا الخط ،

بمقدار ربع حجم كتاب المزي (١) ، وهذه ميزة مهمة لمن يريد الاستدلال على متن الحديث فقط ، ومعرفة من أخرجه من أصحاب المصنفات التي احتواها الكتاب ، فإنه يحصل على بغيته من أقصر طريق وأيسر سبيل . ثم بإمكانه بعد معرفة موضعه أن يعرف تمام أسانيدته هناك في تلك المصادر التي أُحيل عليها ، ويبني عليها ما شاء .

والله اعلم

(١) طبع كتاب « ذخائر الموارث » في أربعة أجزاء داخل مجلدين ، على حين أت
ناشر كتاب « تحفة الأشراف » قدر أن الكتاب سيتم في عشرة مجلدات

الفصل الثاني

الطريقة الثانية

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث أو أول لفظة مما عُبِّرَ

- به عن معناه . أو حكايته معناه .

وهذا يحسب لروايته التي اختارها صاحبها
الكاتب ، فقد يختار - والتي تخالف من مبدأ

هذه الطريقة يلجأ إليها عندما تتأكد من معرفة أول كلمة من متن ، لروايته التي لدى
الحديث ، لأن عدم التأكد من معرفة أول كلمة في الحديث يسبب لنا ضياعاً بالبحث . فليتبنا
للجهد بدون فائدة .

(٢) المصنفات المساعدة فيها :

يساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنفات . وهي :

أ - الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة .

ب - الكتب التي رُتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم .

ج - المفاتيح والفهارس التي صنفاها العلماء لكتب مخصوصة .

أما الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة فكثيرة ، وإليك

كلمة تعريفية بها مع ذكر أسماء أشهرها وأسماء مؤلفيها .

أ - كلمة في

الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس

المراد بالأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس ، ما يدور على ألسنتهم ويتناقلونه بينهم من الأقوال منسوبة إلى النبي ﷺ ، وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحاً أو حسناً ، ولكن الكثير منها ضعيف أو موضوع أو لا أصل له . وبما أن انتشار مثل هذه الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية واشتهارها بين عامة المسلمين ، يفسد على المسلمين دينهم ، لاعتقادهم أنها مروية عن نبيهم ، وبالتالي عملهم بمقتضاها وزعمهم أنه لا يصلح سواها ، لذا قام كثير من العلماء المتخصصين بالحديث في أعصار متعاقبة بتصنيف كتب جمعوا فيها الأحاديث المشتهرة على الألسنة في تلك العصور ، وبينوا صحيحها من سقيمها ، وبينوا من رواها وخرجها من أصحاب المصنفات إن كان لها أصل . وذلك تحذيراً للناس من العمل بها والتأدب بأدبها إن كانت مكذوبة أو لا أصل لها .

و« الشهرة » في هذه الأحاديث ليست هي الشهرة الاصطلاحية التي معناها أن يروى الحديث من ثلاث طرق أو أكثر ، وإنما المراد بها الشهرة اللغوية ، أي انتشار هذه الأحاديث على ألسنة الناس ومعرفتها لدى عامتهم .

وأكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم ، ومن هذه

وأحد من الأحدث المشتهرة هو ابنه قتيبة كما ذكر في مقدمته كتابه كما قيل مختلف الحديث . ومقصود بالمشتهرة التي اشتهرت بالتعاضد ظاهر أفيوردها ويؤلفه بنير . وكتابه هذا ~~يعلم من~~ موجود في مكتبة جامعة القاهرة نسخة منه مخطوطة في مكتبة (جيتي) ببولندا تحت رقم ٣٩٢٢ . وكتابه هذا غير مرتب على حروف المعجم المصنفات (١) : جميع هذه الكتب مرتبة على حروف المعجم / فهو بهذا يدخل في الأحاديث كما

١ - التذكرة في الأحاديث المشتهرة ، لبدر الدين محمد بن عبد الله المشتهرة منه باب الزركني (- ٩٧٤ هـ) .

٢ - الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (- ٩١١ هـ) .

٣ - الألقاء المنتورة في الأحاديث المشهورة ، مما ألفته الطبع ، وليس له أصل في الشرع لابن حجر (- ٨٥٢ هـ) .

٤ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة . لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (- ٩٠٢ هـ) .

٥ - تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث . لعبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (- ٩٤٤ هـ) .

٦ - البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير ، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراي (- ٩٧٣ هـ) .

٧ - تسهيل السبيل إلى كشف الالتباس عما دار من الأحاديث بين الناس ، لمحمد بن أحمد الخليلي (- ١٠٥٧ هـ) .

٨ - إتقان ما يحسن من الأحاديث الدائرة على الألسن ، لنجم الدين محمد ابن محمد الغزي (- ٩٨٥ هـ) جمع فيه بين كتاب الزركني

(١) تراجع أسماء هذه المصنفات في الرسالة المستطرفة ص ١٩١ - ١٩٢ للكتاني .
وتحذير المسكين لمحمد البشير ظافر .

- وكتاب السيوطي وكتاب السخاوي ، وزيادات حسنة عليها .
- ٩ - كشف الخفاء ومزيل الإلتباس عما اشتهر من الأحاديث على السنة
الناس، لاسماعيل بن محمد المجلوني (- ١١٦٢ هـ) .
- ١٠ - أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لهمد بن درويش الشهير بالحوت
البيروتي (- ١٢٧٦ هـ) جمعها له ولده أبو زيد عبد الرحمن .
وسأنتكلم بإيجاز عن المطبوع منها .



١ - المقاصد الحسنة

تدوينه عبد الرحمن السخاوي
(١٩٠٢هـ)

في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة

هو كتاب جامع لكثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ، إذ بلغت أحاديثه في النسخة المطبوعة المرقمة أحاديثها / ١٣٥٦ / حديثاً . وفيه من الصناعة الحديثة ما ليس في غيره ، مع التحرير والاتقان كما قال الكنعوني (١) . قال ابن العماد الحنبلي (٢) « وهو أجمع من كتاب السيوطي المسمى بـ « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » وفي كل منها ما ليس في الآخر ، ولذلك اعتنى العلماء به ، فتناولوه بالدرس والاختصار . فانحصرت تلميذه عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني في كتابه « تمييز الطيب من الخبيث » كما اختصره علي بن محمد المنوفي (- ٩٣٩ هـ) في كتابه « الوسائل السنية » .

لكنه ليس شرطاً أن يكونه
وقد رتب السخاوي أحاديث الكتاب على نسق حروف المعجم ، فسهل على أول لفظه
المراجع فيه الكشف بسرعة عن الحديث الذي يريده ، وبعد ذكره للحديث . بل قد يكونه
يذكر من خرج له إن كان له أصل /، وبين مرتبته والكلام عليه ، وما قاله عنه
العلماء فيه بشكل يشفي الغليل /، وإن لم يكن للحديث أصل ، أي سند ، مثل « سلقية
وليس في كتاب من كتب الحديث بين ذلك وقال « لا أصل له » /، وإن توقف الحديث ،
وخشي أن يكون له أصل قال : « لا أعرفه » .
ليس هناك حديث بهذا

والكتاب قيم في بابه نفيس في موضوعه ، لذا كان ولا يزال وسيقى اللفظ ، وإنما
عمدة العلماء في كشف اللثام عن الأحاديث المشتهرة على الألسنة .
قد يندرج في
معنى « هادج »
فتمجد سخاوي يورد
الحديث هكذا أهلاً

(١) في ظفر الأمان .
(٢) في شذرات الذهب : ١٦/٨ .
وليس شرطاً في سخاوي أن يرتب الحديث ٦٧ بحرف الهمزة ثم أيضاً وهكذا ، بل قد يخالف هذه
الطريقة ويرتب مع أول حرف نقلاً كما عهد السير وأمثالها مما قد يقع ، فإذا أردنا البحث
فيجب أن نتبع جميع الحروف ، وكذلك الحرف بال لم يزد له باباً فها بل أدرجه مع بقية الحروف .

٢- تمييز الطيب من الخبيث

فبما يدور على السنة الناس من الحديث

د المصنفات عليه نظر المصنفات مع المصنفات.

هو كتاب مختصر من كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، اختصره تلميذ السخاوي عبد الرحمن بن علي بن الديبع الشيباني (- ٩٤٤ هـ) والمقصود باختصاره أنه ذكر في كل حديث من أخرجه ، ومرتبته الحديث ، ولم يمرّج على تفاصيل الكلام عن رجاله أو بيان سبب ضعفه أو تركه ، أما الأحاديث فلم يحذف منها شيئاً ، بل زاد عليها أحاديث يسيرة ميزها بقوله في أولها « قلت » وفي آخرها « الله أعلم » وأبقى ترتيبه على ترتيب الأصل ، وغايته من هذا الاختصار تقريبه للطلاب ، لأن المهم صارت تميل إلى الاختصار ، وهو موفق في اختصاره . والكتاب جيد مفيد يعطي زبدة ما في الأصل ، لكن المتخصص في هذا الفن لا يستغني عن الأصل ، إذ فيه من الفوائد والنسكات العلمية والتنبيهات ما لا يوجد في هذا المختصر .



سمايل به محمد يعقوبى
١١٦٢ هـ

٣ - كشف الخفاء ومزيل الالباس

عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس

والمدحوظات عليه فنسج المحفظات، ليس مع المقاصد الحسنة .

هذا الكتاب كتاب نافع جيد، حوى كثيراً من الأحاديث المشتهرة ، والظاهر أنه أكبر كتاب في هذا الباب وأجمه للأحاديث المشتهرة على الألسنة ، وهو مرتب على حروف المعجم .

وقد نلخص فيه مؤلفه كتاب « المقاصد الحسنة » لاسخاوي ، مقتصرأ في كل حديث على بيان مخرجه وصحايه وبمض الفوائد مما يستطاب أو يستحسن عند أئمة الحديث . لكنه لم يقتصر على أحاديث « المقاصد الحسنة » بل ضم إليها أحاديث من كتب الأئمة الذين سبقوه في هذا الباب كـ « الآلء المنثورة في الأحاديث المشهورة » لابن حجر ، وكتاب « الدرر المنثورة في الأحاديث المشتهرة » للسيوطي ، وغيرها من الكتب .

ويذكر في كل حديث من أخرجه من أصحاب المصنفات ، ويذكر رتبته على الغالب أو يذكر أقوال العلماء فيه ، وإذا لم يكن للحديث أصل بيئنة . وإذا لم يكن بحديث يبين ذلك بقوله « ليس بحديث » ورجا قال ، إنه من الحكيم المأثورة ، أو من كلام الصحابة أو أحد العلماء .

وقد اشتمل الكتاب على / ٣٢٥٤ / أربعة وخمسين ومائتين وثلاثة

آلاف حديث ، كما هو مبين في النسخة المطبوعة المرقمة (١) . فتكون أحاديثه أكثر من ضعف ما في كتاب « المقاصد الحسنة » فهو أكبر مصنف في هذا الباب والله أعلم .

وقد طبع الكتاب طباعة جيدة بإشراف حسام الدين القدسي أتابه الله ، وذلك بمدينة القاهرة سنة ١٣٥١ هـ ثم صورتها دار إحياء التراث العربي بيروت .

(١) انظر النسخة المطبوعة : ٢ / ٣٩٦ .

٤ - أسنى المطالب

في أحاديث مختلفة المراتب

نفس الشيء على سببه .

هذا كتاب مختصر مفيد جرداً فيه مؤلفه محمد بن درويش الشهير بـ « الحوت » أحاديث عبد الرحمن بن الديرع التي اختصرها من كتاب « المقاصد الحسنة » للسخاوي ، وزاد عليها زيادات ، ثم قام ولده عبد الرحمن بعد وفاة والده فضم الزيادات إلى الأصل ورتبها كلها على حروف الهجاء تسهيلاً للفائدة ، وسماه بهذا الاسم ، والكتاب على صغر حجمه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث ، ويتكلم عليها بشكل مختصر جداً . وهو مفيد لا سيما لعامة الناس الذين يريدون النتيجة من أقرب طريق .

وقد طبع الكتاب في القاهرة بطبعة مصطفى محمد الطبعة الأولى

سنة ١٣٥٥ هـ .

(١) انظر النسخة المطبوعة : ٣٩٦/٢

اجمع إجماع السيوطي :- ١ - مبعثه إلهاديشه مصادره تعتبر محفوظه في حيزها كمدى .
 تسويل وتقریب الحديث إذا عرفت أن ذلك لفظة صفة من الحديث ليعرف أن معرفته لها ما في أصله من اسم الرجال .
 عدد إلهاديشه (صنوعه) فيه نحو ١٠٠٠ جمع كتابه في السنة . حيث بلغ عدد إلهاديشه حوالي ٦٠٠٠ حديثاً .

ب - وأما الكتب التي رتبته الأحاديث على ترتيب حروف المعجم ،
 فلا أعلم كتاباً من الكتب الأصول التي جمعت الأحاديث
 بأسانيدھا استقلالاً رتبته كذلك ، وإنما عمد إلى
 هذه الطريقة في ترتيب الكتب المتأخرون ، فجمعوا الأحاديث
 من مصنفات شتى ، وحذفوا أسانيدھا ورتبواھا على حروف
 المعجم تسهيلاً على المراجعين ، فمن هذه المصنفات :

١ - الجامع الصغير من حديث البشير النذير

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١ هـ) .
 جمع فيه حوالي عشرة آلاف حديث . وعلى وجه التحديد في النسخة المطبوعة
 المرقمة أحاديثها / ١٠٠٣١ / عشرة آلاف وواحد وثلاثون حديثاً ، اتقاها من
 صدره في تسميته كتابه « جمع الجوامع » ورتبها على حروف المعجم مراعيأ أول الحديث فما
 تسهل على المراجع الكشف عن الحديث بأسرع وقت ، واقتصر في
 منه ما نفعه .
 يسون من إيراد الأحاديث فيه على الأحاديث الوجيزة ، ولم يكثر فيه من أحاديث الأحكام .
 ولم يورد فيه - بحسب رأيه - ما تفرد به وضاع أو كذاب . بل أورد فيه
 من ضعف يروى الصحيح والحسن والضعيف بأنواعه .
 كان حكمه المرفوع مما روي عنه إماماً ولم يكن له فيه مجال .
 سبب تسميته « جامعاً » وطريقته في إيراد الحديث أنه يذكر متن الحديث بدون ذكر سنده حتى
 بالنسبة لكتاب ولا الصحابي الذي رواه ، ثم يذكر في آخره رمز من أخرجه من أصحاب
 الجوامع الذي المصنفات في الحديث ، مع ذكر اسم الصحابي الذي رواه صاحب ذلك المصنف .
 به - يستوعب معظم إلهاديشه التي وردت في كتب السنة . وقد انتقى كتاب إجماع بصغيره كتابه « جمع الجوامع » .
 يدعى إلهاديشه علياً به عام له من المعروف بالمتن إلهاديشه ٧٢٤ ، سيما في إجماع إلهاديشه من تسهل وزوال فقط .
 لكننا إذا نظرنا للكاتب فلس في إلهاديشه انتقاءه من كتب كذا ، ولم ينفصه إلهاديشه من إلهاديشه أنه انتقاءه من
 إلهاديشه فقط . من سبب انتقاءه ما كانه شائفاً من تلك العصر من إلهاديشه من إلهاديشه . والمثل من إلهاديشه .
 يدعى إلهاديشه قدر إلهاديشه على نحو إلهاديشه . وحاول حذف المكررات .

والسيوطي يقدّمه في مقدمته مع إجماع :- لا إله إلا الله ، النبي محمد ، كتاب الآيات ، معتبر ، صيغة ما عدا
 الإمام فإنه إذا كنت عنده در شعقت ، فهو شير لسعقت لذهي عليه . وهذا الكتاب (خ) بخاري (م) من
 ربه) ربه صاه (ك) الإمام (ن) ، الصيا في المختار ٥

رصاصه كتب بمرجه رمونه يعبد ليزور ليعلم بالعهود :- المرط (ابن خزيمة) ابن عثمان (ابن كثة) بلشقر لاب
 السارده والمخرجات في الصيغ . ٤
 من طريقه ، ثم يشير بالرموز إلى رتبة الحديث ودرجته من الصحة وغيرها . قسمي :- ١- طائفة
 وهذا جزء من مقدمة الكتاب :

قال السيوطي في المقدمة - بعد حمد الله والصلاة على رسوله - : وهذا
 كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفاً ، ومن الحكيم المصطفوية صنوفاً ،
 اقتضت فيه على الأحاديث الوجيزة ، ونخصت فيه من معادن الأثر لإبرزه ،
 وبالغت في تحرير التخريج ، فتركت القشر ، وأخذت اللباب ، وصنفته عما تقرد
 به وضاع أو كذاب ، ففاق بذلك الكتب الموافقة في هذا النوع ، كالفتاوى
 والشهاب ، وحوى من نفائس الصناعة الحديثة ما لم يودع قبسه في كتاب .

ورتبته على حروف المعجم مراعيأ أول الحديث فما بعده تسهيلاً على الطلاب ،
 وسميته «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» ، لأنه مقتضب من الكتاب
 الكبير الذي سميته «جمع الجوامع» ، وقصدت فيه جمع الأحاديث النبوية بأسرها .
 أما في إجماع الصغير
 فإنه حكم على كل حديث
 خلا تفصيلاً ما لا
 يصح رمزه (ح)

ثم قال : « وهذه رموزه : (خ) للبخاري ، (م) لمسلم . (ق) لها .
 (د) لأبي داود ، (ت) للترمذي (ن) للنسائي ، (هـ) لابن ماجه ، (ع) (٤)
 لهؤلاء الأربعة (١) ، (٣) لهم (٢) إلا ابن ماجه ، (حم) لأحمد في مسنده
 (عم) لابنه عبد الله في زوائده ، (ك) للحاكم ، فإن كان في مستدركه أطلقت
 وإلا بينته ، (خد) للبخاري في الأدب ، (تخ) له في التاريخ . (حب)
 لابن حبان في صحيحه ، (طب) للطبراني في الكبير (طس) له في الأوسط ،
 (طص) له في الصغير . (ص) لسعيد بن منصور في سننه ، (ش) لابن أبي
 شيبة (عب) لعبد الرزاق في الجامع ، (ع) لأبي يعلى في مسنده ، (قط)

ملاحظة :- يلاحظ أنه سيوطي رحمه الله لم يكن كتابه
 جمع الجوامع (الجامع الكبير) ، رآه لم يجمع فيه سوى ٩٠
 كتاباً ، والمصدر من وقتته ، أكثر من هذا ، ودليل ذلك قول
 السيوطي نفسه بأنه في حديثه من وقتته ثلث ما ثبت في غيره
 وهو لم يجمع منه سوى سبعة وأربعين في حديثه بالمكرر .
 ٧٣

- (١) أي لأصحاب السنن الأربعة
- (٢) أي لأصحاب السنن الأربعة أيضاً
- ولم يجمع غيره ، إجماعاً بصغيره نظر منه وضعين
 إجماعاً للأربعين .
 ولم يرمه لمعاً راجع صغيره التبرير .

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة أبو سفيان واسمها كشيرويه أو الكتاب
مردوس أبو سفيان ومردوس أخته مع عشرة

لدارقطني . فإن كان في السنن أطلقت وإلا بينته ، (فر) اللداهي في مسند لكل من باب
الفردوس . (حل) لأبي نعيم في الحلية ، (هب) للبيهقي في شعب الإيمان وسور لكل
(هق) له في السنن ، (عد) لابن عدي في الكامل (عق) للعقيلي في
الضعفاء (خط) للخطيب ، فإن كان في التاريخ أطلقت وإلا بينته ، (١) .

وعدد هذه الرموز ثلاثون رمزاً ، وأما الرموز التي رمز بها لترتبة
الأحاديث فهي ثلاثة وهي (صح) للصحيح ، (ح) للحسن (ض) للضعيف . متواليات ولا يلازم

وهذا نموذج من الكتاب وهو الحديث رقم ٢٢ / من ترتيب الكتاب
٢٢ - آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتصلون من زمزم - في إسناده
(تخ ه ك) عن ابن عباس (صح) .

أي أخرجه البخاري في التاريخ وابن ماجه في مسنده والحاكم في معجمه في إسناده
المستدرک عن ابن عباس ، وهو حديث صحيح .
وهذا ما بين العلماء في ترتيبه على الفردوس .

وفي حكم السيوطي على مرتبة الحديث بعض التساهل ، ولذلك تعقبه بعض
المنابوي في شرحه المسمى « فيض القدير شرح الجامع الصغير » في بعض
الأحاديث وخالفه في الحكم عليها مع بيان وجه ما ذهب إليه ، فجزى الله
الاثنتين عن المسلمين أفضل الجزاء .

والكتاب جيد مفيد مرتب ترتيباً حسناً . وهو مشهور بين أهل العلم بالحدیث
يتداولونه فيما بينهم ويرجعون إليه في الكشف عن كثير من الأحاديث التي تعرض
لهم ، وقد بذل السيوطي جهده في تحريره وترتيبه وحسن تنسيقه ، والحمد لله
رب العالمين .

(١) الجامع الصغير بفرحة فيض القدير : ٢٤ / ٢٩ -

بما قطع له آهياً نيراً في سبيل أهل مكة وهذا ما جعل الباحث يتبع من بعض الأحياء اتصال ذلك
بشيء ، هو لا يصح في المرة بعد الباء ، وإنما يرجع المرة إلى أصله وهو ليدرك في قوله من لياؤه الباء
آهياً نيراً في سبيل أهل مكة آهلاً مثل : - كما أنه أصله في قوله : - كما أنه آهلاً والمعزوم بعكس

الجامع الكبير! - [ص] للبيهقي .
الجامع الصغير! - [ص] للمنفذ عليه .

- ٢ - ومنها كذلك كتاب « الجامع الكبير » للسيوطي أيضاً ، وهو كتاب ضخيم جداً ، قصد السيوطي من تأليفه جمع السنة كلها ، وقسم الأقوال منه مرتب على حروف المعجم . وقد بوسر بطبعه في مصر ، وصدر منه عدة مجلدات .
- ٣ - ومنها كذلك « الزيادة على كتاب الجامع الصغير » وهي عبارة عن أحاديث انتقاها السيوطي زيادة على الجامع الصغير .

٤ - وقد قام الشيخ يوسف النبهاني بضم هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير ، وجعلها مؤلفاً واحداً سماه « الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير » ورتب الأحاديث على حروف المعجم ، لكنه حذف الرموز التي فيها بيان مرتبة الأحاديث ، فما أدري ما السبب ؟ وبالله أبقاها (١) .

بيده المتحرر والمؤيد :-

شمس

ورثته علمهم ، لم يزلوا ذكره كما به رمز [بن] ورجا كتب [ز] ولم يعرف قصده من ذلك ولم يبينه عليه (أوردني
حاصد يحيى ابنزار [بن] . أنظر برصود هذا الكلام في بداية مستحب كثر لعمال لهذا بياض عند يومنا هذا .
دع هذا حادام [بن] يقصد به أعجمية ابنزار ، فتكونه [ز] يقصد به أحمد ابنزار صاحب المصنف أبو بكر
والصحيح أنه [بن] و [ز] كحلا رموز للبنار أحمد صاحب المصنف الذي كتبه أبو بكر .

(١) وقد طبع الكتاب بمصر بمطبعة مصطفى الباي الحلبي في ثلاثة مجلدات .

ب - المفاتيح والفهارس

التي صنّفها العلماء لكتب مخصوصة

قام بعض علماء المتأخرين بوضع مفاتيح أو فهارس لكتب مخصوصة ، فرتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم ، وذلك تسهيلاً على المراجعين في تلك الكتب ، واختصاراً للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه في ذلك الكتاب .

فمن هذه المفاتيح والفهارس :

- ١ - مفتاح الصحيحين للتوقادي .
- ٢ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب . للسيد أحمد الفهاري .
- ٣ - البُعْثَةُ في ترتيب أحاديث الحليّة . للسيد عبد العزيز الفهاري .
- ٤ - فهرس لترتيب أحاديث « صحيح مسلم » ، لمحمد فؤاد عبد الباقي .
- ٥ - مفتاح لأحاديث موطأ مالك .
- ٦ - فهرس لترتيب أحاديث « سنن ابن ماجه » ، لمحمد فؤاد عبد الباقي .

١ - مفتاح الصحيحين

١ - مؤلف :

ألفه محمد الشريف بن مصطفى التوقادي وانتهى من تأليفه سنة ١٣١٢ هـ .

٢ - طريقة تصنيفه :

جمع المؤلف أطراف الاثنا عشر القولية فيها ، ورتبها على أحرف المعجم ، وذكر حذاء كل حديث اسم الكتاب ورقم الباب الذي فيه ذلك الحديث ، كما ذكر رقم الجزء والصفحة في متن كل من الصحيحين وأشهر شروحيها في شكل جدول مرتب جيد .

فأما بالنسبة لصحيح البخاري فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء ما يلي :

- أ - متن البخاري المطبوع في مصر سنة ١٢٩٦ هـ
- ب - شرح القسطلاني المطبوع في مصر سنة ١٢٩٣ هـ
- ج - شرح المسقلاني المطبوع في مصر سنة ١٣٠١ هـ
- د - شرح العيني المطبوع في القسطنطينية سنة ١٣٠٩ هـ

٣ - نموذج من البخاري : الكتاب يذكر أسماء أبواب يذكر صفحات

وهذا نموذج لمدينتين مع ذكر أرقام الصفحات والابواب وأسماء الكتب .

﴿ باب الرمزة مع الباء ﴾ (١)

أسماء المباحث	الأبواب	الأحاديث النبوية	بخاري		عيني		عسقلاني		قسطلاني	
			ص	ج	ص	ج	ص	ج	ص	ج
كتاب الحدود	١٤	أبليسك على أن لا تفركوها شيئاً	٨	٠١٧	١٠	١٤٣	١٢	٠٩٧	٠٩	٥٤٤
		أبليسك على أن لا تفركوها بالله	٨	١٧٩	١١	٥٧٩	١٣	٣٧٧	١٠	٥٠٩

وأما بالنسبة لصحيح مسلم فقد ذكر أرقام صفحات وأجزاء :

أ - متن مسلم المطبوع في مصر سنة ١٢٩٠ هـ

ب - شرح النووي المطبوع على حاشية شرح القسطلاني المذكور أعلاه .

(١) انظر ص ٣ من مفتاح صحيح البخاري

٤ - نموذج من مسلم :

وهذا نموذج من صحيح مسلم مع ذكر أرقام الصفحات والأجزاء . .

﴿ باب الوضوء بالمسح باليمين ﴾^(١)

فوي ص ج	مسلم ص ج	الأحاديث النبوية	الأبواب	أسامي المباحث
٠٦١٤٦٤	٠١١٤٤٧	إذا ابتمت طاماً	٠٨	اليسوع
٠٤١٣٩٣	٠١١٢٦٢	إذا ابتمت جنازة	٢٤	الجنائز

٥ - طريقة المراجعة فيه ، وكيفية الاستفادة منه :

أما طريقة المراجعة فيه للبحث عن حديث في الصحيحين أو أحدهما فسهل جداً : لأنه ما عليك إلا أن تعرف أول كلمة من الحديث ، ثم تبحث عن الحديث في مكانه حسب أول حرف منه ، وهو شيء في غاية السهولة واليسر ، ومعلوم أنه يقتصر على ذكر طرف الحديث .

فاذا أردت نص الحديث كاملاً فعليك أن تنظر إلى أرقام الأجزاء والصفحات التي يوجد فيها نص الحديث كاملاً في المتن أو الشروح المتقدمة وهو أمر سهل جداً كذلك . إن كنت تملك تلك الطبقات التي ذكرها أو كانت تحت يدك .

أما إذا لم يكن تحت يدك تلك الطبقات ، وعندك طبقات أخرى من المتون أو الشروح فكذلك بإمكانك الوصول إلى متن الحديث كاملاً ، ولكن ليس بالسهولة نفسها فيما لو كانت تحت يدك الطبقات المذكورة .

(١) انظر ص ٤ من مفتاح صحيح مسلم

٢ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب

١ - مؤلف :

السيد أحمد بن السيد محمد بن السيد الصديق النهاري المغربي .

٢ - وصف وطريقة تصنيفه :

الكتاب مهم ونافع جداً . إذ فهرس المؤلف فيه بصفحات لا تزيد على تسعين صفحة جميع الأحاديث الموجودة في تاريخ بغداد للخطيب ، والمطبوع في أربعة عشر مجلداً وتبلغ عدد صفحاته حوالي سبعة آلاف صفحة ، وتظهر أهمية هذا الفهرس في ناحيتين :

أولاهما : أن الخطيب البغدادي يروي أحاديث كثيرة في تاريخه هذا ، وبعضها غير مروى في مصادر السنة المشهورة .

ثانيهما : أن هذه الأحاديث ليس من سبيل للكشف عنها غير هذا السبيل الذي سلكه المؤلف ، لأن هذه الأحاديث لم يلتزم الخطيب في ذكرها أي ترتيب ، فلم يرتبها على الأبواب ولا على المسانيد ولا على ترتيب آخر ، وإنما أوردتها ضمن التراجم التي هي موضوع الكتاب ، ولا يخفى أن موضوع تاريخ الخطيب إنما هو لتراجم الرجال وليس لسرد الحوادث التاريخية .

أما طريقة تصنيفه للفهرس فهي كما يلي :

لقد قسم الأحاديث إلى قسمين ، الأحاديث القولية ، والأحاديث الفعلية ، فأما الأحاديث القولية فقد رتبها على أحرف المعجم ، فذكر طرف الحديث ، وأشار قبالة إلى رقم الجزء ورقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث .

وأما أحاديث الأفعال فرتبها على أسماء الصحابة ، ورتب أسماء الصحابة على أحرف المعجم بما فيها الكنى . ولم يفرد أسماء الصحابييات بفصل خاص ، وإنما أدخل أسماءهن بين أسماء الصحابة . حسب ترتيب أسماهن . فيذكر اسم الصحابي ، ويذكر قبالة اسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث ، ثم يشير أمامه إلى رقم الجزء والصفحة أيضاً .

وزيادة على ما ذكر من الترتيب ، فإنه إذا كرر الخطيب الحديث وذكره في بعض المواضع بنير اللفظ المتداول المعروف ، فإن المؤلف يكرره ويذكره حسب الحرف الذي أورده به ، ثم يعيده بلفظه المشهور حسب الحرف الأول منه ، وفي هذا تحقيق لرغبة الباحث الذي يريد جميع الطرق التي أوردها الخطيب للنظر فيها من حيث التصحيح أو التضميف ، أو معرفة عدد من رواه من الصحابة أو غير ذلك . ولزيادة الايضاح أرى من المناسب إيراد ما قاله المؤلف في المقدمة عن هذه النقطة .

٣ - نص من مقدم المؤلف :

قل السيد الفهاري :

د ولما كان الخطيب رحمه تعالى ربما كرر الحديث المشهور في عدة مواضع ، وذكره في بعضها بنير اللفظ المتداول المعروف ، التزمت أن أكرره فأذكره على

حسب الحرف الذي أورده به ، ثم أعيده بلفظه المشهور . مثال ذلك حديث « اطلبوا الخير عند حسان الوجوه ، وحديث « من كذب عليّ متعمداً » فإنه ذكر الأول بألفاظ منها « ابتغوا الخير ، ومنها « إذا سألتم الخير ، فأذكر الأول في حرف الألف مع الباء وما بثلتها ، والثاني في حرف إذا مع السين . ثم أعيدهما في الألف مع الطاء ، وأذكر رقم الصحيفة التي هو فيها باللفظ المتقدم ، إذ الحديث واحد والمعنى واحد ، وإنما يقع التصرف في الغالب من الشيوخ والرواة . وكذلك الحديث الثاني فإنه أورده بألفاظ يدخل بعضها في الألف مع النون ، ومع الياء ، وفي غيره من الحروف . فأذكرها كما أوردها ، ثم أعيدها في حرف (مَنْ) مع الكاف ، إذ قد تتعلق رغبة الباحث بالوقوف على جميع ما أورده الخطيب من طرق الحديث للنظر في تصحيحه وتحسينه ، أو معرفة عدد من رواه من الصحابة أو غير ذلك . وبحسب أن الحديث ليس له إلا اللفظ المشهور ، فيطلبه عند حرفه ، وينيب عنه الباقى ، فلهذا الغرض جمعها في محل واحد خدمة للحديث وأهله (١) .

ع - عدد أحاديثه :

وعدد أحاديث هذا المفتاح تقارب أربعة آلاف وخمسمائة حديث . وهو عدد لا يُستهان به من الأحاديث . ساقها الخطيب في تاريخه بأسانيدها .

(١) المقدمة ص ٣ .

٣ - البنية في ترتيب أحاديث الحلية

١ - مؤلف :

مؤلف هذا الكتاب هو السيد عبد العزيز بن السيد محمد بن السيد صديق الفهاري .

٢ - وصف وطريقة تصنيف :

هذا الكتاب مشابه تماماً لكتاب « مفتاح الترتيب » الذي مرّ الكلام عليه قبله ، من حيث الأهمية وكثرة الانتفاع به ، ومن حيث الترتيب والتبويب ، إلا في أشياء يسيرة . لذا فلا أطيل الوصف فيه استغناء بما ذكرته في الذي قبله .

لقد فهرس المؤلف في هذا الكتاب الأحاديث الواردة في كتاب « حلية الأولياء وطبقات الأصفياء » لأبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) - المطبوع في عشرة مجلدات ، حجم كل مجلد منها أربعمائة صفحة تقريباً - في صفحات تقارب التسمين .

وقسم الأحاديث المفهرمة إلى قسمين أحاديث الأقوال ، وأحاديث الأفعال ، فرتب أحاديث الأقوال على أحرف المعجم ، فذكر طرف الحديث وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة . ورتب أحاديث الأفعال على أسماء الصحابة الرواة لها ، فذكر اسم الصحابي واسم الموضوع الذي يتعلق به الحديث ، وأشار أمامه إلى رقم الجزء والصفحة .

وأدخل أسماء الصحابييات مع أسماء الصحابة كما فعل مؤلف « مفتاح الترتيب » ، لكنه أفرد الكنى بالذكر ، وجعلها بعد ذكر الأسماء مرتبة كذلك على أحرف المعجم ، كما أفرد فهرسة مراسيل التابعين في آخر الكتاب ، مرتباً الأسماء والكنى معاً على أحرف المعجم .

٣ - عدد أهارس :

وعدد أحاديث هذا الفهرس يقارب خمسة آلاف حديث ، أوردها الحافظ أبو نعيم الأصبهاني بأسانيدھا داخل تراجم الأشخاص الذين ترجم لهم في كتابه الحلیة ، وفهرسها العلامة السيد عبد العزيز الفهاري أجزل الله مثوبته بشكل يسر على الباحث الوصول إليها بوقت يسير كلج البصر ، بعد أن كان الباحث يحمد نفسه ويضيع الساعات الطوال في البحث عن حديث ، وكثيراً ما ينقاب بصره خاسماً وهو حسير .

أقول : فمنّا تظهر قيمة المصنفات المفيدة ، ويتجلى نعمها العظيم للملءم والباحثين ، ولا شك أنها من الأعمال التي لا ينقطع خيرها عن صاحبها ولو مات ، لأنها من العلم الذي ينتفع به ، والله أعلم .

* * *

٤ - فهرس

لأحاديث « صحيح مسلم » القولية

١ - مؤلف :

وضع هذا الفهرس - مع فهرس خمسة أخرى - لصحيح مسلم ،
المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي المتوفى من بضع سنوات . والفهارس الخمسة مع
الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هي :

- ١ - فهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب .
- ٢ - الرقم المسلسل لجميع الأحاديث من غير المكرر .
- ٣ - بيان الأحاديث التي أخرجها الامام مسلم في أكثر من موضع ،
وبيان مواضع كل منها .
- ٤ - معجم ألف بائي بأسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم ، وبيان
أحاديث كل منهم .
- ٥ - بيان الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً ألفاً بائياً حسب أوائلها .
- ٦ - معجم الألفاظ ، ولا سيما الغريب منها .

٢ - وصف ، وكيفيته ترتيبه :

الفهرس الذي نحن بصدد الكلام عليه هو الفهرس رقم خمسة من
الفهارس الستة السابقة ، وهو [بيان الأحاديث القولية ، مرتبة ترتيباً

ألفاً بائياً حسب أوائلها [ص ٤٦٢] مع العلم بأنه لم يستوعب حتى إذ جازيت إقرانها . مثل حديث

لقد ذكر المؤلف أطراف الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً معجماً بالنسبة ^{« من سئل لم يرعه النبي »} للكلمة الأولى من متن الحديث ، وذكر أمام طرف كل حديث رقم الصفحة ^{« من محمد رسول الله »} التي فيها ذلك الحديث [من الطبعة التي حققها المؤلف نفسه] وقد استغرقت ^{« من محمد رسول الله »} هذه الفهرسة / ٨٨ / ثمانياً وثمانين صفحة (١) . من المجلد الخامس لصحيح ^{عند طبعه إلا أن وهو} مسلم الذي خصصه للفهارس الستة المذكورة . وهو فهرس قيم مفيد جزى الله ^{سواء جردني صحيح مسلم} مؤلفه خير الجزاء . ^{في إيجازها}

مع العلم بأنه لم يذكر هذا الحديث
في نسخة آ ف
وكذلك نسخة يذكر كلفه لا تدل
على لائحه الحديث وليست هي أول لفظة
في الحديث مثل قوله « بتسريحه هذا
اللفظة لا تدل على يا حيي الحديث وليست
هي الأولى كأن ذلك لفظة في هذا الحديث
هي « سلام عليكم » . مع العلم بأنه
أورد في حرف اسمه .
مع العلم بأنه إذا ورد في حديث
الأحاديث سؤال يخرج لغيره بل قد
مسلم فإنه يعتبر كل جواب له من
الحديث حديثاً على حدة عند ذكر لفظة
الجواب على أساس أن كل حديث مستقر

(١) من ص ٣٧٤ - من ص ٤٦٢ من مجلد الفهارس الستة المذكورة

٥ - مفتاح الموطأ

١ - مؤلفه :

واضع هذا المفتاح هو المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - وصفه :

هذا المفتاح هو كسابقه (١) . في وضعه وترتيبه . فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث القولية مرتبة ترتيباً معجمياً بالنسبة للحرف الأول والثاني من أول الكلمة في الحديث . فذكر أطراف هذه الأحاديث وأشار أمامها إلى رقم الصفحة التي فيها ذلك الحديث ، وجعل هذا المفتاح في آخر الموطأ الذي تولى هو تحقيقه وخدمته وهو مفتاح نافع مفيد .

٣ - عدد أحاديثه :

وعدد أحاديث الموطأ كلها - حسب ترقيمها من قبل واضع الفهرس - هو / ١٨١٢ / (٢) حديثاً . وعدد الأحاديث القولية التي فهرسها في هذا المفتاح هي / ٨٢٧ / حديثاً .

(١) أي فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية .

(٢) في الموطأ - رواية محمد بن الحسن - الذي طبع بتحقيق وتعليق شيخنا الشيخ عبد

الوهاب عبد اللطيف بلغ عدد الأحاديث / ١٠٠٨ / أحاديث ، ومعلوم أن الموطأ

له روايات متعددة عن مالك ، وبينها اختلاف كبير في عدد الأحاديث والآثار .

٦ - مفتاح سنن ابن ماجه

١ - مؤلفه :

واضع هذا المفتاح كذلك المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٢ - وصفه :

هذا المفتاح كسابقه أيضاً ، في وضعه وترتيبه ، فقد فهرس المؤلف في هذا المفتاح الأحاديث اقولية ، مرتباً إياها على ترتيب حروف المعجم بالنسبة لأول الكلمة في الحديث ، فذكر أطراف هذه الأحاديث ، وأشار أمامها إلى رقم الحديث التسلسلي في السنن نفسها ، وقد جعل هذا المفتاح في آخر كتاب السنن الذي تولى تحقيقه وترقيمه والتعليق عليه ، وهو مفتاح مفيد يبسر على الباحث الوصول إلى الحديث بأسرع وقت .

٣ - عدد أحاديثه :

يبلغ عدد أحاديثه / ٣١٠٠ / حديث على وجه التقريب . على حين بلغ عدد أحاديث سنن ابن ماجه كلها / ٤٣٤١ / حديثاً حسب ترقيم مؤلف المفتاح .



الفصل الثالث

الطريقة الثالثة

التخريح عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء
من متن الحديث .

ويستعان في هذه الطريقة بكتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث
النبوي » وإليك وصفاً كاملاً له :

المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي

هو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السنة . وهي : الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي .

وقد رتب هذا المعجم ونظمه لفيف من المستشرقين ، ونشره أحدهم وهو الدكتور أرنديجان ونيسينك (- ١٩٣٩ م) استاذ العربية بجامعة ليدن ، وذلك بمطبعة بريل بمدينة ليدن بهولندا ، وشاركهم في إخراجهم ونشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

وقام هذا المشروع بمساعدات مالية من الجامع العلمية البريطانية والدفترية والسويدية والهولندية والأيسكو وأليك . ف . س . . . والهيئة الهولندية للبحث العلمي البحث ، والاتحاد الأثمي للمجامع العلمية .

ويتألف هذا المعجم من سبعة مجلدات ضخمة طبع الأول منها سنة ١٩٣٦ م وطبع المجلد الأخير - وهو السابع - سنة ١٩٦٩ م فكانت مدة طبعه ٣٣ سنة .

ولم تطبع مع الكتاب مقدمة تبين فيها طريقة ترتيب الكتاب وتنظيمه ، وما أدرى ما السبب ؟ مع أن الكتاب بحاجة ماسة إليها ، إلا أنه طبع في أول المجلد السابع بمض التنبيهات والاشارات ، وبيان نظام ترتيب الألفاظ وموادها فيه ، مع دليل للمراجعة ، لكن هذه التنبيهات والاشارات غير كافية وفيها إغواز كبير .

وترتيب مواد المعجم تقارب طريقة ترتيب المعاجم اللغوية بشكل عام لكن ، ليس للأحرف وما شابهها ولا لأسماء الأعلام ، ولا للأفعال التي يكثر ورودها كـ (قال) و (جاء) وما تصرف منها ذكراً فيه .

وكثيراً ما يحيل عند ذكره مادة من المواد إلى النظر في مواد أخرى ليتم استيفاء ما قد يطلبه المراجع من الأحاديث التي فيها كلمة من هذه المادة نفسها ، وهذا ما دعي كثيراً من المراجعين فيه أن يقولوا : إن فيه نقصاً كبيراً ، وأنه لم يفهرس كثيراً من ألفاظ الأحاديث الموجودة في الكتب التي التزم فهرسة ألفاظها ، وألحقيقة أن هذه الاحالات - لا سيما مع كثرتها - تشعب المراجع وتربكه ، وتأخذ من وقته كثيراً في بعض الأحيان ، وربما يئس ويترك المراجعة ولا يصل إلى مطلوبه ، لأن بعض الاحالات طويلة جداً فربما أحال المراجع إلى ما يزيد على خمسين مادة كما فعل مثلاً في مادة « قاتل » فقد أحال المراجع إلى مراجعة / ٦٨ / مادة ، بعضها في مادة القتال ، وبعضها في مواد متفرقة ، انظر - ٥ - ص ٢٩٤ من المعجم المذكور .

وبما أن معرفة نظام ترتيب المواد في المعجم هذا ضرورية لكل مراجع ، فهذا ما طبّع في أول المجلد السابع منه فيما يتعلق بنظام ترتيب مواد أسوقه بكامله ليصرف المراجع فيه كيفية ترتيبه .

وهذا نصه :

- نظام ترتيب المواد في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي -

أ - الأفعال : الماضي ، المضارع ، الأمر . (اسم الفاعل) اسم مع (علم بأ) -
المفعول ، وتذكر الصيغ التالية لكل ضمير . صاحب الجسر يربح الكعبة إلى
أصلها مثل قوله لا تجرها شي
١ - صيغ الأفعال البنية للمعلوم دون لواحق . صرف لثبات صفة أنت وإليها تنجز
في قول . وهكذا الحال فيما سول
وهكذا .

- ٢ - صيغ الأفعال المبينة المعلوم مع الواحق .
 ٣ - صيغ الأفعال المبينة للمجهول (دون الواحق . ثم مع الواحق) .
 (يُذكر المجرد أولاً ثم بعد ذلك المزيد ، بالترتيب المتداول عند
 الصرفيين) .

ب - أسماء المعاني : (الأسماء الجامدة) ، وإنما أعجمياً ، الأندلس كحجر

- ١ - الاسم المرفوع النون .
- ٢ - الاسم المرفوع دون تنوين (ودون الواحق) .
- ٣ - الاسم المرفوع مع لاحقه .
- ٤ - الاسم المجرور بالإضافة منوناً .
- ٥ - الاسم المجرور بالإضافة دون تنوين (ودون الواحق) .
- ٦ - الاسم المجرور بالإضافة مع لاحقه .
- ٧ - الاسم المجرور بحرف الجر .
- ٨ - الاسم المنصوب النون .
- ٩ - الاسم المنصوب دون تنوين (ودون الواحق) .
- ١٠ - الاسم المنصوب مع لاحقه .

فإنه لا يفهم من لسانه
 حجاج كنوز الله طائفة
 يترس من نذره
 وليس معنى هذا أنه لا يذكر الحديث
 الذي فيه أعلم كحديث « أجمع عرفه »
 وإنما لا يوضح له
 تحته كما صار أجمعاً
 مثل حديث أجمع عرفه كما هو المحرك
 في تحته من لا يجمع ، وهو مثل
 أجمع عرفه ، وهو مثل
 وإذا ما قيل إنهم قد
 خافوا من أن يثبت الحديث بحسب
 الفعل الذي في الحديث سواء قبله أو
 بعده .

والمقصود بالواحد
 تابع للفعل مباشرة
 مثل « صعب لبراء »
 ثم يُذكر المتى كذلك ، ثم الجمع كذلك) .
 المشتقات :

- ١ - (المشتقات) دون إضافة الحروف الساكنة .
- ٢ - (المشتقات) بإضافة الحروف الساكنة .

مثل جبرده ، الفعل تعدى بنفسه إلى الجهد وهو الضمير (الجاد) ، وهو لا يجمع للمعلوم ،
 مثل المبني للمجهول « جبرده » فهذا ليس له لواحقه .
 في جبرده ، تسمى ، تسمى متعلقه لا جبرده . محل ما يأتي بعد الجهد يعبر عنه أذ لا جبرده أجمع عرفه

إلى رقم الباب داخل ذلك الكتاب بكتابة الرقم مثل (١٥) وذلك فيما عدا صحيح مسلم وموطأ مالك ، فإن الرقم يشير إلى رقم الحديث المتسلسل من أول ذلك الكتاب . أما المستند فإنه يشار إلى موضع الحديث فيه بكتابة رقم كبير ورقم صغير . فالرقم الكبير يشير إلى الجزء ، والرقم الصغير يشير إلى الصفحة من ذلك الجزء ، وهذا مثال مطبوع في أول المجلد السابع ، وضمه مصنفو المعجم دليلاً للمراجعة أثبتته بنصه كاملاً وهو :

دليل المراجعة

(مثال واحد مأخوذ عن كل كتاب من الكتب التسعة)

ت أدب ١٥ = الباب الخامس عشر من كتاب الأدب في صحيح الترمذي .

جہ تجارات ٣١ = الباب الحادي والثلاثون من كتاب التجارات في سنن ابن ماجه .

حم ١٧٥ ، ٤ = صفحة ١٧٥ من الجزء الرابع لمسند ابن حنبل .

خ شركة ١٦ ، ٣ = الباب الثالث والسادس عشر من كتاب الشركة في صحيح البخاري .

د طهارة ٧٢ = الباب الثاني والسبعون من كتاب الطهارة في سنن أبي داود .

د = صلاة ٧٩ = الباب التاسع والسبعون من كتاب الصلاة في مسند الدارمي .

ط = صفة النبي ٣ = الحديث رقم ٣ من صفة النبي في موطأ مالك .

م = فضائل الصحابة ١٦٥ = الحديث رقم ١٦٥ من كتاب فضائل الصحابة في صحيح مسلم .

ن = صيام ٧٨ = الباب الثامن والسبعون من كتاب الصيام في سنن النسائي .

وقد ذكر في أول المجلد السابع بعض التنبيهات والاصطلاحات وإليك نصها:
أولاً - أوردنا الفعل ثم الاسم لكل مادة بمراعاة الترتيب حسب تسلسل الاشتقاق وتنوع المعنى طبقاً لما هو مقرر في علمي الصرف والنحو .
ثانياً - أوردنا الحديث واتبعناه بالمكان الذي يوجد فيه لفظه ، والأماكن الأخرى باعتبار المعنى فقط .

- قد يوجد تفاوت بين أرقام الأبواب والأحاديث المضبوطة في هذا الكتاب وبين الترتيب الموجود في بعض النصوص المطبوعة .

- لم يؤخذ من الموطأ سوى الحديث وحده ، دون ما ذهب إليه مالك وغيره من أهل الأثر والفقهاء .

- لم يؤخذ من صحيح مسلم ما كان إسناداً فقط .

وهذا مثال تطبقي قمت بالكشف عنه بنفسي وهو حديث ثلاث من

كُنْ فيه وجد حلاوة الايمان أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواها ،
وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله ، وأن يكره أن يمود في الكفر كما يكره أن
يقذب في النار ، هذا لفظ البخاري .

وعدد كلمات هذا الحديث / ٣٤ / كلمة بما فيها الحروف ، وقد قمت
بالمراجعة على جميع كلماته فظهرت عندي النتيجة التالية :

- ١ - ذُكرت مواضع الحديث في / ١٢ / كلمة من كلماته .
- ٢ - أُحيل على مواد أخرى في / ٣ / كلمتين من كلماته .
- ٣ - لم يُذكر الحديث أبداً في / ٢٠ / كلمة من كلماته لعدم وجود
تلك المواد ، إما لأن كلماتها حروف أو ما شابهها أو لأنها أفعال
أو كلمات يكثر تردادها .

وإليك هذه النتيجة مفصلة في هذا المثال :

- ١ - ثلاث : (٢٩٦ / ١) م^(١) إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ،
إكراه ١ .
- ٢ - مَن :
- ٣ - كُنْ :
- ٤ - فيه :
- - وجد : (١٤١ / ٧) ن إيمان ٢ ، ٣ .

(١) الأرقام التي بين القوسين هي من عندي ، وتشير إلى رقم الجزء ورقم الصفحة
من المجموع .

٦ - حلاوة: (٥٥٥ / ١) [راجع آمن] .

٧ - الايمان: (١١٠ / ١) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، إكراه ١ ، أدب ٤٢ ،

م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٢-٤ ، جه قنن ٢٣ ، حم ٣ ، ١٠٣ ،

١١٤ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ .

٨ - أن° :

٩ - يكون :

١٠ - الله : (٨٠ / ١) م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، حم ٤ ، ١١٠ .

١١ - ورسوله: (٢٥٨ / ٢) [راجع أحب°] .

١٢ - أحب°: (٤١٠ / ١) ن إيمان ٢ - ٤ ، جه قنن ٢٣ ، حم ٤ ، ١١٠ .

كما يوجد في الصفحة نفسها : م إيمان ٦٦ ، ٦٧ ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، ت

ايمان ٣٠ .

١٣ - إليه :

١٤ - مئًا :

١٥ - سواهما: (٤٣ / ٣) حم ٤ ، ١١٠ .

١٦ - وأن° :

١٧ - يجب : (٤٠٧ / ١) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢ ، م إيمان ٦٦ ، ت إيمان

١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٥٠ ، ١٥٦ ،

٢٣٠ ، ٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

١٨ - المرءة :

١٩ - لا :

٢٠ - لا يجبه : (٤٠٦ / ١) خ إيمان ١٤ ، م إيمان ٦٧ ، ت إيمان ١٠ ،
ن إيمان ٢-٤ ، ج ه فتن ٢٣ حم ٢ ، ٢٩٨ ، ٥٢٠ ،
٥ ، ١٤٥ ، ١٧٣ ، ٣ ، ٤٣٠ .

٢١ - إلا :

٢٢ - لله :

٢٣ - وأن :

٢٤ - يكره :

٢٥ - أنف :

٢٦ - يعود : (٤١١ / ٤) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، حم ٣ ،
١٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ .

٢٧ - في :

٢٨ - الكفر : (٣٧ / ٦) خ أدب ٤٢ ، م إيمان ٦٧ ، ن إيمان ٣٠ ، ج ه
فتن ٢٣ ، و ، خ إيمان ٩ ، ١٤ ، إكراه ١ ، م إيمان ٦٦ ،
ت إيمان ١٠ ، حم ٣ ، ١٠٣ .

٢٩ - كما :

٣٠ - يكره :

٣١ - أن :

٣٢ - يقذف : (٣٣١ / ٥) خ إيمان ٩ ، أدب ٤٢ ، إكراه ١ ، م
إيمان ٦٦ ، ت إيمان ١٠ ، ن إيمان ٣ حم ٣ ، ٧٤ ،
٢٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ٢٧٨ ، ٢٨٨ .

٣٣ - في :

٣٤ - النار : (٣٢ / ٧) خ إيمان ٩ ، ١٤ ، م إيمان ٦٦ ، ن إيمان ٤

ويلاحظ أنه أحياناً يبدأ بذكر البخاري وأحياناً يبدأ بذكر غيره ،
وذلك حسب اللفظ الذي أورده حتى يطابق أول مصدر يذكره ، ثم يذكر
باقي المصادر التي لا يشترط فيها المطابقة باللفظ وإنما يكفي المطابقة بالمعنى .

كما يلاحظ أنه يشير في بعض كلمات الحديث إلى مصادر قد لا يشير
إليها في بعض الكلمات الأخرى ، ومرد ذلك إلى الجملة التي يأتي بها في المعجم
من هذا الحديث ، فقد تكون في بعض المصادر دون الأخرى .

وأخيراً فإن الكتاب جيد في بابه وإن لم يبلغ درجة الكمال فإن
الملاحظات التي يمكن ملاحظتها عليه تنفرد بجانب الفوائد الكبيرة التي يستفيدها
المراجع وعلى رأسها التوفير الكثير في الوقت ، والوقت ثمين جداً لا سيما على
الباحث الذي يموزه معرفة كثير من الأحاديث دائماً . والحكمة ضالة المؤمن أنى
وجدتها التقطها ، ثم إن موضوع الكتاب موضوع فهرسة ألفاظ الأحاديث
محسورة معروفة ، فلا مجال فيه للدرس أو التمر كالموضوعات الفكرية أو
الاستنتاجية ، فلا حرج من الاستفادة من هذا الكتاب وإن سبق إلى ترتيبه
جماعة غير مسلمين لحاجتهم الماسة إلى تلك الفهرسة في دراساتهم الاستشراقية
ولم يقصدوا بتصنيفه أن يقدموا خدمة للمسلمين - والله أعلم - بقرينة أنهم لم

يطبعوا من الكتاب هذا - مع ضخامته وكثرة تكاليفه وحاجة الناس إليه - سوى خمسمائة نسخة بحيث لا يستطيع شراؤه إلا قليل من الناس ، إن كان يكفي لذلك القليل ، لكن جزى الله من قام بتصويره وإكثار نسخته حتى تتم فائدته .

ملاحظات على الكتب التي تناولها المعجم بالمفهرسة :

من المعلوم أن المؤلفين رقموا الأبواب في جميع المصادر المفهرسة ما عدا مسند أحمد ، كما رقموا أحاديث صحيح مسلم وموطأ مالك ، كما أشاروا إلى أرقام الأجزاء والصفحات في مسند أحمد . فما هي الطبعات الموافقة لتلك الترقيمات يا ترى ؟

ومن المعلوم أن المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي قد انضم إلى المستشرقين في إخراج هذا المعجم ، وقد عرف أن كثيراً من الكتب المطبوعة يصعب الاهتمام إلى موضع الحديث فيها لانتها غير مرقمة الأبواب أو الأحاديث لذلك قام بإخراج بعض هذه الكتب مرتبة مبوبة مرقمة بما يتناسب وطريقة المعجم . لكن عاجلته المنية ولم يتيسر له إخراج جميع هذه الكتب ، وما أدري إن كان قد سودها ولم تطبع بعد أو لم يمدّها ألته ، فمن الكتب التي أخرجها على ما وصفت :

١ - صحيح مسلم :

فقد أخرجها في أربعة مجلدات ورقم أحاديثه ، وأهمل الأحاديث التي تشتمل على الإسناد فقط من الترقيم كما فعل أصحاب المعجم ، وألحق بالكتاب مجلداً خامساً اشتمل على فهرس في غاية الأهمية والفائدة ، وهي فهرس لم يزود

بها كتاب من كتب السنة من قبل ، فجزاه الله عن المسلمين خيراً وأجزل
مؤبته .

٢ - سنن ابن ماجه :

فقد رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، بما يطابق المعجم المفهرس ، وأخرجه
في حلة قشبية وألحق به فهارس مفيدة جداً وتكلم على بعض أحاديثه وشرح
الغريب فيها . والكتاب مطبوع في مجلدين .

٣ - موطأ مالك :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه ، وخرج أحاديثه ، وتكلم على
بعضها ، وشرح غريب ألفاظه ، وألحق به فهارس مفيدة .

٤ - سنن الترمذي (جامع الترمذي) :

فقد قام بإخراج الجزء الثالث منه ، وقد صدر الكتاب في خمسة أجزاء
حقق الاوّل والثاني الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ، وحقق هو الثالث فقط ،
وحقق الباقي وهما الرابع والخامس الشيخ إبراهيم عطوة عوض ، وهذه الطبعة
بجميع أجزائها توافق ما يشير إليه المعجم المذكور .

٥ - صحيح البخاري :

كذلك رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أرقام أطراف الأحاديث
المكررة لكن لم يطبع المتن وحده على هذا الشكل وإنما طبع مع شرحه فتح
الباري للمحافظ ابن حجر ، بالطبعة السلفية بالقاهرة ، وهي الطبعة التي أشرف

على تحقيق الجزء الاول والثاني فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز .

٦ - أما سنن النسائي وصنن أبي داود:

فلم يتيسر له الاشتغال بها لكن عليك بالنسبة لسنن النسائي بالطبعة التي طبعها مصطفى الباي الحلبي - الطبعة الاولى ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م بمصر فلها مقاربة وإن لم يكن فيها ترقيم للكتب أو الأبواب ، فعليك بالعد ، أو ترقيم أبواب نسختك ليسهل عليك إخراج الحديث منها بسهولة ، وهي مطبوعة في ثمانية أجزاء صغيرة ، وطبع مع المتن « زهر الربى على المجتبى » للسيوطي . مع تعليقات مقتبسة من حاشية السيدي .

٧ - وأما سنن أبي داود:

فعليك بالطبعة التي حققها الشيخ محي الدين عبد الحميد المطبوعة بمصر ، كذلك فإن هذه الطبعة غير مرقمة الأبواب ، فعليك بالعد أو ترقيم أبواب نسختك .

٨ - وأما مسند الدارمي :

(سنن الدارمي) فقد قام بطبعه وتخريجه وترقيمه كتبه وأبوابه وأحاديثه السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، وطبعه لدى شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م فجزاه الله عن المسلمين خيراً .

٩ - وأما مسند أحمد بن حنبل:

فإن أرقام الأجزاء والصفحات التي يشير إليها أصحاب المعجم هي أرقام الطبعة اليمينية بمصر سنة ١٣١٣ هـ وقد صورت هذه الطبعة سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م دار صادر والمكتب الاسلامي ببيروت والطبعة في ستة مجلدات .

وقد ألحق مصنفو هذا المعجم به فهارس للأماكن والأعلام ، وأشاروا

إلى ذلك أثناء الكلام على بعض الألفاظ ، لكن هذه الفهارس لم تطبع مع الكتاب ، ولا أعلم أنها طبعت .

هذا ويوجد عدد من المؤلفات والمفاتيح والفهارس يمكن الاستفادة منها في هذه الطريقة ، طبع بعضها ، ولم يتيسر طبع بعضها الآخر ، فمن هذه المؤلفات :

- ١ - فهرست لألفاظ جامع الترمذي . على طريقة المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي (للبيك) وقد طبع مع جامع الترمذي الذي طبع في حمص ، بتحقيق الشيخ عزرة عبيد الدعاس .
- ٢ - فهرست لألفاظ صحيح مسلم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، وقد طبع مع صحيح مسلم الذي حققه محمد فؤاد عبد الباقي . وذلك في المجلد الخامس مع بقية فهارس صحيح مسلم .
- ٣ - فهارس متعددة للشيخ مصطفى البيومي لكثير من كتب السنة ، لكن لم يطبع منها شيء وبالأسف . ولو طبعت لكان فيها خير كثير .

✓



الفصل الرابع

الطريقة الرابعة

التخرج عن طريق معرفة موضوع الحديث

١ - من بلجأ الى هذه الطريقة ؟

يلجأ إلى هذه الطريقة من رزق الذوق العلمي الذي يكتسبه من تحديد موضوع الحديث . أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتماق بأكثر من موضوع . أو متن عند الاطلاع الواسع ، وكثرة الممارسة لمصنفات الحديث . ولا يقوى على تحديد موضوع الحديث كل شخص ، لا سيما في بعض الأحاديث التي لا يبدو موضوعها لكل من سمعها ، ومع ذلك فلا بد أن يسلكها الباحث عند الحاجة إليها ، وعدم وجود طريقة أخرى أسهل منها .

٢ - بماذا يستعار في هذه الطريقة ؟

يستعان في تخريج الحديث بناء على هذه الطريقة بالمصنفات الحديثية المرتبة على الأبواب والموضوعات ، وهي كثيرة ، ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام ، وهي :

القسم الأول : المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين ، وهي أنواع ، وأشهرها (الجوامع - المستخرجات والمستدركات على الجوامع - المجاميع - الزوائد - كتاب مفتاح كنوز السنة) .

القسم الثاني : المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين ، وهي أنواع ، وأشهرها : (السنن - المصنفات - الموطآت - المستخرجات على السنن) .

القسم الثالث : المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين ، أو جانب من جوانبه . وهي أنواع كثيرة ، أشهرها : (الأجزاء - الترغيب والترهيب - الزهد والفضائل والآداب والأخلاق - الأحكام - موضوعات خاصة - كتب الفنون الأخرى - كتب التخريج - الشروح الحديثية والتعليقات عليها) .

القسم الأول

وهو الذي شملت مصنفاًه جميع أبواب الدين

هذا النوع من المصنفات الحديثية التي جمعها أصحابها ورتبوها على الأبواب ، قد شملت أبوابها جميع أبواب الدين ، فترى فيها أبواب الإيمان ، وأبواب الطهارة ، وأبواب العبادات ، والمعاملات ، والأنكحة ، والتاريخ ، والسير ، والمناقب ، والتفسير ، والآداب ، والمواعظ ، وأخبار يوم القيامة ، وصفات الجنة والنار ، وأخبار الفتن والملاحم ، وأشراف الساعة ، وغير ذلك .

وقد تعددت أسماء هذا القسم من المصنفات ، وأشهرها ما يلي :

- ١ - الجوامع .
 - ٢ - المستخرجات على الجوامع .
 - ٣ - المستدركات على الجوامع .
 - ٤ - المجاميع .
 - ٥ - الزوائد .
 - ٦ - كتاب مفتاح كنوز السنة .
- وسأذكر نبذة عن كل تسمية من هذه التسميات ، وطريقة كل منها .

١ - الجوامع

الجوامع جمع « جامع » ، والجامع في اصطلاح المحدثين كل كتاب حديثي يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد والأحكام والرفق وآداب الأكل والشرب والسفر والمقام ، وما يتعلق بالتفسير والتاريخ والسياسة والفن والمناقب والثواب وغير ذلك فهو يشمل جميعها ليس في .

وأشهر الجوامع هي : الجامع الصحيح للبخاري - الجامع الصحيح لمسلم - جامع عبد الرزاق (١) - جامع الثوري - جامع ابن عيينه - جامع معمر - جامع الترمذي - وغيرها ، وسأصف الجامع الصحيح للبخاري ،

وأسرد كتبه ليكون مثلاً لوصف الجوامع .

فالجامع بناء على هذه الأختلاف يكون أكثر أو أقل من مقتصر على

الحدود التي لم يتعد كلاً على صحيح البخاري ومسلم وجامع الترمذي

ومعظمه أكثر من ذلك والجامع الصحيح للبخاري

للمسؤولين والمسؤولين والمسؤولين كلاً على جامع عبد الرزاق والثوري

وإنه عسيره وهو

تسميته الكاملة :

الاسم الكامل لهذا الكتاب الذي سماه به مؤلفه هو [الجامع المسند

(١) وهو غير المصنف ، وهو جامع كبير .

الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه [(١)] .

وقد رتبته مؤلفه أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري على الأبواب ،
مفتتحاً بإياه بـ « كتاب بدء الوحي » ، ثم « كتاب الإيمان » ، ثم سرد كتب العلم
والطهارة وغيرها حتى انتهى بكتاب التوحيد ، وبمجموع تلك الكتب / ٩٧ /
سبعة وتسعون كتاباً ، كل كتاب منها مجزئاً إلى أبواب ، وتحت كل باب عدد
من الأحاديث .

وأرى من المناسب سرد أسماء جميع الكتب التي اشتمل عليها صحيح
البخاري على الترتيب نفسه الذي رتبته البخاري ، وذلك ليرى الباحث المادي
كيف أن كتب الجوامع قد شملت جميع أبواب الدين ، وإن كان هذا السرد
لا يحتاج إليه كثير من الباحثين .

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	بدء الوحي	٧	التيمم
٢	الإيمان	٨	الصلاة
٣	العلم	٩	مواقيت الصلاة
٤	الوضوء	١٠	الأذان
٥	التسليم	١١	الجمعة
٦	الحج	١٢	الخوف

(١) انظر علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٢ ، وذكر الحافظ ابن حجر في « هدي
الساري » ص ٨ أن اسمه « الجامع الصحيح للسند من حديث رسول الله
صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه » .

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١٣	العِيدَيْن	٣٢	فَضْل لَيْلَةِ الْقَدْرِ
١٤	الْوَتْرِ	٣٣	الْاِعْتِكَافُ
١٥	الْاِسْتِسْقَاءُ	٣٤	الْبَيْوَعُ
١٦	الْكُسُوفُ	٣٥	السَّلَامُ
١٧	سُجُودُ الْقُرْآنِ	٣٦	الشَّفَعَةُ
١٨	تَقْصِيرُ الصَّلَاةِ	٣٧	الْاِبْرَاجَةُ
١٩	التَّهْجِدُ	٣٨	الْحَوَالَاتُ
٢٠	الصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ	٣٩	الْكَفَالَةُ
٢١	الْعَمَلُ فِي الصَّلَاةِ	٤٠	الْوَكَاةُ
٢٢	السُّهُوُ	٤١	الْحَرْثُ وَالْمَزَارَعَةُ
٢٣	الْجَنَائِزُ	٤٢	الشَّرْبُ وَالْمَسَاقَاةُ
٢٤	الزَّكَاةُ	٤٣	الْاِسْتِقْرَاضُ وَأَدَاءُ الدِّيُونِ
٢٥	الْحَجُّ	٤٤	الْخِصُومَاتُ
٢٦	الْعَمْرَةُ	٤٥	الْقَطْعَةُ
٢٧	المُحْضَرُ	٤٦	المُظَالِمُ وَالنَّصْبُ
٢٨	جِزَاءُ الصَّيْدِ .	٤٧	الشَّرِكَةُ
٢٩	فَضَائِلُ الْمَدِينَةِ	٤٨	الرَّهْنُ
٣٠	الصَّوْمُ	٤٩	العَيْتُقُ
٣١	صَلَاةُ التَّرَاوِيحِ	٥٠	الْمَكَاتِبُ

اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب
الأطعمة	٧٠	الهبة	٥١
العقيقة	٧١	الشهادات	٥٢
الذبائح والصيد	٧٢	الصلح	٥٣
الأضاحي	٧٣	الشروط	٥٤
الأشربة	٧٤	الوصايا	٥٥
المرضى	٧٥	الجهاد والسيِّر	٥٦
الطب	٧٦	فرض الخمس	٥٧
اللباس	٧٧	الجزية	٥٨
الأدب	٧٨	بدء الخلق	٥٩
الاستئذان	٧٩	الأنبياء	٦٠
الدعوات	٨٠	المناقب	٦١
الرفاق	٨١	فضائل أصحاب النبي	٦٢
القدر	٨٢	مناقب الأنصار	٦٣
الأيمان والندور	٨٣	الغزاة	٦٤
الكفارات	٨٤	تفسير القرآن	٦٥
الفرائض	٨٥	فضائل القرآن	٦٦
الحدود	٨٦	التمكاح	٦٧
الديات	٨٧	الطلاق	٦٨
استنابة المرتدين	٨٨	النفقات	٦٩

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
٨٩	الإكراه	٩٤	التحفي
٩٠	الحيدل	٩٥	أخبار الآحاد
٩١	تعبير الرؤيا	٩٦	الاعتصام بالكتاب والسنة
٩٢	الفن	٩٧	التوحيد
٩٣	الأحكام		

٢ - المستخرجات على الجوامع

معنى المستخرج :

المستخرجات جمع « مُسْتَخْرَجٍ » ، والمستخرج عند الحديثين هو « أن يأتي المصنّف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي ، بشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب ، إلا لمذر من علوه أو زيادة مهمة. وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها سنداً يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب ، (١) .

(١) انظر تدریب الراوي للسيوطي > ١ - ص ١١٢

موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب :

بما أن المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب ،
لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث
الترتيب وعدد الكتب والأبواب ، وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة
المراجعة والبحث في الجوامع عينها .

لكن ينبغي التنبيه إلى أن المستخرجات على غير الجوامع - كالاستخرجات
على كتب السنن أو غيرها . وذلك مثل مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي
داود ، ومستخرج أبي نعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة ، ليست
كالاستخرجات على الجوامع ، وإنما هي مثل الكتب المخرجة عليها من أنواع
المصنفات الأخرى .

عدد المستخرجات على الصحيحين :

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية ، لكن
المستخرجات على الصحيحين معاً أو على أحدهما ، كان لها النصيب الأكبر من
تلك المستخرجات ، فقد زاد عدد المستخرجات على كل من الصحيحين على عشرة
مستخرجات (١) ، وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين ، ومن
هذه المستخرجات :

على البخاري : مستخرج الاسماعيلي (- ٣٧١ هـ) ومستخرج العطاريني
(- ٣٧٧ هـ) ومستخرج ابن أبي ذهبل (- ٣٧٨ هـ) .

(١) انظر الرسالة المستطرفة بين ص ٢٦ - ٣٢

على مسلم : مستخرج أبي عتوانة الاسفراييني (- ٣١٠ هـ)
ومستخرج الحيري (- ٣١١ هـ) ومستخرج أبي حامد
المروزي (- ٣٥٥ هـ) .

عليها معاً : مستخرج أبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) مستخرج
ابن الأخرم (- ٣٤٤ هـ) ومستخرج أبي بكر
البرقاني (- ٤٢٥ هـ) .

(١) وهذا المستخرج مستوفى
منه الشيخ أبي عبد الله

٣ - المستدرجات على الجوامع

معنى المسترك :

المستدرجات جمع « مُسْتَدْرَك » والمستدرك هو : كل كتاب جمع فيه
مؤلفه الأحاديث التي استدركها على كتاب آخر مما فاته على شرطه ، مثل
« المستدرک على الصحيحين » لأبي عبد الله الحاكم (- ٤٠٥ هـ) .
كتاب « المستدرک على الصحيحين » للشيخ أبي بكر بن محمد بن
تريب مسترك الحاكم : بأحاديثه على شرطها ولم يخرجها

وقد رتب الحاكم مستدركه على الأبواب ، واتبع في ذلك أصل الترتيب
الذي اتبعه البخاري ومسلم في صحيحها .

وقد ذكر الحاكم في هذا المستدرک ثلاثة أنواع من الأحاديث وهي :

١ - الأحاديث الصحيحة التي على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما
ولم يخرجها .

٢ - الأحاديث الصحيحة عنده وإن لم تكن على شرطها أو شرط واحد

منها . وهي التي يعبر عنها بأنها « صحيحة الاسناد » .

٣ - وذكر أحاديث لم تصح عنده ، لكنه نبه عليها .

وهو متساهل في تصحيح الأحاديث ، فبذني التريث في اعتماد تصحيحه والبحث ، لكن الحافظ الذهبي تنبئه فأقره على تصحيح بعضها . وخالفه في البعض الآخر ، لكنه سكت عن أشياء منها . فهذه تحتاج إلى تتبع وبحت (١) .

وقد طبع الكتاب في الهند في أربعة مجلدات كبيرة . ومعه تعليقات الذهبي باسم « تلخيص المستدرک » لكن الطبعة فيها من الأغلط والسقط والتقديم والتأخير الشيء الكثير .

٤ - الجامع

أ - المقصود بالجامع : *تحرير مصادر الحديث*

الجامع جمع « مجتمع » والمقصود بالمتجمع كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنفة ، ورتبه على ترتيب تلك المصنفات التي جمعها فيه .

ب - أمثلة : *وفاً لياً حطها أبو بكر مرتباً على الموضوعات كترتيب تلك المصنفات أو ترتيباً منتهياً ، وقد يرتب على المنهج أو ترتيباً على الأحاديث على الموضوع كما في الجمع بين*
هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثية وأشهرها *الصحيح*
الكتب هي :

(١) يقوم أخونا العلامة المحقق الدكتور محمود الليرة منذ فترة بتتبع الأحاديث التي سكت عنها الذهبي ويعطي حكمه عليها ، كما يحقق المستدرک ذاته على عدد من النسخ المخطوطة ، وينوي إخراج هذا الكتاب الجليل مخدوماً بشكل يليق به . فنسأل الله تعالى له التوفيق والساد والاسراع في إخرجه ، ويومئذ يفرح الباحثون .

(١) كتبت هذا الكتاب لم يرتب على ترتيب الصحاح والعمدة
 أما ترتيبه على حروف المعجم ^{عسماً} من أول لفظة صمد ألقاط الحروف
 حركات بعد الجواز الكافي

١ - الجمع بين الصحيحين للصابغاني الحسن بن محمد (- ٦٥٠ هـ)
 المسمى مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية .

٢ - الجمع بين الصحيحين أيضاً لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح
 الخميني (- ٤٨٨ هـ) .

٣ - الجمع بين الأصول الستة (١) لأبي الحسن رزين بن معاوية الأندلسي
 (- ٥٣٥ هـ) وهو المسمى بـ « التجريد للصحاح والسنن » .

٤ - الجمع بين الأصول الستة ، وهو المسمى « جامع الأصول من أحاديث
 الرسول » لأبي السماعات المعروف بابن الأثير (- ٦٠٦ هـ) .

٥ - جمع الفوائد من جامع الأصول وجمع الزوائد ، لمحمد بن محمد بن
 سليمان المغربي (- ١٠٩٤ هـ) اشتمل هذا الكتاب على أحاديث
 أربعة عشر مصنفاً حديثاً وهي : الصحيحان والموطأ والسنن
 الأربعة ومسند الدارمي ومسند أحمد ومسند أبي يعلى ومسند البزار
 ومعجم الطبراني الثلاثة .

فهذه المصنفات وأمثالها مرتبة على الأبواب كترتيب الجوامع (٢) ،
 وبإمكان المراجع فيها أن يجد موضوع الحديث ، ثم ينظر في ذلك
 الموضوع من هذه الكتب .

هذا
 (٥) لكن الكتاب
 مرتب على حاشية
 الصحابة ولم يرتب
 ترتيبه لاصحبه
 ولا على موضوعات

(٣) لكنه حوّل هذا
 الكتاب ترتيبه
 الفقهية على حروف
 المعجم فكتاب في الصلاة
 على حروف الصلاة والطهارة
 على حروف الطهارة وهذا

(١) يعني الصحيحين ، وموطأ مالك ، وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي .

(٢) يختلف كتاب « جامع الأصول من أحاديث الرسول » في ترتيبه عن ترتيب كتب
 « الجوامع » في أنه وإن رتب الأحاديث على الأبواب ، لكنه رتب أسماء
 الأبواب على أحرف المعجم ، ولم يرتب الأبواب على ترتيب كتب الفقه .

٥ - الزوائد :

أ - المقصود بالزوائد :

المقصود بالزوائد : المصنفات التي يجمع فيها مؤلفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى .

وتوضيح ذلك أنه لو قلنا إن كتاب زوائد ابن ماجه على الأصل - وللمحسة ، أي الكتاب الذي يشتمل على الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه في مسنده ولم يخرجها أصحاب الكتب الخمسة . أما الأحاديث التي شاركهم في إخراجها فلا يذكرها كتاب الزوائد هذا .

ب - أمثلة لكتب الزوائد :

١ - مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه ، لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري (- ٨٤٠ هـ) وهو كتاب يشتمل على زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة (١) الأصول .

٢ - فوائد المنتقى لزوائد البيهقي ، للبوصيري أيضاً .

وهي زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة .

٣ - إتحاف السادة المشرفة الخيرة بزوائد المسانيد العشرة . للبوصيري أيضاً . وهي زوائد [مسند أبي داود الطيالسي - ومسند الحميدي - ومسند مسدد بن مسرهد - ومسند محمد بن يحيى العدي - ومسند إسحاق بن راهويه - ومسند أبي بكر بن أبي شيبة - ومسند أحمد بن منيع - ومسند عبد بن حميد - ومسند الحارث

(١) وهي صحيح البخاري وصحيح مسلم وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي .

ابن محمد بن أبي أسامة - ومسند أبي يعقوب الموصلي [على
الكتب الستة .

(١)

٤ - المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية . للحافظ أحمد بن علي بن
حجر المسقلاني (- ٨٥٢) وهي زوائد المسانيد العشرة السابقة
ما عدا مسند أبي يعلى الموصلي ، ومسند إسحق بن راهويه ^ط ~~ط~~
على الكتب الستة ومسند أحمد ، إلا أنه تتبع ما فات الهيثمي في
«جمع الزوائد» من زوائد أبي يعلى ، كما ذكر زوائد تصف مسند
إسحق بن راهويه الذي حصل عليه .

قد وقد اصناف (حافظ)
ابن حجر زوائد هذا
المسند ، لكنه لم يحسبه
في (صفوانه) بسبب أنه
لم يجد منه الا حقاير
النصف .

٥ - جمع الزوائد ومنبع الفوائد . للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي
(- ٨٠٧ هـ) وهي زوائد [مسند أحمد - ومسند أبي يعلى
الموصلي - ومسند أبي بكر البزار - ومعجم الطبراني الثلاثة ،
الكبير والأوسط والصغير] على الكتب الستة (٢) .

٦ - كتاب مفتاح كنوز السنة

هذا الكتاب يعتبر فهرساً حديثياً مرتباً على الموضوعات ، وإليك وصفاً
كاملاً له ، وبيان طريقة تصنيفه .
هو كتاب صنفه ورتبه المستشرق الهولندي الدكتور آرند جتان °
فَيْتْسِينْكَ المتوفى سنة ١٩٣٩ م .

(١) وقد طبع الكتاب بدولة الكويت على نفقة وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية ؛
وحققه الشيخ العلامة حبيب الرحمن الأعظمي ، وصدر في أربعة مجلدات وذلك سنة
١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

(٢) وقد طبع الكتاب في القاهرة - ونشرته مكتبة القدسي لصاحبها حسام الدين القدسي
أتابه الله وذلك سنة ٣٥٢ هـ في عشرة مجلدات . ويتنون بالكتب الستة في كتب
الزوائد ، الصحيحين والسفن الاربعة .

A, J, WENSINCK صنّفه باللغة الانكليزية . ثم نقله إلى اللغة العربية مع تصحيح أخطائه ومقابلة نصوصه وتحقيقها ونشره المرحوم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، وكان نشره باللغة العربية لأول مرة عام ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م ، وهذا الكتاب جعله مؤلفه فهرساً لأربعة عشر كتاباً من مشاهير كتب السنة وأمّاتها . ودليلاً على ما في تلك الكتب من الأحاديث ، وهذه الكتب هي :

- | | |
|----------------------------|--------------------|
| ١ - صحيح البخاري | ٢ - صحيح مسلم |
| ٣ - سنن أبي داود | ٤ - جامع الترمذي |
| ٥ - سنن النسائي | ٦ - سنن ابن ماجه |
| ٧ - موطأ مالك | ٨ - مسند أحمد |
| ٩ - مسند أبي داود الطيالسي | ١٠ - سنن المداري |
| ١١ - مسند زيد بن علي | ١٢ - سيرة ابن هشام |
| ١٣ - مغازي الواقدي | ١٤ - طبقات ابن سعد |

وقد بقي المستشرق المذكور - وهو أستاذ اللغات السامية في جامعة لَيْدِن - في تأليفه وترتيبه عشر سنين . كما أن المترجم له استغرق أربع سنوات في ترجمته وتصحيحه (١) .

أما طريقة ترتيب مواد الكتاب فقد بيّنها المرحوم الأستاذ أحمد محمد شاكر في مقدمته التعريفية بالكتاب فقال :

« وقد رتب الأستاذ ونسبك كتابه على المعاني والمسائل العلمية والأعلام التاريخية وقسم كل معنى أو ترجمة إلى الموضوعات التفصيلية المتعلقة بذلك ، ثم رتب عناوين الكتاب على حروف المعجم ، واجتهد في جمع ما يتعلق بكل مسألة

(١) انظر المقدمة التعريفية بالكتاب من ث

من الأحاديث والآثار الواردة في هذه الكتب، (١) .

فهذا الوصف لطريقة ترتيب الكتاب توضح أن طريقة ترتيب الكتاب وفهرسته إنما هي أولاً على الموضوعات والمعاني وليست على الألفاظ والمباني ، ثم يرتب تلك الموضوعات والمعاني على نسق حروف المعجم بالنسبة لألفاظها ، فهو إذن معجم للموضوعات ، وتحت تلك الموضوعات فقرات تفصيلية تتوافق بكل موضوع ، وتحت كل فقرة من فقرات الموضوع يجمع المؤلف ما يمكنه جمعه من الأحاديث والآثار التي تتعلق بتلك الفقرة بما هو موجود في الكتب الأربعة عشر المذكورة .

وقال السيد محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى في مقدمته التعريفية بالكتاب في بيان موضوع الكتاب وطريقته ما يلي :

« موضوع هذا الكتاب دلالة القارئ على ما أودع في كتب الصحاح والسنن والمسانيد والسير والطبقات والمغازي - المدينة في أوله - من الأحاديث والآثار والمناقب بالصفة التي شرحها ، فهو لا يدل على مواضع الأحاديث التي تحفظها أو تحفظ أوائلها في تلك الكتب كفتح أحاديث الصحيحين (٢) ، وإنما يدل على ما ورد فيها من كل موضوع بمراجعة أخص كلمة به تدل على أصل الموضوع . ثم ما بلها من فروع (٣) » .

وترتيب الكتاب على هذه الطريقة (طريقة الموضوعات) مفيد جداً ، وميزة هذه الطريقة في الترتيب ، عن طريقة الترتيب على أول لفظ من ألفاظ

(١) انظر مفتاح كنوز السنة - التعريف بالكتاب للأستاذ أحمد محمد شاكر ص ٨

(٢) كتاب مفتاح الصحيحين لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي، وهو معجم مفهرس لأحاديث الصحيحين على أحرف المعجم بالنسبة لأول لفظ من الحديث . وقد مر ذكره

(٣) انظر مقدمة الكتاب للشيخ السيد محمد رشيد رضا ص: ١٠ - ش .

الحديث ، أو أي لفظ من ألفاظه في أنها تدل على الأحاديث الواردة في الموضوع الذي تريد البحث عنه ولو كنت لا تحفظها أو لا تحفظ شيئاً من ألفاظها، على حين أن طريقة الترتيب على لفظ من ألفاظ الحديث يحتاج أن يكون الباحث حافظاً أول لفظ من الحديث أو أي لفظ من ألفاظه ، وقد لا يكون حافظاً شيئاً من ألفاظه ، على أن لكل من الطريقتين ميزة تميز بها عن الأخرى .

أما طريقة الدلالة على مواضع الأحاديث في الكتب الأربعة عشر فهي

كما يلي :

١ - بذكر رقم الباب في كل من صحيح البخاري ومسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي، وذلك بعد ذكر الكتاب برمز (ك) وذكر الرقم المتسلسل لذلك الكتاب حسب وروده في ذلك المصنّف .

٢ - بذكر رقم الحديث في كل من صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ، بعد ذكر الكتاب بالنسبة لصحيح مسلم وموطأ مالك ، فقط .

٣ - بذكر رقم الصفحات في كل من مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ، بعد ذكر رقم الجزء كتابة بالنسبة لمسند أحمد ، وذكر الجزء ورقه والقسم بالنسبة لطبقات ابن سعد .

هذا وقد كُتب على الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة بالإنجليزية العربية من الكتاب النص التالي :

« مفتاح كنوز السنة : هو معجم مفهرس عام تفصيلي ، وُضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة المدونة في كتب الأئمة الأربعة عشر الشهيرة ، وذلك بالدلالة على موضع كل حديث في صحيح البخاري وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارمي ببيان رقم الباب . وفي صحيح مسلم وموطأ مالك ومسندي زيد بن علي وأبي داود الطيالسي ببيان رقم الحديث ، وفي مسند أحمد بن حنبل وطبقات ابن سعد وسيرة ابن هشام ومغازي الواقدي ببيان رقم الصفحات . مما يمكن الباحث من الوقوف على الحديث المطلوب بغير عناء (١) »

أما الرموز التي استعملها المؤلف في الكتاب فهي ثلاثة وعشرون رمزاً . وهذه هي تلك الرموز وبيان المراد منها كما جاء في ص أ من مقدمة الكتاب .

بـخ = صحيح البخاري ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .

مس = صحيح مسلم ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث .

بد = سنن أبي داود ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .

تر = سنن الترمذي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .

نس = سنن النسائي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .

مج = سنن ابن ماجه ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .

مي = سنن الدارمي ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أبواب .

ما = موطأ مالك ، وهو مقسم إلى كتب ، وكل كتاب إلى أحاديث .

(١) انظر الصفحة الأولى من النسخة المطبوعة للكتاب .

ز = مسند زيد بن علي ، أحاديثه ممدودة ، والرقم يدل على الحديث .
عد = طبقات ابن سعد ، مقسم إلى أجزاء ، وبيض الأجزاء إلى أقسام ،
والرقم يدل على الصفحة .

حم = مسند أحمد بن حنبل ، مقسم إلى أجزاء ، والرقم يدل على
الصفحة من الجزء .

ط = مسند الطيالسي ، أحاديثه ممدودة ، والرقم يدل على الحديث .

هش = سيرة ابن هشام ، الرقم يدل على الصفحة .

قد = مغازي الواقدي ، الرقم يدل على الصفحة .

ك = كتاب . ب = باب . ح = حديث . ص = صفحة .

ج = جزء . ق = قسم . قا = قابل ما قبلها بما بعدها . م م م =

فوق العدد من جهة اليسار تدل على أن الحديث مكرر مرات .

الرقم الصغير فوق العدد من جهة اليسار يدل على أن الحديث

مكرر بقدره في الصفحة أو في الباب .

وهذا نموذج من الكتاب ثم حل رموز هذا النموذج :

جاء في صفحة / ٤٦ / العمود الثاني مادة « الأصابع » ، ثم جاء تحت
هذا العنوان الفقرة الآتية وهي « الإشارة بالأصبع في الصلاة » ، ثم جاء تحت
هذه الفقرة ما يلي :

١ - مس - ك ١٥ ح ١٤٧

٢ - بسد - ك ١١ ب ٥٦

٣ - تر - ك ٤٥ ب ١٠٤

- ٤ - نس - ك ١٢ ب ٧٩
- ك ١٣ ب ٣٠ و ٣٦ - ٣٩
- ٥ - مج - ك ٥ ب ٢٧
- ٦ - مي - ك ٢ ب ٨٣ و ٩٢ .
- ٧ - حم - أول ص ٣٣٩ ؛ ثان ص ١١٩ ، ثالث ص ٤٧٠ ، رابع ص ٢٣١٦ و ٢٣١٨ و ٣١٩ ، خامس ص ٢٩٧ .
- ٨ - ط - ح ٧٨٥ .

أما حل تلك الرموز وبيان المراد منها فهو كما يلي :

- ١ - صحيح مسلم - كتاب الحج - حديث رقم ١٤٧
- ٢ - سنن أبي داود - كتاب المناسك - باب ٥٦
- ٣ - سنن الترمذي - كتاب الدعوات - باب ١٠٤
- ٤ - سنن النسائي - كتاب التطبيق باب ٧٩ وكتاب السهو باب ٣٠ و ٣٦ إلى باب ٣٩ .
- ٥ - سنن ابن ماجه - كتاب الإقامة - باب ٢٧
- ٦ - سنن الدارمي - كتاب الوضوء - باب ٨٣ و ٩٢ .
- ٧ - مسند أحمد - الجزء الأول صفحة ٣٣٩ ، الجزء الثاني صفحة ١١٩
- ٣١٦ مكرراً مرتين في هذه الصفحة ، وكذلك في صفحة ٣١٨ مكرراً مرتين في هذه الصفحة وكذلك في صفحة ٣١٩ والجزء الخامس صفحة ٢٩٧ .

أما معرفة أسماء الكتب من خلال الأرقام فقد عمل المترجم مفتاحاً للكتاب في أوله ، ذكر فيه أسماء الكتب الموجودة في الكتب الستة وسنن الدارمي وموطأ مالك مع ذكر رقم كل كتاب بجانبه مع بيان عدد أبواب كل كتاب منها إلا في صحيح مسلم وموطأ مالك فإنه بين عدد أحاديث كل كتاب ، فعليك بالرجوع إلى هذا المفتاح لمعرفة اسم الكتاب الذي يشير المؤلف إلى رقمه .

وأما الطبقات التي اعتمدها المؤلف في الكتب الأربعة عشر فهي .

١ - صحيح البخاري : طبعه ليدن سنة ١٨٦٢ - ١٨٦٨ م

و ١٩٠٧ - ١٩٠٨ م .

٢ - صحيح مسلم : طبعه بولاق سنة ١٢٩٠ هـ

٣ - سنن أبي داود : طبعة القاهرة سنة ١٢٨٠ هـ

٤ - جامع الترمذي : طبعة بولاق سنة ١٢٩٢ هـ

٥ - سنن النسائي : طبعة القاهرة سنة ١٣١٢ هـ

٦ - سنن ابن ماجه : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ

٧ - سنن الدارمي : طبعة دهلي سنة ١٣٣٧ هـ

٨ - الموطأ : طبعة القاهرة سنة ١٢٧٩ هـ

٩ - مسند أحمد : طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ (المطبعة اليمينية)

١٠ - مسند الطيالسي : طبعة حيدرآباد سنة ١٣٢١ هـ

١١ - مسند زيد بن علي : طبعة ميلانو سنة ١٩١٩ م

١٢ - طبقات ابن سعد : طبعة ليدن سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٨ م

١٣ - سيرة ابن هشام : طبعة غوتنغن سنة ١٨٥٩ - ١٨٦٠ م

١٤ - مغازي الواقدي : طبعة برلين المترجمة سنة ١٨٨٢ م

وأكثر هذه الطبعات نادرة الآن ، بل في حكم المفقودة لذلك أحيل القارئ إلى طبعات الكتب التسعة الأولى التي هي موضوع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، والتي بينها هناك عند الكلام على المعجم المذكور وبيان طبعات الكتب التي توافقه ، فإنها كذلك توافق فهرسة مفتاح كنوز السنة الذي نحن بصدد الكلام عليه الآن .

وأما بالنسبة للكتب الخمسة الباقية فإن تيسر له طبعة من الطبعات المذكورة التي اعتمدها المؤلف فيها ونعمت ، وإن لم يتيسر فعليه بطبعة مقاربة لتلك الطبعات ، ومع كثرة المراجعة يمكن أن يصل إلى طبعته في المكان على وجه التقريب .

ملاحظة : كتب في نهاية المفتاح الذي عمله الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في أول كتاب مفتاح كنوز السنة ما يلي : « تنبيه : إذا لم يجد الباحث طبعته في الباب المدلول عليه بالمدد فليقدمه بباب أو بابين أو ليتأخر عنه بباب أو بابين فإنه لا بد ظافر بالذي يريد ، ومنشأ ذلك اختلاف عدد الأبواب باختلاف الطبعات . اللهم إلا في صحيح البخاري إذا ما رقيمت نسخته طبق النسخة المطبوعة في ليدن . فإنها ممدودة الكتب والأبواب .»

هذا وقد ذكر الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله في مقدمته التعريفية بالكتاب أن المؤلف لم يفهرس الآراء الفقهية التي للملك وغيره في الموطأ ، وإنما اقتصر على فهرسة الأحاديث فقط ، كما أنه لم يرقم الأسانيد المكررة التي

يذكرها مسلم في صحيحه لتقوية الحديث الاوّل في الباب الذي يورده كاملاً (١) وهذا العمل منه في هذا الكتاب هو الذي أتبعه أيضاً في فهرسة المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي ، لكن نبه على ذلك هناك صراحة .

وأخيراً فإن الكتاب مفيد المشتغل بالحديث جداً ، إذ يوفر عليه من الوقت ما لا يخاطر بالبال ، ولا يقدر هذا الكتاب قدره إلا من عرفه واستفاد منه في البحث عن مواضع الأحاديث ، لا سيما للباحثين الذين يعدون بحوثاً علمية كرسائل التخصص « الماجستير والدكتوراه » في موضوع من الموضوعات التي لها صلة بالحديث الشريف وعالومه ، فإنه يفيدهم فائدة جليّة ويجمع لهم ما يتعلق بموضوعهم من الأحاديث بشكل ليس له نظير في كتاب آخر ، بل يعطهم فقرات الموضوع ، وما ورد في تلك الفقرات من الأحاديث والآثار ، فهو على صغر حجمه أكثر فائدة في الدلالة على مواضع الأحاديث في الموضوع الواحد من كتاب المعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي على كبر حجمه وثقل حمله ، وإن كان لهذا الأخير ميزة على الاوّل من نواح أخرى .

هذا ويمتاز هذا الكتاب أيضاً عن كتاب المعجم المفهرس بذكره للأعلام ، وما ورد فيهم من الأحاديث والآثار وبيان سيرتهم في الكتب التي تولى فهرستها ، وهذه ميزة مهمة تميز بها هذا الكتاب ، انظر على سبيل المثال ما يتعلق بترجمة عمر بن الخطاب من ص ٣٥٧ إلى ص ٣٦١ ترى الفقرات الكثيرة وما تحتها من الأحاديث والآثار والأخبار التي تتعلق بسيرته بحيث يستطيع من يريد إعداد بحث متكامل عن سيدنا عمر أن يأخذ مادته العلمية من دلالة هذه الصفحات القلائل .

وقد أثنى على الكتاب وقدره وقدره عالمان من كبار علماء هذا العصر

(١) المقدمة للشيخ أحمد شاكر ص ٤٤

وهما الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ أحمد محمد شاكر رحمهما الله^(١). ولا يعني هذا أن الكتاب ليس فيه نقص أو ليس عليه ملاحظات ، ولكنه جهد يمكن الاستفادة منه بشكل جيد والله أعلم .

القسم الثاني

هذا القسم من المصنفات المرتبة على الأبواب ، لكن أبوابها وموضوعاتها لم تشمل جميع أبواب الدين ، وإنما شملت أكثر الموضوعات ، لا سيما الموضوعات الفقهية ، فالغالب عليها ترتيبها على الأبواب الفقهية ، فتراها تبدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة ثم بقية العبادات ثم المعاملات ، وهكذا بقية الأبواب المتعلقة بالأحكام والفقه ، وقد يُذكر فيها ما يتعلق بغير ذلك ككتاب الايمان أو الآداب وما إلى ذلك ..

وأشهر أسماء هذا القسم من المصنفات الحديثة هو :

- ١ - السنن .
 - ٢ - المصنفات .
 - ٣ - الموطآت .
 - ٤ - المستخرجات عليها .
- وسأذكر نبذة عن كل مسمى من هذه التسميات ، وطريقة كل منها .

(١) انظر المقدمة التعريفية لكل منها في أول الكتاب المذكور .

(١) وهذا الوجه إلا نادراً ، وهذا بالنسبة للكتب السنن بذكرها ،
 وهو يوجد في كتب السنن بكثير من الموقوف والمقطوع كما في سنن
 سعيد بن منصور ، سنن البيهقي وغيرهما ، كما أنه بعض السنن
 التي ترجح على أن تكون بالكتب التي تحت جميع أبواب الحديث
 كتبت في طريقها .
 أ - تعريف السنن :

السنن في اصطلاح المحدثين هي الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية .
 وتشتمل على الأحاديث المرفوعة فقط ، وليس فيها شيء من الموقوف أو
 المقطوع ، لأن الموقوف والمقطوع لا يسمى سنة في اصطلاحهم ، ويسمى حديثاً .
 قال الكتاني في الرسالة المستطرفة : ومنها كتب تعرف بالسنن ، وهي
 في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية ، من الايمان والطهارة والصلاة
 والزكاة إلى آخرها ، وليس فيها شيء من الموقوف ، لأن الموقوف لا يسمى في
 اصطلاحهم سنة ويسمى حديثاً ، (١) .

قلت : يوجد في بعض السنن غير الأحاديث المرفوعة ، لكنه قليل
 جداً بالنسبة للمصنفات والموطآت .

ب - أمثلة :

وكتب السنن كثيرة جداً . فمن أشهرها :

- ١ - سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني (- ٢٧٥ هـ) .
- ٢ - سنن النسائي ، التي تسمى ب (المجتبى) لأبي عبد الرحمن أحمد
 ابن شعيب النسائي (- ٣٠٣ هـ) .
- ٣ - سنن ابن ماجه ، لمحمد بن يزيد بن ماجه القزويني (- ٢٤٥ هـ) .
- ٤ - سنن الشافعي ، لمحمد بن إدريس الشافعي (- ٢٠٤ هـ) .

(١) الرسالة المستطرفة ص ٤٢

٥ - سنن البيهقي ، لابي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٥٤٥٨-).

٦ - سنن الدارقطني ، لعلي بن عمر الدارقطني (- ٣٨٥ هـ).

٧ - سنن الدارمي ، لعبدالله بن عبدالرحمن الدارمي (- ٢٥٥ هـ).

٨ - سنن عبد بن منصور (٢٢٧ هـ) . وقد طبعت هذه السنن كلها والحمد لله . وطبع أكثرها عدة طبعات .

ومن المناسب أن أسرد أسماء كتب بعض هذه السنن ، كما فعلتُ في سرد أسماء كتب وموضوعات بعض الجوامع . وذلك ليُرى الفرق بينها من حيث شمول موضوعاتها جميع أبواب الدين وعدمه ، فهذه أسماء كتب سنن أبي داود مرتبة كما جاءت في السنن .

(* * *)

أسماء الكتب في سنن أبي داود

رقم الكتاب	اسم الكتاب	رقم الكتاب	اسم الكتاب
١	الطهارة	٢١	الأيمان والندور
٢	الصلاة	٢٢	اليوع
٣	صلاة الاستسقاء	٢٣	الأقضية
٤	صلاة السفر	٢٤	العيلم
٥	التطوع	٢٥	الأشربة
٦	شهر رمضان	٢٦	الأطعمة
٧	السجود	٢٧	الطب
٨	الوتر	٢٨	العتاق
٩	الزكاة	٢٩	الحروف والقراءات
١٠	اللقطة	٣٠	الحصائم
١٧	المناسك	٣١	اللباس
١٢	النكاح	٣٢	الرجل
١٣	الطلاق	٣٣	الحاتم
١٤	الصوم	٣٤	الفتن
١٥	الجهاد	٣٥	المهدي
١٦	إيجاب الأضاحي	٣٦	الملاحم
١٧	الوصايا	٣٧	الحدود
١٨	الفرائض	٣٨	الديات
١٩	الخراج والامارة والفيء	٣٩	السنة
٢٠	الجنائز	٤٠	الادب

(١) وهذا بالنسبة للسنة الأربعة، وأما طعنها كسنة -
فمنصور على غرضه بغيره وبغيره المصنفات إلا أني لا أسميه حقلاً
٢ - المصنفات

أ - تعريف المصنف :

المصنف في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية ،
والمشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة . أي فيه الأحاديث
النبوية ، وأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً ،
وتجده في كتبها كسائر الكتب التي تجعل شهرته بالجوامع أكثر منه
ب - الفرق بين المصنف والسنن :

والفرق بين « المصنّف » و « السنن » ، أن « المصنّف » يشتمل على
الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، على حين أن « السنن » لا تشتمل على
غير الأحاديث المرفوعة إلا نادراً ، لأن الأحاديث الموقوفة والمقطوعة لا تسمى
في اصطلاحهم « مصنفاً » .

وما عدا هذا الفرق فإن « المصنّف » و « السنن » متشابهان
كل التشابه

ج - أمثلة :

١ - المصنّف ، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة
الكوفي (- ٢٣٥ -) (١) .

(١) لقد بوسر بطبع الكتاب في حيدر آباد في الهند ، فطبع الجزء الأول بالمطبعة
العزيزية سنة ١٣٨٦ هـ واعتنى بتصحيحه ونشره عبد الخالق خان ، ثم طبع الجزء
الثاني إلى الخامس بمطبعة العلوم الشرقية لصاحبها السيد يوسف علي ، وصدر الجزء
الخامس ١٣٩٠ هـ ثم توقف الطبع ولم يتم المصنف بل وصل الطبع إلى نهاية
كتاب الصيد .

- ٢ - المصنف ، لآبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (- ٢١١ هـ) (١).
- ٣ - المصنف ، ليثقي بن مخلد القرطبي (- ٢٧٦ هـ) .
- ٤ - المصنف ، لآبي سفيان وكيع بن الجراح الكوفي (- ١٩٦ هـ) .
- ٥ - المصنف ، لآبي سلمة حماد بن سلمة البصري (- ١٦٧ هـ) .

٣ - الموطآت

أ - معنى الموطأ وحقيقته :

الموطآت جمع د موطأ ، والموطأ لغة . المسهل المهيأ ، قال في القاموس : د وَوَطَأَهُ : هَيَّأَهُ وَدَمَّتَهُ وَسَهَّلَهُ ، كَوَطَأَهُ ... وَرَجَلَ مَوْطَأَهُ الْإِكْنَفَ ، كَمَطَّيْمٍ ، سَهَّلَ دَمِيثٌ كَرِيمٌ مُضِيافٌ ، (٢) .

والموطأ في اصطلاح المحدثين هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية ، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة والموقوفة والمقطوعة ، فهو د كالمصنّف ، تماماً وإن اختلفت التسمية .

ب - سبب تسميته :

والسبب في تسمية هذا النوع من المؤلفات الحديثة بـ د الموطأ ، أن مؤلفه وطأه للناس ، أي سهله وهيأه لهم .

وقيل إن السبب في تسمية مالك كتابه بـ د الموطأ ، ما روي عنه أنه قال : عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة . فكلهم

(١) وقد طبع هذا المصنف وتم طبعه والمحدث لله في أحد عشر مجلداً .

(٢) القاموس : ٣٤/١

واطأني عليه (١) ، فسميته الموطأ .

ج - أمثلة :

- ١ - الموطأ للإمام مالك بن أنس المدني (- ١٧٩ هـ) (٢) .
- ٢ - الموطأ لابن أبي ذئب محمد بن عبد الرحمن المدني (- ١٥٨ هـ) .
- ٣ - الموطأ لأبي محمد عبد الله بن محمد المروزي المعروف بـ «عبدان» (- ٢٩٣ هـ) .

٤ - المستخرجات عليها

أي المستخرجات على ما ذكر في القسم الثاني من المصنفات وهي (السنن والمصنفات والموطآت . لكن لم أجد - فيما اطلمت عليه - مستخرجات على هذه الأنواع من المصنفات سوى على «السنن» وأما «المصنفات والموطآت» فلا أعرف أن أحداً صنف مستخرجات عليها والله أعلم .

والمستخرجات المؤلفة على كتب السنن هي مثلاً في الترتيب والتبويب ، لذا فإن المراجعة فيها كالمراجعة في أصلها ، ومن المستخرجات على السنن ، المستخرج على سنن أبي داود لقاسم بن أصبغ .

(١) أي وافقني عليه .

(٢) طبع موطأ مالك عدة طبعات ، وأجودها أخيراً ، طبعة عيسى الباني الحلبي بتصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ هـ .

القسم الثالث

وهو المصنفات المشتملة على الأحاديث المتعلقة في جانب من جوانب الدين

أو باب من أبوابه . وهي كثيرة ، وأذكر أشهرها ، فمنها :

ولا يعتبر في التخرج من هذه الكتب إلا إذا كان مشتملاً على ما سئد في أحاديث الواردة في

أما حدوث من سئد في غيرها - إلا ههنا الذي يرشد إلى مواضع الحديث في المصادر
المختارة من الكتب التي يرشد إلى مواضع الحديث في المصادر
المؤصلة

أ - ما هو الجزء ؟

الأجزاء جمع « جزء » والجزء الحديثي في اصطلاح المحدثين يعني كتاباً

صغيراً يشتمل على أحد أمرين :

١ - إما جمع الأحاديث المروية عن واحد من الصحابة أو متن

بعدم ، مثل : ١ - سنن عبد الله بن مسعود (١٨٣ هـ)

٢ - سنن عائشة لعبد الله بن مسعود

« جزء ما رواه أبو حنيفة عن الصحابة » للامستاذ أبي معشر أبي داود

عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (- ١٧٨ هـ) . (٣١٨ هـ)

٢ - وإما جمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد على سبيل البسط ٣ - سنن

أبي بكر الصديق
والاستقصاء ، مثل :

رضي الله عنه

« جزء رفع اليدين في الصلاة » للبخاري و « جزء القراءة خلف الإمام » للمروزي

له أيضاً .

ب - متى يبحث فيه ؟

ترجع للجزء وتبحث فيه إذا كنت تريد حديثاً مروياً من طريق صحابي ما أو من طريق أحد مشاهير الرواة ممن يُجمع حديثه ، أو إذا كنت تريد حديثاً يتعلق بموضوع الجزء الذي بين يديك .

٢ - الترغيب والترهيب

كلمة في هذه المصنفات :

كتب الترغيب والترهيب هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة ، أو الترهيب من أمر من الأمور المنهي عنها ، وذلك كالترغيب ببر الوالدين ، والترهيب من عقوبتها . وقد صنّف في هذا النوع عدد من المصنفات ، منها مصنفات صنّفها مؤلفوها بأسانيداً مستقلة ، ومنها كتب مجردة من الأسانيد ، ومنتقاة من مصنفات أخرى .

أمثلة :

- ١ - الترغيب والترهيب لزي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (١)
- (- ٦٥٦ هـ) وهو من الكتب المنتقاة والمجردة من الأسانيد ، مع ذكر تخريجها ومرتبها . *لهذا لا يعبر عن هذا الأسانيد*
- ٢ - الترغيب والترهيب لأبي حفص عمر بن أحمد المروفي بآب شاهين (- ٣٨٥ هـ) وهذا الكتاب صنّفه مؤلفه استقلالاً مع ذكر

الأسانيد *لهذا لا يعبر عن هذا الأسانيد*

٣ - كتاب الترغيب والترهيب لقوام السنة *لهذا لا يعبر عن هذا الأسانيد* وقد طبع بتحقيقه

محمد السيد بسوي زغلول ، وهو كتاب يذكر الأحاديث بأسانيداً ، وهو

(١) طبع الكتاب عدة مرات .

عصر - أسانيد

١٣٨

٣ - الزهد والفضائل والآداب والأخلاق والمحاضرات

هناك مصنفات كثيرة أفردت لهذا النوع من الموضوعات ، فجمعت أكبر عدد من الأحاديث والآثار المتعلقة بالموضوع ، وهي كتب نفيسة تشبع الموضوع حقه ، وتحتوي على ثروة خصبة من الأحاديث والآثار .

فمن أراد أن يعرف حديثاً من الأحاديث متعلقاً بهذه الموضوعات ، أو أراد كتابة بحث أو مقالة علمية في بعض هذه الموضوعات - واحتاج إلى الأحاديث والآثار ليستشهد بها وليدعم أقواله ، فعليه أن يرجع إلى هذه الكتب ويبحث فيها فإنه يجد فيها طليقته .

فمن هذه المصنفات :

- ع - صفة الجيد
ط - صفة القهار
ي - البغدادي
- أ - كتاب ذم الغيبة . د - ذم الفلاهي .
ب - كتاب ذم الحسد . هـ - الصمت .
ج - كتاب ذم الدنيا . ز - ذم السكر .
ح - كتاب ذم الدنيا . الثلاثة لابن أبي الدنيا أبي بكر عبد الله بن محمد البغدادي (- ٢٨١ هـ) .
د - كتاب أخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد الأصبهاني (- ٣٦٩ هـ) .
هـ - كتاب الزهد للإمام أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ) (١)

(١) طبع الكتاب ثم صور في بيروت ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م . ونشرته دار الباز للنشر والتوزيع بمكة المكرمة لصاحبها عباس أحمد الباز .

- و - كتاب الزهد لعبد الله بن المبارك (- ١٨١ هـ) (١)
- ز - كتاب الذكر والدعاء لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الكوفي صاحب
أبي حنيفة (- ١٨٢ هـ) .
- ح - كتاب فضائل القرآن للامام الشافعي .
- ط - كتاب فضائل الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (- ٤٣٠ هـ) .
- ي - كتاب رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين ، لأبي زكريا يحيى
ابن شرف النووي (- ٦٧٦ هـ) (٢) .
- ك - ~~كتاب~~ ~~الاصطفاة~~ ~~للصفي~~
٤ - الاطعم

كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط ، وهي
أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول . ورتبوها
على أبواب الفقه ، ومنها الكبير ، ومنها المتوسط ، ومنها الصغير ، وهي
كثيرة ، وأشهرها :

- أ - الأحكام الكبرى لأبي محمد عبد الحق ابن الرحمن الأشيبلي (- ٥٨١ هـ) .
- ب - الأحكام الصغرى له أيضاً .
- ج - الأحكام ، لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (- ٦٠٠ هـ)

(١) طبع الكتاب

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات ، وانتشر بين عامة الناس ، وهو كتاب مفيد نافع يحسن
اقتناؤه لكل مسلم .

الأحكام (صغرى)

د - عمدة الأحكام عن سيد الأئمة ، له أيضاً .

هـ - الإمام في أحاديث الأحكام ، لمحمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد (- ٥٧٠٢ هـ) .

و - الإمام بأحاديث الأحكام ، له أيضاً ، وقد اختصره من كتاب

« الإمام » . والصواب أن الأحكام شرح للكتاب الإجماع وليس للإمام

مختصراً مختصراً عنه الإمام . والشرح لم يكمل ، ولم يوجد منه إلا أجزاء

ز - المنتقى في الأحكام . لعبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني سيرة ، وميتال (- ٦٥٢ هـ) .

ح - بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر وهو جده ، ونقله عنه في كتابه « إنباء » ، وهو من كتب شرحه كفتح الباري والخصب للراي صغرى ها .

و قد شُرِّحتْ أكثر هذه الكتب ، وطبع بعضها طبعات متعددة ، ومنها شرحها ، أو مع شروحها .

٥ - موضوعات خاصة

هناك كتب أفردت لأبواب خاصة ، بحث مؤلفوها موضوعاً واحداً فقط في كل كتاب ، أشبعوه من جميع جوانبه ونشروا في ثنائيه عدداً كبيراً من الأحاديث المتعلقة بذلك الموضوع ، وهي كتب نفيسة جديرة بالعبارة والاهتمام ، لاسيما للباحثين في تلك الموضوعات ، ليتعرفوا على ما ورد فيها من الأحاديث والآثار ، التي لا توجد في المصنفات الحديثية المشهورة ، ومن هذه الكتب :

أ - كتاب الإخلاص ، لأبي بكر عبد الله بن محمد ، المعروف بابن أبي الدنيا (- ٢٨١ هـ) .

ب - كتاب الأسماء والصفات ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (- ٤٥٨ هـ) .

ج - كتاب ذم الكلام ، لابي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري
المروزي (- ٤٨١ هـ) .

د - كتاب الفتن والملاحم ، لابي عبد الله نعيم بن حماد الروزي
(- ٢٢٨ هـ) .

هـ - كتاب الجهاد ، لعبد الله بن المبارك الروزي . وهو أول من صنف
في الجهاد .

٦ - كتب الفنون الأخرى

وأقصد بكتب الفنون الأخرى ، الكتب المصنفة في الأصل في غير
الحديث النبوي ، ككتب التفسير والفقهاء والتاريخ وغيرها التي صنف في
موضوعاتها ، لكن أوردت كثيراً من الأحاديث النبوية بين ثناياها حسب مقتضيات
المقام ، لكن الذي يعنيننا من هذه المصنفات التي تورد الأحاديث نوظف
فقط وهما :

أ - المصنفات التي تروي الحديث بالسند أصالة ، لا أخذاً من كتاب آخر . وهذا يعتبر
حصراً أصلياً غير متجزئ ما يوجد غيرهما ككتب السنة السابقة .
ب - أو المصنفات التي تورد الحديث مجرداً عن السند ، ثم تذكر من
أخرجه من أصحاب الكتب الحديثية . أما التي تورد الحديث بدون
سند ، ولا تذكر من أخرجه ، فلا تفيدنا في هذا الباب .

والكتب التي يتوفر فيها أحد الشرطين السابقين كثيرة والحمد لله
في سائر العلوم والفنون الشرعية والعربية ، فمنها :

أ - تفسير الطبري ، المسمى « جامع البيان عن تأويل آي القرآن » ، وهو كتاب
أصل .

- لابي جعفر محمد بن جرير الطبري (٣١٠ هـ) (١) .
- ب - تفسير ابن كثير ، لابي الفداء إسماعيل بن عمر القرشي الدمشقي (- ٧٧٤ هـ) (٢) . رهـرغـرأ صـلـي
- ج - الدر المنثور في تفسير الكتاب العزيز بالمأثور للسبوطي (- ٩١١ هـ) (٣) .
- د - المجموع شرح المذهب [في الفقه الشافعي] للنووي (٤) . رهـرغـرأ صـلـي
- هـ - المغني (في الفقه الحنبلي) لابي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (- ٦٢٠ هـ) (٥) . رهـرغـرأ صـلـي
- و - تاريخ الطبري ، لابي جعفر الطبري المذكور . رهـرأ صـلـي
- ز - لسانه السريه غير أصلي .
- ح - فتح البدر في شرح ٧ - كتب التخریج
الهـرأ صـلـي في لفته كـفـر خـيرأ صـلـي
- كتب التخریج هي الكتب التي تولى مؤلفوها فيها تخریج الأحاديث الواقعة في بعض المصنفات الأخرى ، وهذه الكتب تتنوع بتنوع موضوع الكتب التي تُخرَج أحاديثها . فقد تكون الكتب المراد تخریج أحاديثها في التفسير أو الفقه أو اللغة أو غيرها .

(١) هذا الكتاب قيس جداً من وجوه كثيرة ، منها إيراد مؤلفه الأحاديث بأسانيدھا أصالة . أي يروي تلك الأحاديث بإسناده هو إلى النبي صلى الله عليه وسلم . وقد طبع الكتاب قديماً ، ثم طبعته دار المعارف بمصر بتحقيق العلامة المحقق محمود شاكر وتخریج أخيه علامة العصر المرحوم أحمد شاكر جزاها الله خيراً . وأجزل مشوبتها . لكنه لم يتم الكتاب - وبالأسف - وإنما صدر منه ستة عشر مجلداً فقط .

(٢) طبع الكتاب مراراً

(٣) وقد طبع الكتاب

(٤) وقد طبع أيضاً

(٥) وقد طبع مراراً

وقد مره بنا في أول الكتاب الكلام على كتب التخريج ، وذكرت
عدداً منها ، ونماذج من تلك الكتب مع وصفها ، وبيان موضوع كل منها ،
والآن اقتصر على ذكر أسماء بعضها ، فمنها :

أ - تخريج أحاديث الكشاف للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف (١)

الزليعي
* الدرر المنيرة (مطبوعه)
ب - نصب الزايع لأحاديث الهداية له أيضاً .

ج - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير . للحافظ
ابن حجر العسقلاني .

د - مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفاء للسيوطي .

ه - فلتق الاصباح في تخريج أحاديث الصحاح ، للسيوطي أيضاً .

و - المعني عن حمل الاسفار في الاسفار في تخريج ما في الاحياء من

الاشجار للحافظ العراقي . (٢)

ز - شرح أحاديث العقائد لشيخ السيوطي . ح - شرح أحاديث شرح
٨ - الشروح الحديثية والتعليقات عليها صحتي للشيخ الزبيدي .

هناك شروح لبعض الكتب العلمية ، اعتنى مصنفوها - الذين لهم معرفة

وعناية بالحديث - بإيراد الاحاديث الكثيرة مع بيان مخارجها في تلك الشروح ،

لذا تعتبر تلك الشروح مصدراً خصباً من مصادر التخريج ، وهي كثيرة ، فمنها :

أ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للحافظ ابن حجر العسقلاني .
كليات مصدراً
أصلياً

ب - عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، لقاضي القضاة أبي محمد

(١) وسماه بعضهم : يوسف بن عبد الله

(٢) وقد طبع أكثر هذه الكتب

محمود بن أحمد العيني (- ٨٥٥ هـ) .

ج - شرح الاحياء ، لابي الفيض محمد مرتضى الزبيدي .

د - فتح القدير ، [شرح الهداية في فقه الحنفية] لكمال الدين محمد

ابن عبد الواحد ، الشهر بابن الهمام (- ٨٦١ هـ) (١) .

هذا وإن التعليقات التي يضمنها بعض العلماء الذين لهم عناية بالحديث
وعلومه في هذا العصر أثناء تحقيقهم لبعض الكتب المشتملة على أحاديث غير
معروفة الخرج ، يمكن الاستفادة منها لمعرفة مخارج تلك الأحاديث .

ومن هؤلاء العلماء على سبيل المثال ، الشيخ أحمد شاكر رحمه الله ،
وأخوه الشيخ محمود شاكر . والشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، والشيخ حبيب
الرحمن الأعظمي ، والشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله ، وغيرهم . جزى
الله تعالى الكل أفضل الجزاء وأجزل مثوبتهم .

(١) وقد طبعت هذه الكتب الأربعة كلها والمحمد لله .



الفصل الخامس

الطريقة الخامسة

التخريج عن طريق النظر في حال الحرب متأ وندراً

صدر مطبوعاً : لا يصبر الكتاب صدرراً أهلياً لا إذا كان يومه لخدمته لمؤلفه أولى
تأكل اللغز - لا النبي صلى الله عليه وسلم أو رسماً بي أو غيرهم .

التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً

المقصود بهذه الطريقة :

أي إيمان النظر في أحوال الحديث وصفاته التي تكون في متن ذلك الحديث أو سنده ، ثم البحث عن مخرَج ذلك الحديث عن طريق معرفة تلك الحالة أو الصفة في المصنفات التي أفردت لجمع الأحاديث التي فيها تلك الصفة في المتن أو السند .

والأمثلة على ذلك كثيرة ، نجتزئ ببعضها ليقاس عليها غيرها . وأبدأ بالصفات أو الأحوال التي في المتن ثم التي في السند ، ثم التي فيها جميعاً .

١ - المتن :

أ - إذا ظهرت على متن الحديث أمارات الوضع : وذلك إما لركالة ألفاظه ، أو فساد معناه ، أو مخالفته لصريح القرآن أو ...

فأقرب طريق لمعرفة مخرجه هو النظر في كتب « الموضوعات » فغالباً ما تجده مع تخريجه والكلام عليه ، وبيان واضعه .

ثم إن كتب الموضوعات منها ما هو مرتب على الحروف . ومنها ما هو مرتب على الأبواب وهي كثيرة . فمن الكتب المرتبة على الحروف :

المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ، وهو المسمى (الموضوعات

(١) طبع الكتاب، ونشره مكتب المطبوعات الإسلامية بطلب بتحقيق أستاذنا الجليل المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة وذلك سنة ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٦ م، وظهر الكتاب بجة أنيقة وتحقيق مفيد.

كتاب الحروف
لانسبة
أبو جعفر
صلى الله عليه وسلم

الصغرى للشيخ على القاري المرثوي (- ١٠١٤ هـ) .

ومن الكتب المرتبة على الأبواب كتاب تنزيه الشريعة الرفوعة
عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة ، تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن
عيراق الكنتاني (- ٩٦٣ هـ) (١) .

ب - إذا كان من الأحاديث القدسية : فأقرب مصدر للبحث عنه هو الكتب
التي أفردت لجمع الأحاديث القدسية فإنها تذكر الحديث ، وتذكر
من أخرجه . فنها :

١ - مشكاة الأنوار في ما روي عن الله سبحانه وتعالى من الأخبار ،
لمحي الدين محمد بن علي بن عربي الحاتمي الأندلسي (- ٦٣٨ هـ)
جمع فيه مائة حديث وحديثاً واحداً بأسانيدھا .

٢ - الاتحافات السنية بالأحاديث القدسية للشيخ عبد الرؤف المناوي
(- ١٠٣١ هـ) جمع فيه / ٢٧٢ / حديثاً بدون أسانيد

ورتنها على الحروف (٢) .
ج - روضة كتب عرب الحديث وخاصة ما يروي عنك بالسند للكتاب ابي عبد الله

٢ - السند : سمع سلام ربه قتيبة والهرولي . - أو إذا لم يرحي
السند راو حرم

أ - إذا كان في السند لطيفة من لطائف الإسناد ، مثل :

(١) طبع الكتاب بمطبعة عاطف بمصر ، ونشرته مكتبة القاهرة بتصحيح وتعليق كل من
السيد عبد الله بن محمد بن الصديق الفهاري ، والرحوم شيخنا الشيخ عبد الوهاب
عبد اللطيف وذلك سنة ١٣٧٥ هـ

(٢) طبع الكتاب عدة طبعات منها الطبعة الثالثة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م بمطبعة
محمد علي صبيح

١ - أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه ، فأقرب مصدر لتخرجه هو الكتب التي أفردت^٢ بجمع الأحاديث التي فيها رواية الآباء عن الأبناء . مثل :

كتاب « رواية الآباء عن الأبناء » لآبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (- ٤٦٣ هـ) .

٢ - أو يكون الإسناد مسلسلاً . فيستعان بالكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة .

مثل كتاب « المسلسلات الكبرى » للسيوطي ، وقد جمع فيه ٨٥ / حديثاً .

ومثل كتاب « المناهل المسلسلة » في الأحاديث المسلسلة لمحمد بن عبد الباقي الأيوبي (- ١٣٦٤ هـ) وقد جمع فيه / ٢١٢ / حديثاً .

٣ - أو يكون الإسناد مرسلأ . فيستعان بكتب المراسيل التي جمعت كثيراً منها ، مثل :

كتاب « المراسيل » لآبي داود السجستاني ، وهو مرتب على الأبواب (١) .

وكتاب « المراسيل » لابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد الحنظلي الرازي (- ٣٢٧ هـ) (٢) أو يكون في السند راوٍ ضعيف ،

فيبحث عنه في كتب الضعفاء والمتكلم فيهم كوكتاب ميزان الاعتدال، للذهبي.

رسالة حاضر سند صحيح ككتاب مسند البهقي ثم زاد بالكتاب

للخطيب البغدادي . وكتاب « مستفاد »

(١) طبع الكتاب بصر بطبعة محمد علي صبيح صوري في سنة ١٣٠٠ هـ

(٢) طبعت الكتاب مكتبة النبي ببغداد وبإشراف صبحي السامرائي في سنة ١٣٠٠ هـ

٤ - أو يكون في الإسناد راوٍ ضعيف

فعند التفرغ يفيضي الرجوع إلى كتب الضعفاء

مثل « الملوك » لابن عدي ، و« الضعفاء » للخطيب ، و« المراسيل »

للبيهقي ، و« المراسيل » لآبي داود السجستاني ، و« المراسيل »

للخطيب

٣ - المتن والسند معاً : ريفل ضيف كتب شكل الحديث

هناك صفات وأحوال تكون أحياناً في المتن وأحياناً في السند، وذلك كالكلمة والابهام. فالأحاديث التي يوجد فيها شيء من هذا يبحث عنها في كتب أفرادها العلماء للكلام عليها . فمن هذه الكتب .

أ - علل الحديث ، لابن أبي حاتم الرازي ، وهو كتاب مرتب على الأبواب ، يذكر تحت كل باب الأحاديث المعلولة ، وبين علتها بشكل جيد (١) .

ب - الأسماء المبهمة في الأبناء المحسنة ، للخطيب البغدادي ، وموضوعه إيراد الأحاديث التي تشتمل متونها على أسماء مبهمة ، ثم بيان الاسم المبهم بإيراد الحديث من طريق آخر فيه ذكر اسم هذا المبهم صريحاً (٢) وهو مرتب على الحروف بالنسبة للاسم المبهم . واستخراج الاسم المبهم منه عسر جداً ؛ لأن العارف بالمبهم لا يحتاج إلى كشفه ، والجاهل به لا يعرف موضعه .

ج - المستفاد من مبهات المتن والسناد لأبي زرعة أحمد بن عبيد الرحيم العراقي (- ٨٢٦ هـ) وهو مرتب على الأبواب الفقهية ، وهو من

(١) طبع الكتاب في القاهرة سنة ١٣٤٣ هـ بتحقيق محب الدين الخطيب ، ثم صورته مكتبة الشئ ببغداد والكتاب في مجلدين

(٢) لم يطبع الكتاب بعد . وقد سجل هذا الكتاب لتحقيقه في بحث علمي لنيل درجة « الماجستير » في قسم الحديث بكلية أصول الدين بالرياض - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . تحت إشراف العبد الضعيف مؤلف هذا الكتاب ، ففسي أن

يطبع قريباً طبعة محققة مفيدة تسهل الاستفادة منه إن شاء الله تعالى. ونوقشت نيابة ١٤٠٠/٧/٥ هـ

أجمع الكتب في هذا الباب وأنفعها (١) .

هذه طرق خمسة يمكن بواسطتها تخريج الحديث ، ومعرفة مصادره التي روته وأخرجته ، وهي طرق توصلت إليها عن طريق التتبع والاستقراء والبحث ، ولم أجد أحداً قبلي تتبعها أو استقرأها ، والظاهر أنهم لم يفعلوا ذلك لعدم ميسر الحاجة إلى مثل هذا - كما أنثرت إلى ذلك في المقدمة - إلا أن أكثر الباحثين وطلبة العلم في هذا الزمان صار في حاجة ماسة إلى بيان طرق التخريج ، وذكر المصنفات التي يستعان بها في كل طريق .

ولذلك قمت بتأليف هذا الكتاب ، وبيان هذه الطرق حتى تكون عملية تخريج الحديث ميسورة ومنتشرة بين طلبة العلم الشرعي ، بل بين سائر المثقفين عامة . ولثلاث تكون معرفة تخريج الحديث محصورة في أشخاص معدودين يموت هذا العلم بموتهم ، فقد قال سيدنا عمر بن عبد العزيز : « فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً » .

لكنني لا أدعي الكمال في هذا التتبع والاستقراء ، ولا الإحاطة بجميع طرق التخريج التي يمكن اتباعها ، فقد يظهر لي أو لغيري في المستقبل طرق أخرى يمكن سلوكها لتخريج الأحاديث بسهولة ويسر ، لكن هذا جهد المقل أقدمه للباحثين وطلبة العلم المتشوقين إلى معرفة مخارج الأحاديث ومصادرها في مصنفات علمائنا الأوائل ، والحمد لله رب العالمين .

(١) طبع الكتاب بمطابع الرياض بالسعودية

الباب الثاني

دراسة الأسانيد والحكم على الحديث

وفيه مائة فصول :

الفصل الأول :

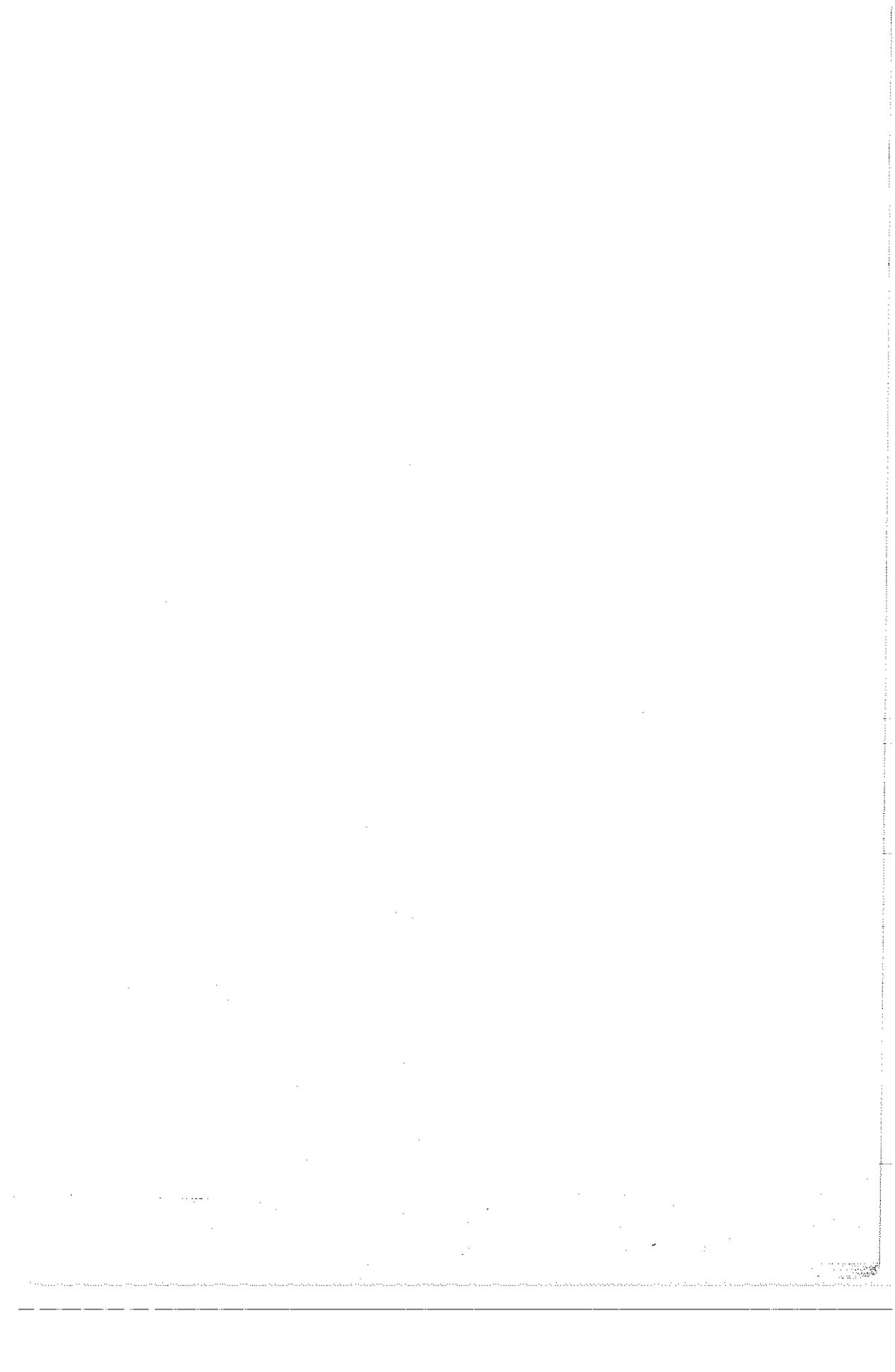
ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتمديد .

الفصل الثاني :

أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرجال ، ودراسة أشهرها .

الفصل الثالث :

مراحل دراسة الأسانيد .



الفصل الأول

ما تحتاجه دراسة الأناييد من علم الجرح والتعديل

من هنا حتى
١٦٢
١ - شهر

المقصود - ب - « دراسة الأسانيد » دراسة سلسلة رجال الاسناد بالرجوع إلى ترجمة كل منهم . ومعرفة القوي والضعيف منهم بشكل عام ، ومعرفة أسباب القوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل ، وكشف الاتصال أو الانقطاع بين رجال سلسلة الاسناد . من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم ، ومن معرفة تدليس بعض الرواة لا سيما إذا عنعنوا (١) ، ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلاناً سمع من فلان ، أو أن فلاناً لم يسمع من فلان . وبالغوص في خبايا الاسناد لاستخراج العلل الخفية التي لا تبدو لكل ناظر في ذلك السند ، وبمعرفة الصحابة والتابعين لتبميز المرسل من الموصول والموقوف من المقطوع ، إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة المبينة على العلم بأصول الجرح والتعديل ومعرفة الرواة التي يتدرج تحتها علوم كثيرة ، كـ « المتفق والمفترق » و « المتشابه » و « والكنى والألقاب » وغيرها .

والمقصود بـ « الحكم على الحديث » أن تقرر النتيجة التي توصلنا إليها من خلال دراسة الاسناد بقولنا مثلاً : « هذا إسناد صحيح » أو « هذا إسناد ضعيف » أو « هذا إسناد موضوع » وذلك حسب قواعد دقيقة وأصول محددة ، لا يستطيع تطبيقها بشكل جيد إلا من تفرس في بحث الأسانيد مدة طويلة ، وعرف طريقة القوم من تلك الممارسة الطويلة .

هذا بالنسبة للحكم على إسناد الحديث . أما الحكم على متن الحديث ، فإنه يحتاج - زيادة على ما تقدم - إلى أمور أخرى مهمة ، مثل النظر في ذلك

(١) أي قالوا في أدائهم « عن فلان » ولم يصرحوا بالسماع أو التحديث . وقولي « لا سيما إذا عنعنوا » لأن بعض المدلسين يصرح بالسماع عن شيخه ، ومع ذلك يكشف له تدليس ، وذلك إذا كان ممن يدلس تدليس التسوية

المتن هل فيه شذوذ أو علة قاذحة ، أو هل رُوي هذا المتن بإسناد آخر أو بأسانيد أخرى يمكن أن يتغير الحكم بسببها ؟ والحكم على متن الحديث كقولنا مثلاً « هذا حديث صحيح » أو « هذا حديث ضعيف » أصعب وأدق من الحكم على الإسناد وحده ، فلا يقوى عليه إلا الأئمة الجهابذة ، أو من عانى هذه الصنعة زمناً طويلاً جداً، وكان له اطلاع واسع على الأسانيد والمتون .

انقسام الحديث إلى سند ومتن :

يتألف كل حديث من الأحاديث من قسمين هما السند والمتن ، ولا يتصور - في اصطلاح الحديثين - حديث إلا وفيه هذا القسمان ، وأما ما يجده أحياناً من المتون الحديثية المجموعة في بعض المصنفات أو الأجزاء ، فهي أحاديث مجردة عن أسانيدھا التي رويت تلك المتون بواسطتها . وجردها بعض العلماء اختصاراً وتسهيلاً على بعض الطلبة المبتدئين أو الصغار أو الموام ، ومن أرادھا بأسانيدھا فعليه الرجوع إلى أصولھا التي أخذت منها .

تعريف السند : (أو الاسناد) .

أ - لغة : السند لغة المئتمتد (١) . وصمي كذلك لأن المتن يستند إليه ويعتمد عليه .

ب - اصطلاحاً : وأما في الاصطلاح فهو سلسلة الرجال الموصلة للمتن .

تعريف المتن :

أ - لغة : المتن لغة ما صلب وارتفع من الأرض ، كما في القاموس (٢) .

(١) القاموس : ٣١٤/١ .

(٢) القاموس : ٢٧١/٤ .

ب - اصطلاحاً : وأما في الاصطلاح فهو : ما ينتهي إليه السند من الكلام .

قيمة الاسناد وأهميته :

الاسناد خصيصة فاضلة لهذه الامة ، وليس للأمم السابقة هذه الخصيصة ، ولذلك ضاعت وحُرِّقَتْ كتبها النبوية ، كما ضاعت أخبار أنبيائها الصحيحة ، وحل محلها كذب الدجالين واقتراءات المستغنين الذين يشتمون بآيات الله ثمناً قليلاً .

والعناية بالاسناد في نقل الاخبار سنة مؤكدة من سنن هذه الامة ، وشعار من شعارها ، لذا يجب على المسلم أن يعتمد عليه في نقل الحديث والاختبار . قال ابن المبارك : « الاسناد من الدين ، ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء » وقال الثوري : « الاسناد سلاح المؤمن » .

وتبرز قيمة الاسناد وأهميته في تعريف الواقف عليه برجاله الذين يتألف منهم الاسناد ، وذلك بالبحث عن حلهم في كتب تراجم الرواة ، كما تظهر أهميته في معرفة اتصاله من انقطاعه . ولولا الاسناد ما عرفنا صحيح الاحاديث والاختبار من مكذوبها . ولتجراً على اخلاقها كل مبتدع ومبطل ، ولصار الامر كما قال ابن المبارك : « ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء » .

ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة

تمهيد :

وقبل البدء بدراسة « مراحل البحث في الاسانيد » أرى لزاماً عليّ أن أذكر هنا ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل ، وتراجم الرواة . وذلك لأن « البحث في الاسانيد » يعتمد في الاصل على علم الجرح والتعديل

وتأريخ الرواة ، لذا سلاذكر أهم مسائل الجرح والتعديل ، ثم أنواع الكتب المؤلفة في تراجم الرواة وتاريخهم ، ولحمة تاريخية عن التصنيف في تراجم الرواة، ثم التعريف بأشهر تلك المصنفات وبيان قيمتها العلمية ، ومنهج مؤلفها فيها .

١ - الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد ، ومعرفة مرتبة الحديث :

الحاجة ماسة جداً إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد ، وبالتالي لمعرفة مرتبة الحديث لأنه لا يمكن أبداً البدء بدراسة الاسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن ، ومعرفة شروط الراوي المقبول ، وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث ، لأنه لا يتصور أن يصل الباحث في الاسناد إلى نتيجة ما مهابها قرأ في كتب التراجم عن رواية هذا الاسناد ، إذا لم يكن عارفاً من قبل قواعد الجرح والتعديل ، ومعنى ألفاظها في اصطلاح أهل هذا الفن ، ومراتب هذه الالفاظ من أعلى مراتب التعديل ، إلى أدنى مراتب الجرح .

٢ - شروط قبول الراوي :

أجمع جماهير أئمة الحديث والفقهاء على أنه يُشترط فيمن يحتج بروايته شرطان أساسيان هما (١) .

١ - العدالة : ويعنون بها أن يكون الراوي [مسلماً - بالفا - عاقلاً -

سليماً من أسباب الفسق - سليماً من خوارم المروءة] .

٢ - والضبط : ويعنون به أن يكون الراوي [غير سبيء الحفظ -

(١) انظر علوم الحديث ص : ٩٤ .

ولا فاحش الغلط - ولا مخالفاً للثقاة - ولا كثير الاوهام -
ولا منفلاً] .

٣ - بم ثبت العدالة ؟

ثبت العدالة بأحد أمرين :

١ - إما بتنصيب مُعَدِّلينَ عليها ، أي أن ينص علماء الجرح والتعديل
أو أحدهم عليها في كتب الجرح والتعديل (١) .

٢ - أو بالاستفاضة والشهرة ، أي باستفاضة عدالة الرواة واشتهارهم
بالصدق واستقامة الأمر ونباهة الذكر ، مثل مالك بن أنس
والسفيانين والاوزاعي والليث بن سعد (٢) ، وغيرهم ، فهؤلاء
وأمثالهم لا يحتاج تعديلهم إلى سؤال أئمة الجرح والتعديل عنهم .

٤ - مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة :

رأي ابن عبد البر حافظ المغرب ، أن كل حامل علم معروف العناية
به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه ، ولا نحتاج إلى أن نسأل عن
عدالته ، واحتج بحديث : « يحمل هذا العلم من كل خلفٍ عدو له ،
ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » (٣) وقوله
هذا غير مرصّي عند العلماء ، لأن الحديث لم يصح ، وعلى فرض صحته ،

(١) المصدر السابق ص : ٩٥ .

(٢) انظر الكفاية في علم الرواية ص ٨٦ - ٨٧ .

(٣) رواه ابن عدي في « الكامل » ورواه غيره . وقال العراقي له طرق كلها ضعيفة
لا يثبت منها شيء ؟ وقد حسنه بعض العلماء لكثرة طرقه . انظر التفاصيل في

تدريب الراوي : ٣٠٢/١ - ٣٠٣ .

فيكون معناه : « ليحمل هذا العلم من كل خلف عدوله » ، بدليل أنه يوجد من يحمل هذا العلم وهو غير عدل ، لاسيما في هذه الأزمان .

٥ - كيف يُعرف ضبط الراوي ؟

يُعرف ضبط الراوي بموافقته الثقات المتقنين في الرواية ، فإن وافقهم في روايتهم فهو ضابط ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم . فإذا كثرت مخالفته لهم اختلف ضبطه ، ولم يحتج به .

٦ - هل يقبل الجرح والتعديل من غير بيان الأسباب ؟

أ - أما التعديل فيقبل من غير بيان سببه على المذهب الصحيح المشهور ، لأن أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، إذ يحتاج المعدل أن يقول مثلاً : « لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، أو يقول : هو يفعل كذا ، ويفعل كذا ... » ، فيمدد جميع ما يفسق بفعله أو يتركه ، وذلك شاق جداً (١) .

ب - وأما الجرح فلا يقبل إلا مفسراً مبين السبب ، لأنه لا يصعب ذكر سببه ، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح . فقد يجرح أحدهم بما ليس بجرح .

قال ابن الصلاح : « وهذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله ، وذكر الخطيب الحافظ (٢) أنه مذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقادهم ، مثل البخاري ومسلم

(١) انظر علوم الحديث ص ٩٦ .

(٢) في الكفاية ص ١٠٨ .

وغيرها ، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم ، كمكرمة
مولى ابن عباس رضي الله عنها .

وكإسماعيل بن أبي أويس ، وعاصم بن علي ، وعمرو بن مرزوق وغيرهم .
واحتج مسلم بسُوَيْد بن سميد ، وجماعة اشهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو
داود السجستاني ، وذلك دال على أنهم ذهبوا إلى أن الجرح لا يثبت إلا إذا
قُيِّرَ سببه ، (١) .

٧ - هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد ؟

الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بقول واحد من أهل الجرح
والتعديل ، ولو كان عبداً أو امرأة ، وقيل لا بد من اثنين كالشهادة ، وهذا
القول ضئيف غير ممتد (٢) .

٨ - اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد :

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل . فالتمد أنه يُقَدَّم الجرح
على التعديل إذا كان الجرح مُفسِّراً ، وإن كان الجرح مبهماً غير مفسر
قدم التعديل .

وقيل إن زاد عدد المعدلين على الجارحين قُدِّم التعديل ، لكن هذا
القول غير مُعْتَمَد (٣) .

(١) علوم الحديث ص ٩٦ - ٩٧ ، وهذا فيمن ذكر فيه جرح وتعديل ، أما إذا
ذكر الجرح غير المفسر في رجل خلا عن التعديل فانه يقبل .

(٢) انظر الكفاية ص ٩٦ - ٩٩ .

(٣) انظر علوم الحديث ص ٩٩ . والكفاية ص ١٠٥ - ١٠٧ ، لكن لم يصرح بذكر
الجرح المفسر لأنه بين في موضع آخر أن الجرح لا يقبل إلا مفسراً .

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبهما

لقد قسم أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في مقدمة كتابه « الجرح والتعديل » ، كلاً من ألفاظ الجرح والتعديل إلى أربع مراتب ، وبين حكم كل مرتبة منها . ثم زاد الذهبي وبعده العراقي مرتبة على مراتب التعديل ، هي أعلى من المرتبة الأولى عند ابن أبي حاتم ، وهي ما كرّر فيه لفظ التوثيق ، مثل « ثقة ثقة » ، أو « ثقة حجة » . ثم زاد الحافظ ابن حجر العسقلاني مرتبة أعلى من المرتبة التي زادها الحافظان الذهبي والعراقي وهي صيغة التفضيل ، مثل « أوثق الناس » ، أو أثبت الناس ، فصارت مراتب التعديل ستاً .

وكذلك زاد العلماء على ابن أبي حاتم في مراتب الجرح مرتبتين أخريين ، فصارت مراتب الجرح ستاً أيضاً .

وإليك ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها وحكمها فيما يلي :

مراتب ألفاظ التعديل

١ - ما دل على المبالغة في التوثيق ، أو كان على وزن « أفتعل » ، وهي أرفع المراتب ، مثل : فلان إليه المنتهى في الثبوت ، أو لا أعرف له نظيراً في الدنيا . أو فلان أثبت الناس ، أو أوثق الخلق ، أو أوثق من أدركت من البشر .

٢ - ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق ، مثل : ثقة ثقة ، أو ثقة ثبت ، أو ثبت حجة ، أو ثقة مأمون ، أو ثقة حافظ .

٣ - ثم ما دل على التوثيق من غير تأكيد ، مثل : ثقة ، أو حجة ، أو ثبت ، أو كأنه مُصَحَّف ، أو عدل ضابط .

أختلف نيكى لعلماء : ضمنهم من يرى أنه حديث أصح من حديث إسماعيل بن عمار ^{صحة} صدوقه صدوقه عليه بالصدوق
 أو بالصدوق حتى نقاربه رواية صاحب المصنف برواية إسماعيل بن عمار ^{صحة} صدوقه صدوقه عليه بالصدوق
 أو بالصدوق حتى نقاربه رواية صاحب المصنف برواية إسماعيل بن عمار ^{صحة} صدوقه صدوقه عليه بالصدوق

٤ - ثم ما دل على التعديل ^{صحة} من نحوك إسماعيل بن عمار الصدوق ، مثل : صدوق ،
 أو محله الصدوق ، أو لا بأس به (عند غير ابن معين) فإن
 لا بأس به ، إذا قالها ابن معين في الراوي فهو عنده ثقة . أو
 مأمون ، أو خيار .

إعداد مع مطلع البصيرة

٥ - ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح ، مثل : فلان شيخ ،
 أو روى عنه الناس ، أو إلى الصدوق ما هو ، أو وسط ، أو
 شيخ وسط . ^{أو عادلة البصيرة في الجملة}

هناك المرتبة
 حديثاً صنف
 يختبر غيره .

٦ - ثم ما أشعر بالقرب من التجريح ، مثل : فلان صالح الحديث ،
 أو يكتب حديثه ، أو يعتبر به ، أو مقارب الحديث ، أو صالح .
^{وهذا إذا قلنا قول ابن حجر وبقول}

حكم هذه المراتب

١ - أما المراتب الثلاث الأولى ، فيحتاج بأهلها ، وإن كان بعضهم أقوى

من بعض وجدهم من عمار ^{صحة} الحديث

٢ - أما المرتبة الرابعة فيحتاج بأهلها وهم ^{صحة} الحديث

٣ - وأما المرتبة الخامسة فلا يحتاج بأهلها ، ولكن يكتب

حديثهم ، ويختبر (١) ، وإن كان أهل المرتبة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة .

(١) أي يختبر ضبطهم بمرض حديثهم على أحاديث الثقات المتقين فان وافقهم احتج بحديثهم
 وإلا فلا . وبناء على هذا فان من قيل فيه « صدوق » فانه لا يحتاج بحديثه
 قبل الاختبار ، وقد وم من قال : إن من قيل فيه صدوق فحديثه حسن ، لأن
 الحديث الحسن من نوع المحتج به ، وعلى ذلك أئمة الجرح والتعديل وحفاظ
 الحديث : : انظر في هذا : مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم .
 وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١١٠ ، والتقريب للنسوي ٣٤٣/١ ، والتدريب
 للسيوطي : ٣٤٣/١ ، وفتح المغيب للسخاوي ٣٦٨/١ وغيرها ، فهذا اصطلاح
 القوم في ذلك والله أعلم .

تذكرة بأسماء مُعدّي حملة العلم النبوي ، ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتصنيف ، والتصحيح والتزييف ، (١)

وقد ذكر في هذا الكتاب مشاهير حملة السنة وأصحاب الاجتهاد في الجرح والتعديل ، من طبقة الصحابة إلى طبقة شيوخه ، وقسمهم إلى إحدى وعشرين طبقة ، وبلغ عدد التراجم في هذا الكتاب / ١١٧٦ / ترجمة ، وهذا الكتاب مفيد جداً في معرفة مشاهير حملة السنة في كل طبقة من عصر الصحابة إلى عصر الذهبي ، أي إلى منتصف القرن الثامن .

وقد ذُيِّل على هذا الكتاب تسميماً للفائدة لثلاثة من العلماء الكبار ، وهم الحسيني (- ٧٦٥ هـ) وابن فهد المكي (- ٨٧١ هـ) وجلال الدين السيوطي (- ٩١١ هـ) فجُمع في هذا الكتاب مع ذبوله الثلاثة تراجم مشاهير حملة السنة وحفاظها من القرن الأول إلى أوائل القرن العاشر (٢) .

٣ - كتب رواية الحديث عامة والمقصود بذلك الكتب التي لم تختص بركاوة
كتب بعين كتراجم الكتاب التي لم تختص
هذه الكتب اشتملت على تراجم رواية الحديث عامة ، أي لم تختص بتراجم بنوع بعينه ككتب رجال كتب خاصة ، كما أنها لم تختص بتراجم الثقات وحدهم أو الضعفاء وحدهم ، بل اشتملت على تراجم
ولمّا كانت عامة في تراجم رواية الحديث ، وأشهر هذه الكتب المطبوعة هي : تراجم إمام البخاري
أ - التاريخ الكبير : للإمام البخاري (- ٢٥٦ هـ) .

أصح كتاب في الحديث ، ويشتمل على تراجم من تراجم الرجال - مصدر المعرفة أم هو
الرواية بغيرها وتصديقه . - نفسه ذكر عدد من الرجال حيث
(١) تذكرة الحفاظ : ١ / ١ . يبدأ تراجم كل حرف من الألف إلى الياء .
(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وأخيراً صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت .
مع ذبوله الثلاثة .
تاريخ جعفر بن الزبير

هذا الكتاب كبير فعلاً ، فقد اشتمل على / ١٢٣٤٥ / ترجمة (١) كما
 في النسخة المطبوعة المرقمة ، وقد رتبته البخاري رحمه الله تعالى على حروف
 المعجم لكن بالنسبة للحرف الأول من الاسم والحرف الأول من اسم الأب ،
 لكنه بدأ الكتاب بأسماء المحمدين لشرف اسم النبي ﷺ ، كما أنه قدم في كل
 اسم أسماء الصحابة أولاً ، بدون النظر إلى أسماء آبائهم ثم ذكر بعد ذلك بقية
 الأسماء ملاحظاً ترتيب أسماء آبائهم ، وإليك ما قاله البخاري رحمه الله تعالى في مقدمة
 كتابه هذا :

« هذه الأسماء وضعت على [ا ، ب ، ت ، ث] وإنما بُدئ
 بـ « محمد » من بين حروف (ا ، ب ، ت ، ث) لحال النبي ﷺ . لأن
 اسمه محمد ﷺ ، فإذا فُترغ من المحمدين أبتدئ في الألف ثم الباء ثم
 التاء ثم الثاء ثم ينتهي بها إلى آخر حروف (ا ، ب ، ت ، ث) وهي (ي)
 والميم تحيئك في موضعها ، ثم هؤلاء المحمدون على (ا ، ب ، ت ، ث) على
 أسماء آبائهم ، لأنها قد كثرت إلا نحواً من عشرة أسماء فأنها ليست على (ا ،

ب ، ت ، ث) لأنهم من أصحاب النبي ﷺ ، (٢) . إذ لم يوجد اسم أب إبراهيم عليه
 السلام بخلاف ما خاصاً لترجمته سماه
 ويذكر البخاري ألقاب الجرح والتعديل ، لكنه يستعمل عبارات لطيفة باب الأضواء
 في الجرح . فيقول مثلاً : « فيه نظر » أو « سكتوا عنه » وأشد ما يقوله
 من العبارات في الجرح : « منكر الحديث » واصطلاح البخاري في هذه
 العبارات هو : أنه يقول : « فلان فيه نظر » أو « فلان سكتوا عنه » فيمن
 سكتوا عنه ثم

يحيل على السكت وقد لا يحيل
 هذا من باب الكيد لكن نبي آخر
 سكتوا عنه في الجرح : « منكر الحديث » واصطلاح البخاري في هذه
 العبارات هو : أنه يقول : « فلان فيه نظر » أو « فلان سكتوا عنه » فيمن
 سكتوا عنه ثم

(١) ذكر العلامة الكفائي في « الرسالة المستطرفة » أن عدد التراجم في التاريخ الكبير لكن نبي آخر
 بلغت قريباً من أربعين ألفاً ، فما أدري ما مستنده في هذا التقدير ؟! ...
 مستنده في هذا
 محمد سارطاه الحاشي
 المحدث في
 بلغ سادة الحديث في كتاب تاريخ محمد بن إسماعيل
 وهذه الرواية ثبتت صحيتها ، بل الصحيح ما ظهر من المطبوع .

١٧٦
 تاريخ محمد بن إسماعيل
 محمد سارطاه الحاشي

منه صيغته - أنه عمل باباً للمبجوسه نحو إلهه ربه إلهاء وقبل لكن ورتبهم بحسب صيغته ووجه إليه
مثل ابنه أهت شدته هو آلفته ، مثل هو آلفته ،
الميرف والنبسته مثل البربري / طرته يضع مع المبرجيه .

ويشير أحياناً إلى سنة وفاته ، وقد قدم للكتاب بمقدمة نفيسة كبيرة

هي [مقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل] وهي عبارة عن مدخل للكتاب

ذكر فيها أبحاثاً مهمة فيما يتعلق بالجرح والتعديل (١) . وعدد تراجم طرته تزيد على عدد
وتراجم طرته لغيره .

صيرت رجال الكتب

التي ألفتها . ٤ - المصنفات في رجال كتب مخصوصة يعنى كتب متونه لجريده

هناك بمض المصنفات عمد مؤلفوها إلى تراجم رواة في كتب مخصوصة ،
فترجموا رواة ذلك الكتاب أو تلك الكتب فقط . ولم يتعرضوا لغيرها ، ولهذا
الكتب مزية على غيرها في كونها اشتملت على تراجم جميع الرواة في ذلك
الكتاب أو تلك الكتب الميمنة ، فيستطيع الباحث العثور على ترجمة أي راوٍ
يريد من رواة ذلك الكتاب ، كما أن لها مزية حصر التراجم في رواة ذلك
الكتاب بعينه ، وعدم التطويل بالتمرض لترجمة أي راوٍ من رواة الحديث ،
وفي هذا تسهيل على الباحث الذي يريد رواة في كتب مخصوصة .

ومن أشهر هذه المصنفات لاسيما المطبوع منها :

أ - الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد لأبي نصر أحمد بن
محمد الكلاباذي (- ٣٩٨ هـ) وهذا الكتاب خاص برجال صحيح
البخاري (٢) .

ب - رجال صحيح مسلم ، لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المعروف
بأن منسجوبيه (- ٤٣٨ هـ) (٣) .

(١) وقد طبع الكتاب في دائرة المعارف العثمانية بالهند .

(٢) مخطوط وفي دار الكتب المصرية منه نسختان ، الأولى في مجلد يقع في / ٢١٥ /
ورقة ، والثانية في مجلد يقع في / ٣٨١ / ورقة .

(٣) مخطوط في مكتبة بلدية الإسكندرية ، ويقع في / ٢١٠ / ورقان .

٥ - الجمع بين رجال الصحيحين ، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (- ٥٠٧ هـ) وقد جمع في هذا الكتاب بين كتابي الكللاباذي وابن منجوية المذكورين آنفاً ، واستدرك ما أغفلاه . وحذف بعض الاستطرادات ، وما يمكن الاستغناء عنه .

والكتاب مرتب على حروف المعجم ، وقد ذكر المؤلف طريقته في مقدمة الكتاب ، فبين أنه جمع بين رجال صحيحي البخاري ومسلم ، وأشار إلى ما انفرد به كل واحد منها (١) .

وقد طبع الكتاب في الهند ، وتولت طباعته دائرة المعارف الألمانية سنة / ١٣٢٣ هـ / .

د - التعريف برجال الموطأ . لمحمد بن يحيى الخذاء التميمي (-٤١٦هـ) (٢)

٥ - كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة (٣) ، وبعض مصنفات مؤلفيها .

لقد صنف العلماء عدداً من الكتب جمعوا فيها تراجم رجال الكتب الستة ، مع تراجم لرجال بعض مصنفات صغيرة ألفها أصحاب الكتب الستة . ومن هذه الكتب كتاب « السكال في أسماء الرجال » للحافظ عبد الغني

(١) الجمع بين الصحيحين : ٤/١ .

(٢) مخطوط في خزنة الفروين بفاس (الزركلي : المستدرك ٢/٢٣٥) .

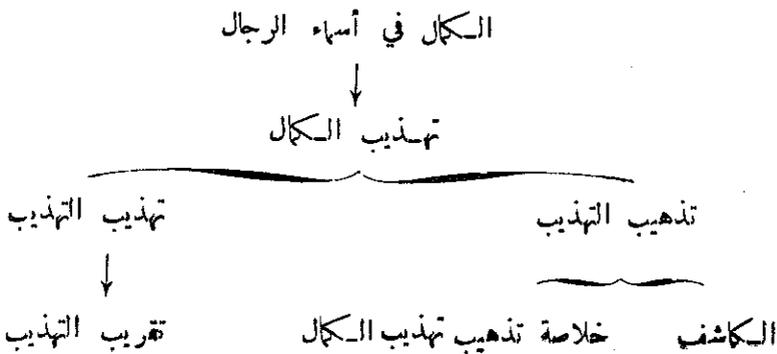
(٣) أي الصحيحين والسنن الأربعة .

المقدسي ، وبما أن هذا الكتاب أشهر الكتب التي جمعت تراجم رجال الكتب الستة ، وبما أنه لقي عناية من العلماء لم يلقها غيره من التهذيب والتلميح والاختصار ، لذا سأنتكس منه وعن تهذيباته ومختصراته بشيء من التفصيل .

وقبل الكلام على الكتاب وتهذيباته ومختصراته إليك أشهر أسماء العلماء الذين هذبوا هذا الكتاب أو استدركوا عليه أو اختصروه ، مع أسماء مؤلفاتهم على الترتيب الزمني .

- ١ - تهذيب الكمال للزبي (- ٧٤٢ هـ) .
- ٢ - تهذيب التهذيب للذهبي (- ٧٤٨ هـ) .
- ٣ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي أيضاً .
- ٤ - تهذيب التهذيب ، لابن حجر العسقلاني (- ٨٥٢ هـ) .
- ٥ - تقريب التهذيب ، لابن حجر أيضاً .
- ٦ - خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ، للخزرجي (- ٩٢٤ هـ) .

واليك مخططاً توضيحياً لتسلسل هذه الكتب



الكامل :- ركز على ذكر المناقب كثيراً ولم يتعرض للحرج والقدح كثيراً ، و يذكر المرادي
 بعينه بتدحاريش التي وصلت به بالسند ، وجهر رجال الكتيب الستة وسيزههم عنه غيرهم مرتبة
 على حسب الجاه وهذه أبرزها سنة - ومنه لما أخذ عليه توسع في ذكر المناقب وتقليله
 من ذكر الحرج والتعديين .

وأن وقت الشروع في الكلام على هذه المصنفات ووصف منهاج مؤلفها
 فيها شيء من التفصيل .

كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وقوابرها

١- الكمال في أسماء الرجال : إن من أقدم ما وصلنا من كتب التراجم
 الخاصة برجال الكتب الستة كتاب « الكمال في أسماء الرجال » للحافظ عبيد
 الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعلي الحنبلي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ .

ويعتبر هذا الكتاب أصلاً لمن جاء بعده في هذا الباب ، غير أنه أطال
 فيه ، مع أنه يحتاج إلى استدارك لبعض التراجم وتحرير لبعض المسائل ، وتهذيب
 لكثير من الأقوال والأمثلة ، وهو مع ذلك - كما قال الحافظ ابن حجر (١) -
 « من أجل المصنفات في معرفة حملة الآثار وضماً ، وأعظم المؤلفات في بصائر

ذوي الألباب وقماً » . تهذيب المزي للكمال كما تسمى :- ١ - حدث توسع المصنف في ذكر المناقب
 ٢ - تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .
 ٣ - تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .

وحيث إن الكتاب يحتاج إلى تهذيب وإكمال وتحرير ، فقد قام الحافظ الشيوخ والتلاميذ
 الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزكي الميزي (٧٤٢ هـ) بتهذيبه وإكمله في
 كتاب سماه « تهذيب الكمال » وقد أجاد في هذا الكتاب وأحسن - كما وصفه
 الحافظ ابن حجر - (٢) ، لكنه أطال فيه أيضاً . ويقول ابن السبكي في وصفه :
 « أجمع على أنه لم يُصنف مثله ولا يُستطاع » .

٣- إكمال تهذيب الكمال : وذيّل على كتاب المزي وأكمله الحافظ علاء الدين المقدسي .

(١) في مقدمة كتابه « تهذيب التهذيب » ، ١ - من
 (٢) في المصدر السابق .
 ١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبيد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠ هـ .
 ٢- تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .
 ٣- تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .
 ٤- تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .
 ٥- تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .
 ٦- تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .
 ٧- تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .
 ٨- تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .
 ٩- تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .
 ١٠- تهذيب الكمال : أسماء الكتب الستة من مؤلفات خارج الكتب الستة .

مُثَلِّطَاي المتوفى سنة ٧٦٢ هـ وسمى تذييله هذا « إكمال تهذيب الكمال » وهو كتاب كبير جليل نافع ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر (١) أنه انتفع بكتاب منلطاي هذا .

وقد سار المزي في كتابه « تهذيب الكمال على النحو التالي :

١ - ترجم لرجال الكتب الستة ورجال المصنفات التي صنفها أصحاب الكتب الستة إلا أنه ترك مصنفاتهم المتعلقة بالتواريخ ، لأن الأحاديث التي تورّد فيها غير مقصودة بالاحتجاج .

٢ - رمز في كل ترجمة رموزاً تدل على المصنفات التي روت أحاديث من طريق صاحب الترجمة .

٣ - ذكر في ترجمة كل راوٍ شيوخه وتلاميذه على الاستيعاب قدر ما تسر له ، وقد حصل من ذلك على الأكثر منهم ، لأنه يتمنر أو يتعسر استيعابهم تماماً .

٤ - رتب كلاً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه على حروف المعجم .

٥ - ذكر سنة وفاة الرجل وذكر الخلاف وأقوال العلماء فيها تفصيلاً .

٦ - ذكر عدداً من التراجم ولم يعرف بأحوالهم ، ولم يرد على قوله : « روى عن فلان ، روى عنه فلان ، أخرج له فلان ، والظاهر أنه لم يعرف شيئاً من أحوالهم ، وليس ذلك بغريب فالإحاطة بأحوال آلاف من الرواة ليس بالأمر الهين ، ومع ذلك فعدد من لم يعرف بأحوالهم قليل جداً بالنسبة للأعداد الكثيرة جداً في هذا الكتاب .

(١) في المصدر السابق ص : ٨ .

٧ - أطال الكتاب بإيراده كثيراً من الأحاديث التي يخرجها من مروياته
العالية من الموافقات والأبدال وغير ذلك من أنواع العلو ، وتقدير
هذه الأحاديث من حيث الحجم بنحو ثلث حجم الكتاب (١) .

٨ - رتب أسماء التراجم على أحرف المدجم ، بما فيها أسماء الصحابة
مخلوطة مع أسماء غيرم خلافاً لصاحب «الكامل» الذي ترجم لأسماء
الصحابة وحدهم غير مخلوطين بنيرهم إلا أنه ابتداءً في حرف الهمزة ،
بن اسمه « أحمد » وفي حرف الميم بمن ، اسمه « محمد » .

٩ - تستب بعض الأقوال في الجرح والتعديل إلى قائلها من أئمة الجرح
والتعديل بالسند ، وذكر بعض تلك الأقوال بدون سند ، وقال :
« وما في كتابنا هذا مما لم نذكر له إسناداً فما كان بصيغة الجزم
فهو مما لا نعلم بإسناده إلى قائله المحكي عنه بأساً ، وما كان بصيغة
التعريض فربما كان في إسناده نظر (٢) .

١٠ - نبه على ترتيبات بعض الأسماء المبهمة أو المكنية وما أشبه
ذلك فقال :

و فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير خلاف
فيه ذكرناه في الأسماء ، ثم نهينا عليه في الكنى ، وإن كان فيهم
من لا يعرف اسمه أو اختلف فيه ذكرناه في الكنى ونهينا على
ما في اسمه من الاختلاف . ثم النساء كذلك . وربما كان بعض
الأسماء يدخل في ترجمتين فأكثر ، فنذكره في أولى التراجم به ثم
ننبه عليه في الترجمة الأخرى ، وبعد ذلك فصول فيمن اشهر

(١) كما قدرها الحافظ ابن حجر في مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

(٢) المصدر السابق ص : ٧ .

المأخذ على ترتيبه بين (10 - 1) - فوسعه في تصحيحه والتوسيد .

١ - ذكره بكثيره من الحديث في نسخة المعاليه في بعض النسخ الكتاب .

٢ - ترك بعضه لثراهم بعده ذكر جرح ولا تعدين .

بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك ، وفيمن
اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة ، وفيمن اشتهر بلقب أو
نحوه ، وفيمن أبهم مثل فلان عن أبيه أو عن جده أو أمه أو
عمه أو خاله أو عن رجل أو امرأة ونحو ذلك ، مع التنبيه على
اسم من عرف اسمه منهم ، والنساء كذلك ^{في رواية ب}

المزي لم يذكر لفظه «عيز» ولكنه يذكر بذكر بعض التبيين في زيادة ترجمة الشهر الشيبه بأحد رواة الكتب الستة
وهذه الرموز التي ذكرها المزي في كتابه : وعددها سبعة وعشرون رمزاً :
(ع) للسته (د) لأربعة أصحاب السنن (خ) للبخاري
(م) لمسلم (د) لأبي داود (ت) للترمذي (س) للنسائي
(ق) لابن ماجه (خت) للبخاري في التعاليق (بخ) للبخاري في
الأدب المفرد (ي) في جزء رفع اليدين (عخ) خلق أفعال
العباد (ز) جزء القراءة خلف الامام (مق) لمسلم في مقدمة
صحيحه (مد) لأبي داود في المراسيل (قد) في القدر (خد)
في الناسخ والنسوخ (ف) في كتاب التفرد (صد) في فضائل
الأنصار (ل) في المسائل (كد) في مسند مالك (تم) للترمذي
في القبائل (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة (كن) في مسند
مالك (مر) في خصائص علي (عس) في مسند علي (فق)
لابن ماجه في التفسير .

١١ - ذكر ثلاثة فصول أحدها في شروط الأئمة الستة ، والثاني في الحث
على الرواية عن الثقات ، والثالث في الترجمة النبوية .

١٢ - حذف عدة تراجم من أصل « الكمال » ممن ترجم لهم صاحب
الكمال بناء على أن بعض الستة أخرج لهم . لكنه لم يقف هو
على روايتهم في شيء من الكتب الستة .

وهذه الرموز التي ذكرها المزي في كتابه : وعددها سبعة وعشرون رمزاً :

- (ع) للسته
- (د) لأبي داود
- (ت) للترمذي
- (س) للنسائي
- (م) لمسلم
- (خت) للبخاري في التعاليق
- (بخ) للبخاري في الأدب المفرد
- (ي) في جزء رفع اليدين
- (عخ) خلق أفعال العباد
- (ز) جزء القراءة خلف الامام
- (مق) لمسلم في مقدمة صحيحه
- (مد) لأبي داود في المراسيل
- (قد) في القدر
- (خد) في الناسخ والنسوخ
- (ف) في كتاب التفرد
- (صد) في فضائل الأنصار
- (ل) في المسائل
- (كد) في مسند مالك
- (تم) للترمذي في القبائل
- (سي) للنسائي في عمل اليوم والليلة
- (كن) في مسند مالك
- (مر) في خصائص علي
- (عس) في مسند علي
- (فق) لابن ماجه في التفسير .

هذا ولم يطبع الكتاب ولا أصله (الكمال) حتى الآن .

٤ - تذهيب التهذيب : استدرك لذهبي علمي للمزي بعنه الأسماء التي فاتت ما زاد

عليه بعنه لرواياته .
ثم جاء الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ حصراته

فصنف على كتاب شيخه المزي كتابين ، كبير سماه « تذهيب التهذيب » وصغير

سماه « الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة » ، ويقول الحافظ

ابن حجر (١) عن « تذهيب التهذيب » ، إنه « أطال فيه العبارة ولم يتعد ما في

التهذيب غالباً ، وإن زاد في بعض الأحيان وفيات بالظن والتخمين ، أو مناقب

لبعض المترجمين ، مع إجهال كثير من التوثيق والتجريح الذين عليهم مدار

التضعيف والتصحيح » وقد زاد الذهبي بعض التراجم التي استدركها على شيخه

المزي . وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر (٢) : « وقد الحقت في هذا

المختصر (٣) ما التقطته من تذهيب التهذيب للحافظ الذهبي فإنه زاد قليلاً » .

• - الكاشف : ذكر لرجالي المذكورين في كتاب الكمال سقطت منه إشارات إلى زاده المزي ،

أما الكاشف فهو كتاب مختصر من كتاب « تهذيب الكمال » للمزي ،

اقتصر فيه مصنفه في كل ترجمة على اسم الراوي واسم أبيه وجده أحياناً

وكنيته ونسبته ، وأشهر شيوخه وأشهر تلاميذه ، اثنين أو ثلاثة غالباً في كل

من الشيوخ والتلاميذ ، وذكر كلمة أو جملة تلخص فيها حال الراوي من حيث

التوثيق أو التجريح ثم ذكر سنة وفاته . وذكر فوق اسم صاحب الترجمة

الرموز إشارة إلى من روى له من أصحاب الكتب الستة (٤) . وقد اقتصر على

(١) في مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

(٢) في المصدر السابق ص : ٨ .

(٣) يقصد به كتابه « تهذيب التهذيب » وهو مختصر بالنسبة لكتاب المزي .

(٤) قد جعل المشرفون على طبع الكاشف الرموز قبل اسم صاحب الترجمة بدلاً من

كتابتها فوقه .

ترجم رجال الكتب الستة دون غيرهم . ورتب الأسماء على حروف المعجم ، لكنه ابتداء حرف الهجزة بمن اسمه « أحمد » ، كما ابتداء حرف الميم بمن اسمه « محمد » ، وقد قال الذهبي في مقدمة الكتاب :

« هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة ، الصحيحين والسنن الأربعة ، مقتضب من « تهذيب الكمال » لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي ، اقتضرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب الستة دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه » (١) .

وأما رموزه فهي : (خ) للبخاري و (م) لمسلم و (د) لأبي داود و (ت) للترمذي و (س) للنسائي و (ق) لابن ماجه و (ع) للسته و (٤) لأصحاب السنن الأربعة .

وهذا نموذج من الكتاب :

« د : أحمد بن إبراهيم الموصلي ، أبو علي . عن شريك وحماد بن زيد وطبقتهما ، وعنه د . والبنوي وأبو يعلى وخلق ، وثبت . مات ٢٣٦ هـ . »

ويلاحظ من هذا النموذج أن الترجمة تعطي صورة واضحة عن صاحبها وإن كانت مقتضبة . فقول الحافظ ابن حجر رحمه الله : « وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان » (٢) فيه نظر ، ولا يقال إن النفوس تتشوق إلى الإطلاع على ما وراءه ، لأن من أراد النهاية في البحث فعليه بالطلولات ، ومن أراد المجالة ففي هذا الكتاب ما يكفي ، ومع ذلك فكتاب الكاشف هذا أوسع في عرض التراجم وأكثر معلومات من كتاب « تقريب التهذيب » للحافظ ابن

(١) مقدمة الكتاب ص : ٤٩ .

(٢) مقدمة « تهذيب التهذيب » ص : ٣ .

حجر . فان جاز أن ينتقد أحد الكتائين بكون تراجمه كالعنوان . فكتاب
« تقريب التهذيب » للحافظ ابن حجر أولى بهذا النقد ، والله أعلم .
٦ - تهذيب التهذيب : ثم جاء الحافظ ابن حجر فعمل على اختصار وتهذيب
كتاب « تهذيب الكمال » للزبي في كتاب سماه « تهذيب التهذيب » وقد كان
اختصاره للكتاب وتهذيبه له على الوجه التالي:

- ١ - اقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل .
- ٢ - حذف ما أطال الكتاب من الأحاديث التي يخرجها الكشي من مروياته
العالية . وهو حوالي ثلث حجم الكتاب .
- ٣ - حذف كثيراً من شيوخ صاحب الترجمة وتلاميذه الذين قصد المزي
استيعابهم . واقتصر على الأشهر والأحفظ والمعروف منهم إذا كان
الراوي مكثرأ .
- ٤ - لم يحذف شيئاً من التراجم القصيرة في الغالب .
- ٥ - لم يرتب شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة على الحروف وإنما رتبهم على
التقدم في السن والحفظ والاسناد والقراءة وما إلى ذلك .
- ٦ - حذف كلاماً كثيراً أثناء بعض التراجم لأنه لا يدل على توثيق
ولا تجريح .
- ٧ - زاد في الترجمة ما ظفر به من أقوال الأئمة في التجريح والتوثيق
من خارج الكتاب . وهذه من تراجم كتابه ابن حجر .
- ٨ - أورد في بعض المواضع بعض كلام الأهل بالملف مع استيفاء
المقاصد ، وقد يزيد بعض الألفاظ اليسيرة لمصلحة .
- ٩ - حذف كثيراً من الخلاف في وفاة الرجل إلا في مواضع تقتضي المصلحة

سدهم ، ترتيب تهذيب التهذيب هو نفس ترتيب الكمال .

عدم حذف ذلك .

١٠ - لم يحذف من تراجم رجال « تهذيب الكمال » أحداً . ولكن وضع على من ذكرهم

١١ - زاد بعض التراجم التي رأى أنها على شرطه ، وميز التراجم التي

زادها على الأصل بأن كتب اسم صاحب الترجمة واسم أبيه بالأحمر .

١٢ - زاد في أثناء بعض التراجم كلاماً ليس في الأصل لكن صدره

بقوله (قلت) فليتنبه القارئ إلى أن جميع ما بعد كلمة (قلت) فهو

من زيادة ابن حجر إلى آخر الترجمة . هذا الكلام ليس على الطريقة . وإنما إلى

رد يعرف بسبعين ١٣ - التزم الرموز التي ذكرها المزي لكنه حذف منها ثلاثة وهي (مق - تكويه كالمعنى

حذف منه حجر لسبب [سج - سي - ص] كما التزم إيراد التراجم في الكتاب على الترتيب ذاته الذي نرى في تراجمه

وهو سلم في المقدمة مع عدم التزمه المزي في (تهذيبه) .

١٤ - حذف الفصول الثلاثة التي ذكرها المزي في أول كتابه . وهي ما

يتعلق بشروط الأئمة الستة ، والحث على الرواية عن الثقات ، والترجمة

النبوية أي السيرة النبوية .

أما حذف المزي : ٥ - زاد بعض الزيادات التي انتقطها من كتاب « تهذيب التهذيب » للذهبي

[سج - سي - ص] وهو يبين بها وكتاب « إكمال تهذيب الكمال » لعلاء الدين مغنطاي .

الساكنين على ليس والليمين

عضائهم على ما فيه ذكر قلت : وقد لخصت طريقة اختصار الحافظ ابن حجر لكتاب (تهذيب الكمال)

من مقدمته التي قدم بها لكتابه « تهذيب التهذيب » (١) فليراجعها

سماحة من سنده إن يكبر من له شوق لقراءة كلام الأئمة ففيها فوائد كثيرة .

شعرا على لفصلها بل يجعل من أيسر

سأراه إن شاء الله تعالى

هذه هي المقدمة المذكورة من ص : ٣ - ٩ ابتداء من قوله : « فاستخرت الله تعالى

صحتها والم أعلم . في اختصار التهذيب ... »

كما لم يرتد به ١٨/١٤ إلى ترجمته أي سلمته لزماني فإنه خطأ في روايته في الصواب [سج] بدلاً من [سي]

وأما ما وجد هذا المصنف [سج] في ترجمته فهو خطأ أيضاً .

وأما ما وجد في ترجمته [سج] فهو خطأ أيضاً .

وهذا هو من [سج] والصواب [سج] .

هذا وقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمته المذكورة للكتاب تبريراً لتصنيفه له
بمسد أن قام الحافظ الذهبي قبله بتصنيف كتابين في تذهيب واختصار كتاب
« تذهيب الكمال » للحافظ المزي ، قال : إن كتاب الكاشف مختصر جداً فتراجمه
إنما هي كالمعنوان ، وأما كتاب « تذهيب التذهيب » فقد أطال الذهبي العبارة
فيه ولم يزد على ما في التذهيب غالباً إلى آخر ما قل رحمه وهذا نص ما قاله :

« ولما نظرت في هذه الكتب وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالمعنوان
تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه ، ثم رأيت للذهبي كتاباً سماه
« تذهيب التذهيب » أطال فيه العبارة ، ولم يَعدْ ما في التذهيب غالباً ، وإن
زاد فني بعض الأحايين وفيات بالظن والتخمين أو مناقب لبعض المترجمين ،
مع إهمال كثير من التوثيق والتجريح اللذين عليهما مدار التضعيف
والنصحیح ، (١) .

والحقيقة التي لا مرية فيها أن كتاب « تذهيب التذهيب » للحافظ ابن
حجر كتاب قيمٌ محرر مفيد ، وقد بذل الحافظ ابن حجر فيه جهداً كبيراً
واضحاً ، وقد اختصر ما يستحق الاختصار ، وزاد ما يستحق الزيادة مما فات
الأصل ، وحرر وهذب واستعان - مع اطلاعه الواسع - بمسدد من المصنفات
في إخراج هذا الكتاب بشكل مرضي . فجزاه الله خيراً على صنيعه هذا ،
وأجزل مثوبته .

وهو أجود الكتب وأدقها بين الكتب التي عملت على اختصار وتذهيب
كتاب الحافظ المزي ، وعلى وجه الخصوص هو أجود من كتاب « تذهيب التذهيب »
للذهبي ، للميزات الكثيرة التي تميزه عنه التي أشار إليها ابن حجر في مقدمة
كتابه « تذهيب التذهيب » .

(١) مقدمة « تذهيب التذهيب » ص : ٣ .

وما قاله الحافظ عن كتاب «الكاشف» فقد ذكرت ما فيه قبل قليل.

وأما ما يقوله البعض في هذه الأيام من أن الحافظ ابن حجر قد اختصر كتاب المزي فأخل بكثير من مقاصده ، بل ربما بالغ بعضهم فقال لقد مسّخ ابن حجر كتاب المزي وأفسده ، محتجين بأن الحافظ ابن حجر قد حذف كثيراً من شيوخ وتلاميذ كثير من المترجمين ، وأن ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ له فائدة كبيرة لا تخفى على المشتغلين بالحديث وعلم الرجال . فالجواب أننا لا ننكر فائدة ذكر هؤلاء الشيوخ والتلاميذ ، لكن يقال إن موضوع الاختصار والتهديب هو هذا. وليس كل مراجع يستفيد من معرفة كل هؤلاء الشيوخ والتلاميذ، ومن أراد التوسع أو احتاج إلى معرفة بعضهم فليرجع إلى الأصل . إذ من المعروف أنه لا تنفي المختصرات عن أصولها في كل شيء ، ومن جهة ثانية فليس في الكتاب ما ينتقد إلا هذا . مع أن في اختصار كثير من الشيوخ والتلاميذ لبعض المترجمين وجهة نظر وليست خطأ وقع فيه ابن حجر ، وأخيراً فلو أنصف المرء فذكر حسنات الكتاب الكثيرة لاسيما حذفه كثيراً من الأحاديث الموالى التي أوردها المزي من روايته لأقره بأن عمل الحافظ ابن حجر في هذا الكتاب عمل نافع مشكور ، وأن الكتاب من خيرة الكتب في معرفة تراجم رجال الكتب الستة والله أعلم .

٧- تقريب التهذيب: هو كتاب مختصر جداً، اختصر فيه الحافظ ابن حجر كتابه «تهذيب التهذيب» في نحو سدس حجمه ، وذكر في مقدمته أن الداعي لتصنيف هذا الكتاب هو طلب بعض إخوانه منه أن يجرد له أسماء الأشخاص المترجمين في كتابه «تهذيب التهذيب» خاصة ، وأنه لم يجه إلى طلبه أولاً . ثم رأى إجابته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ، ثم ذكر طريقته في عرض ترجمة كل راوٍ ، وإليك ما قاله الحافظ نفسه نتقف على وصف الكتاب من تصوير مصنفه .

قال رحمه الله - بعد أن ذكر أنه لما فرغ من تصنيف كتابه « تهذيب التهذيب » ، وأنه وقع من طلبه الفن موقفاً حسناً ، وأنه طال إلى أن جاوز ثلث الأصل والثلث كثير - مايلي : « فالتمس مني بعض الإخوان أن أجرد له الأسماء خاصة ، فلم أؤثر ذلك لقلّة جدواه على طالبي هذا الفن ، ثم رأيت أن أجيبه إلى مسألته ، وأسعفه بطلبيته على وجه يحصل مقصوده بالإفادة ، ويتضمن الحسنى التي أشار إليها وزيادة ، وهي أنني أحكم على كل شخص منهم بحكم يشمل أصح ما قيل فيه ، وأعدل ما وصف به ، بألخص عبارة ، وأخلص إشارة ، بحيث لا تزيد كل ترجمته على سطر واحد غالباً ، يجمع اسم الرجل واسم أبيه وجده ، ومنتهى أشهر نِسْبَتِهِ ونَسَبِهِ ، وكنيته واقبه ، مع ضبط ما يشكّل من ذلك بالحروف ، ثم صفته التي يختص بها من جرح أو تعديل ، ثم التمرّيف بعصر كل راوٍ منهم بحيث يكون قائماً مقام ما حذفته من ذكر شيوخه والرواة عنه ، إلا من لا يُؤمّن لِنِسْبَتِهِ » (١) وقد مشى في كتابه هذا على النحو التالي :

وهذه مبرزة في الحاشية لتقريب التهذيب رحمه الحاشية

١ - ذكر جميع التراجم التي في « تهذيب التهذيب » ، ولم يقتصر على تراجم رواة الكتب الستة كما فعل الذهبي في « الكاشف » ، كما استعمل في ترتيب التراجم على الترتيب نفسه الذي مشى عليه في « التهذيب » .

٢ - رمز بالرموز التي ذكرها في « تهذيب التهذيب » نفسها إلا أنه غير رمز السنن الأربعة إذا كانت مجتمعة ، فقد رمز إليها في « التهذيب » بـ (٤) وفي هذا الكتاب بـ (عم) . كما أنه زاد رمزاً لم يكن في « التهذيب » وهو كلمة (تمييز) وهي إشارة إلى من

لم يذكر في « تهذيب التهذيب » ليست له رواية في المصنفات التي هي موضوع الكتاب .

والكامل في هذا سليم .

والله اعلم بالصواب
 مقدمة تقريب التهذيب ص : ٣ - ٤ .
 هذا خطأ لأنه أورد ذكر هذا المصنف في « تهذيب »

وهذه منيات الترتيب :- انه في غالب الأحيان يصحط في صياغة المصنفين
بالحروف وليس بالحركات .

وهذه منيات مع جمع الكتب في ثبوتها

٣ - ذكر مراتب الرواة في المقدمة ، وجعلهم محصورين في اثني عشرة مرتبة ، وذكر ألفاظ الجرح والتعديل المقابلة لكل مرتبة . فليكن في الأثر المراجع في هذا الكتاب أن ينتبه إلى هذه المراتب وما يقابلها في كل موضع من الألفاظ حتى لا يقع في لبس أو خطأ لأنه ربما اصطاح في هذا الكتاب بعضها اصطلاحاً خاصاً به في هذا الكتاب .

٤ - ذكر في مقدمة الكتاب أيضاً طبقات الرواة المترجمين وجعلهم في اثني عشرة طبقة أيضاً ، وينبغي لزماً معرفة تلك الطبقات قبل المراجعة في الكتاب حتى يعرف المراجع ذلك الاصطلاح الخاص بالمرجعين لابن حجر في هذا الكتاب .

٥ - زاد على التهذيب ، فصلاً في آخر الكتاب يتعلق ببيان المبهات من النسوة على ترتيب من روى عنهن رجالاً ونساءً . ولم يقصد ابن حجر في هذا دارحاضمة الترتيب والترتيب . إذ فصل النسوة بغير ترتيب بل على ما في الكتاب جيد مفيد كاف لطلبة العلم البتدئين في الفن لا سيما في موضوع الحكم على الشخص من حيث الجرح والتعديل فإنه يعطي المراجع عصاراة الأقوال فيه ، لكنه مضغوط جداً ، ويلاحظ عليه بشكل خاص عدم ذكره أي شيخ أو تلميذ للمترجم لهم في جميع الكتاب ، ولذلك يتميز كتاب « الكاشف » للذهبي ، وكتاب « الخلاصة » للخزرجي على كتاب الترتيب في هذا .

والله أعلم ، وهذا نموذج من التراجم :

- د عبد الله بن عاصم الحيماني ، بكسر المهملة وتشديد الميم ، أبو سعيد البصري ، صدوق ، من العائنة / ق .

- د القاسم بن الليث بن مسرور الرسغني ، أبو صالح ، زليل تيس ،

مقدمة :- بالنسبة لذكر من روى عنه الرجال مع أكتف يختلف الترتيب في الترتيب بالنسبة للرواة . مثلاً يذكر في الترتيب في ١٨٠ في ترتيب الأثر المراجع في هذا الكتاب .

ثقة ، من الثانية عشرة ، مات سنة أربع وثلاثمائة / س .

٨ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال :

ثم جاء الحافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي الأنصاري الساعدي المولود سنة ٩٠٠ فاختصر كتاب « تذهيب التهذيب » للذهبي سنة ٩٢٣ في كتاب « خلاصة تذهيب تهذيب الكمال » في مجلد كبير طبع سنة ١٣٠١ هـ بالطبعة الميرية بالقاهرة .

وقد قال مصنفه في مقدمته الصغيرة « وبعد : فهذا مختصر في أسماء الرجال اختصرته من « تذهيب تهذيب الكمال » وضبط ما يحتاج إلى ضبطه في غالب الأحوال ، وزدت فيه زيادات مفيدة ، ووفيات عديدة ، من الكتب المعتمدة والنقول المسندة . أسأل الله تعالى التوفيق والهدى إلى سواء الطريق بمنه وكرمه آمين ، (١) .

وقد مشى المصنف في هذا الكتاب على النحو التالي :

١ - ترجم للرواة المُخترَج لهم في الكتب الستة وأشهر مصنفات أصحابها التي ترجم الذهبي في تذهيبه لرجالها ، وجموع تلك المصنفات مع الكتب الستة الأصول خمسة وعشرون وهي المصنفات التي ذكرها المزي في « تهذيبه » نفسها .

٢ - ذكر رموز تلك المصنفات في المقدمة وعددها سبعة وعشرون رمزاً ، وهي الرموز التي ذكرها المزي ثم الذهبي في تذهيبه لكنه زاد عليها رمزاً آخر وهو كلمة « تمييز » (٢) وتذكر مع الراوي

(١) مقدمة الكتاب المذكور ص : ٢ .

(٢) المراد بالتمييز حيث ينفق اسم راويين واسم أبيهما وكان أحدهما من رجال الكتب التي ترجم لرواتها في هذا الكتاب ، والآخر ليس كذلك فذكره للتمييز بينها .

الذي ليس له رواية في المصنفات المترجم لرواتها في هذا الكتاب .

٣ - قسم الكتاب إلى كتابين ، الكتاب الأول ، وخصصه لتراجم الرجال ، والكتاب الثاني وخصصه لتراجم النساء . وقسم كتاب الرجال إلى قسمين وخاتمة ، فالقسم الأول جعله في ترتيبهم على الأسماء ، والقسم الثاني جعله في ترتيبهم على الكنى وجعله نوعين ، وأما الخاتمة فجعلها من ثمانية فصول :

الفصل الأول : فيمن عرف بابن فلان ولم يتقدم اسمه ، أو تقدم ولم يشتهر بهذه النسبة .

الفصل الثاني : فيمن تقدم اسمه .

الفصل الثالث : فيمن عرف بنسبه ، ولم يتقدم اسمه .

الفصل الرابع : فيمن عرف بنسبه وتقدم اسمه في الأسماء .

الفصل الخامس : في الألقاب .

الفصل السادس : فيمن لقب بكنيته .

الفصل السابع : فيمن لقب بِنِسْبِهِ .

الفصل الثامن : في المبهات .

ثم قسم كتاب النساء على نحو ما قسم كتاب الرجال إلا أنه جعل الخاتمة من ثلاثة فصول وهي :

الفصل الأول : فيمن عرفت بابنة فلان وفيه نوعان :

النوع الأول : فيمن لم يتقدم اسمها .

النوع الثاني : فيمن تقدم اسمها .

الفصل الثاني : في الألقاب .

الفصل الثالث : في المجهولات .

٤ - رتب الأسماء على الحروف لكنه ابتداءً بحرف الهمزة بمن اسمه أحمد ، وحرف الميم بمن اسمه محمد ، ثم قال داخل الحرف الواحد ، « من اسمه عمر ، وذكر كل من اسمه عمر ، وهكذا ... » وإذا كان اسم بعض الرواة لا يشاركه فيه أحد ، وضعه في فصل آخر الحرف ، وسمى ذلك الفصل « فصل التفريق » ولو وضعه في مكانه حسب ترتيب الحروف لكان أسهل على المراجع . وما عرفت الفائدة في عمله هذا !

٥ - زاد بعض التراجم على ما في كتاب الذهبي وهي التي يرمز إليها بكلمة « تمييز » كما تقدم .

٦ - وأما صياغته للترجمة فلم يلتزم فيها خطأ مميّنا كما فعل الحافظ ابن حجر في « التقريب » فأحياناً يذكر الجرح أو التوثيق ، وأحياناً يهمله ولا يذكر في المترجم له شيئاً من ذلك . وأحياناً يذكر وفاته وأحياناً لا يذكرها . وكثيراً ما يذكر عدة الأحاديث التي لصاحب الترجمة في الكتب التي أخرجت له .

والذي التزمه دائماً هو ذكر بعض شيوخه وبعض تلاميذه والغالب أنه يذكر بين الواحد والثلاثة في كل من الشيوخ والتلاميذ .

ولا يلخص أقوال الأئمة في الجرح والتعديل التي قيلت في صاحب الترجمة ، وإنما يذكر بعضها منسوبة لأصحابها كقوله « وثقة فلان » أو « ضعفه فلان » ، والظاهر أنه ينقل فيه الكلام الراجح عنده والله أعلم ، ولم ينص على

ذلك ولا على غيره من الامور المهمة في مقدمة الكتاب . ولو ذكره لكان أولى .

كلمة أخيرة في الكتاب :

لا شك أن الخزرجي رحمه الله تعالى قد بذل جهداً مشكوراً في تلخيص واختصار كتاب « تذهيب التهذيب » للذهبي ، لكن يلاحظ عليه أمران جديران بالاهتمام ، الأول منها عدم ذكره ما قيل من جرح أو تعديل في كثير من التراجم ، وهذا قصور واضح ، والتفريط فيه يحط من قيمة الكتاب العلمية لأن من الغايات الرئيسية للراجع في هذا الكتاب أن يعرف مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق . وأما الأمر الثاني ، فهو عدم ذكر تاريخ الوفاة في كثير من التراجم أيضاً ، وهذا النقص وإن لم يكن مثل الأمر الأول إلا أنه أمر ليس بالسهل أو غير المهم ، لذا فإن كتاب « الكاشف » للذهبي و « تقريب التهذيب » لابن حجر يتفوقان على هذا الكتاب بذكر مرتبة صاحب الترجمة من التجريح أو التوثيق ، وذكر سنة الوفاة .

هذا بالإضافة إلى أن الذهبي وابن حجر يخصصان أقوال أئمة الجرح والتعديل التي قيلت فيه ثم يأتيان بلفظ من عندهما يعطي هذا الشخص المرتبة التي يريان أنها تناسبه ، فهذا كالفقهاء الذين يستنبطون الأحكام من النصوص ، على حين أن الخزرجي ناقل فقط .

وهذه غادج من الكتاب :

١ - (خ ع) زيد بن أخزم بمجسمتين الطائي أبو طالب البصري الحافظ ، عن يحيى القطان وسلم بن قتيبة ومعاذ بن هشام ، وعنه (خ ع) وثقه أبو حاتم ، قتله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين .

٢ - (ت س) زيد بن ظبيان الكوفي ، عن أبي ذر ، وعنه ربه

ابن خراش .

٣ - (ع) عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي ، عن علي وعنه حباب
ابن أبي ثابت والحكم بن عتيبة ، وثقه ابن المديني وابن مدين ،
وتكلم فيه غيرهما . قال خليفة : مات سنة أربع وسبعين ومائة .

٤ - (د) عبد الرحمن بن قيس العتكي بشار ، أبو روح البصري ،
عن يحيى بن يعمر ، وعنه يحيى القطان .

و - التذكرة برجال العشرة : لابي عبدالله محمد بن علي الحسيني الدمشقي

(- ٧٦٥ هـ) .

هذا الكتاب يشتمل على تراجم رواة عشرة من كتب السنة ، وهي
الكتب الستة التي هي موضوع كتاب « تهذيب الكمال » للذبي . بالإضافة إلى
أربعة كتب لأصحاب أئمة المذاهب الأربعة وهي : « الموطأ » و « مسند الشافعي »
و « مسند أحمد » و « المسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خُسْرُو من
حديث أبي حنيفة » .

لكنه لم يذكر رجال بعض المصنفات التي لأصحاب الكتب الستة ، كما
فعل شيخه المزي وإنما اقتصر على رجال الكتب الستة فقط بالإضافة إلى رجال
الكتب الأربعة المذكورة ورمز لمالك (ك) وللشافعي (فع) ولأبي حنيفة
(فه) ولأحمد (ا) ولمن أخرج له عبد الله بن أحمد عن غير أبيه (عب)
وترك رموز الستة على حالها ، كما رمز لها المزي .

وغايته من هذا التصنيف أن يجمع أشهر الرواة في القرون الثلاثة الفاضلة
الذين اعتمد أصحاب المصنفات الستة المشهورة وأصحاب المذاهب الأربعة
المشهوره .

وهو كتاب جيد نافع ، توجد منه نسخ مخطوطة كاملة ، لكنه لم

ص (١) وسيد هذا أنه يكتب ، التي ألفت في القرون الثلاثة الأولى قد استوعبت
معظم السنة ، وأنه يكتب ، التي ألفت بعد القرون الثلاثة لم تزد على ما يكتب التي
ألفت من قبل إلا بالشيء اليسير .

يطبع إلى الآن .

(١) ز - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة : للحافظ ابن حجر العسقلاني .

هذا الكتاب أفرده الحافظ ابن حجر للرجال الموجودين في المصنفات
الحديثية المشهورة التي لأصحاب المذاهب الأربعة ، ممن لم يترجم لهم المزي
في تهذيبه .

وقد اطلع مؤلفه على كتاب « التذكرة » للحسيني واستفاد منه ، والتقط
منه تراجم الرجال الذين لم يترجم لهم المزي في تهذيبه . لكنه تمقبه في بعض
أوهام ، وزاد عليه تراجم تتبعها من كتاب « الغرائب عن مالك » الذي جمعه
الدارقطني ، وكتاب « معرفة السنن والآثار » لبيهقي ، وكتاب « الزهد »
لأحمد ، وكتاب « الآثار » لمحمد بن الحسن . والتي ليست في كتب أصحاب
المذاهب الأربعة التي ذكرها الحسيني .

وترك الرموز للأئمة الأربعة على ما اختاره الشريف الحسيني في كتابه
« التذكرة » وزاد رمزاً واحداً هو « هب » وهو رمز لكل راوٍ استدركه
نور الدين الهيثمي على الحسيني في كتابه « الأكمال » عن من في مسند أحمد من
الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال .

وقد قال مؤلفه في مقدمته : « .. وبانضمام هذه المذكورات يصير
(تعجيل المنفعة) إذا انضم إلى رجال (التهذيب) حاوياً إن شاء الله تعالى
لغالب رواة الحديث في القرون الفاضلة إلى رأس الثلاثمائة » (١) وهو كما قال
رحمه الله وأثابه ، والحافظ الحسيني وأمثالها من علماء المسلمين .

(١) تعجيل المنفعة : ص : ١٢ ، وانظر المقدمة كلها من ص : ٨ - ١٢ فانها مفيدة
في التعريف بالكتاب . هذا وقد طبع الكتاب بمصر ، وعني بنشره وتصحيحه
وتحقيقه السيد عبد الله هاشم يماني سنة ١٣٨٦ هـ .

خاتمة :- فاحصه خطأ :- فاحصه تصيد الترك -
 كثير خطأ :- كثير تصيد لضعف
 من حفظ :- تصيد علت خطأ كما قال حافظ ضي هدي إماري
 ٥ - المصنفات في الثقات خاصة ✓

هذا النوع من المصنفات في الرجال ، أفرده مؤلفوه لتراجم الثقات من رواة الحديث ، ولم يذكروا في هذه المصنفات غير الرواة الثقات ، وإفراد الثقات من الرواة في مصنف مستقل عمل جيد من علماء الجرح والتعديل . يسر على الباحث معرفة الرواي الثقة من أقرب طريق .

والمصنفات في هذا النوع ممتدة ، أشهرها .

أ - كتاب الثقات : لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح الميجلي (- ٢٦١ هـ) (١) . رجوعاً ولصحة عرضاه صنف في هذا الموضوع .

ب - كتاب الثقات : لحمد بن أحمد بن حبان البُستي (- ٣٥٤ هـ) .

وقد رتبته مؤلفه على الطبقات ، ثم رتب أسماء كل طبقة على حروف المعجم داخل تلك الطبقة . وقد جملة من ثلاثة أجزاء . جمل الجزء الأول طبقة الصحابة ، والجزء الثاني لطبقة التابعين ، والجزء الثالث لطبقة أتباع التابعين .

هذا وينبغي التنبيه إلى أن توثيق ابن حبان من أدنى درجات التوثيق ، قال العلامة الكتاني عن هذا الكتاب : « إلا أنه ذكر فيه عدداً كثيراً ، وخلقاً عظيماً من الجاهلين الذين لا يعرف هؤلاء غيرهم أحوالهم ، وطريقته فيه أنه

(١) لم يصلنا أصل الكتاب . وإنما وصل إلينا ترتيبه للشمسي ، فقد رتبته على حروف المعجم . وبدأه بمن اسمه أحمد ، ولا زال الترتيب مخطوياً ، وهو في / ٦٧ / ورقة ، انظر فهرس المخطوطات الصورة لمعهد المخطوطات التابع للجامعة العربية - قسم التاريخ ٢ / ٩١ - ٩٢ .

يذكر من لم يعرفه بجرح ، وإن كان مجهولاً لم يعرف حاله ، فينبغي أن يتنبه لهذا ، ويعرف أن توثيقه للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق ، وقد قال هو في أثناء كلامه : والعدل من لم يُعترف منه الجرح ؛ إذ الجرح ضد العدل ، فمن لم يعرف بجرح فهو عدل حتى يتبين ضده ، اهـ ، هذه طريقته في التفرقة بين العدل وغيره ، وواقفه عليها بعضهم ، وخالفه الأكتون ، (١) .

٣ - تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم : لعمر بن أحمد بن شاهين . (- ٣٨٥ هـ) .

وقد رتبته مؤلفه على حروف المعجم ، واقتصر في الترجمة على اسم الشخص واسم أبيه ونقل أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه . وربما ذكر بعض شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة (٢) .

٦ - المصنفات في الضعفاء خاصة

هذا النوع من التصنيف في تراجم الرواة ، أفرده مؤلفه للضعفاء خاصة ، وقد كان عدد المصنفات فيه أكثر بكثير من المصنفات في تراجم الثقات خاصة ، وذلك لأن كثيراً من المصنفات في الضعفاء قد اشتملت على كل من تكلم فيه ، وإن لم يكن ضعيفاً حقاً ، وما أكثر من تكلم فيه ، ومن هذه المصنفات :

(١) الرسالة المستطرفة ص : ١٤٦ . هذا وقد طبع الكتاب بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بميدو آباد الدكن في الهند .

(٢) لم يطبع الكتاب ، وإنما توجد منه نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ، ويتألف من ٩٣/ ورقة ، ومنه صورة في معهد المخطوطات بالقاهرة .

أ - الضعفاء الكبير : للبخاري .

ب - الضعفاء الصغير : للبخاري أيضاً ، وهو مرتب على حروف المعجم ،
بالنسبة للحرف الأول من الاسم فقط .

ج - الضعفاء والمتروكون : للنسائي ، وهو مرتب على حروف المعجم ، بالنسبة
للحرف الأول من الاسم فقط . هذا ويُعدُّ النسائي من المتشددین
في جرح الرجال .

د - كتاب الضعفاء : لأبي جعفر محمد بن عمرو المقيسي (- ٣٣٣ هـ) ،
وهو كتاب كبير ، ترجم فيه مؤلفه لأنواع كثيرة من الضعفاء
والمنسويين إلى الكذب والوضع .

هـ - معرفة الجروحين من المحدثين : لأبي حاتم محمد بن أحمد بن حبان البستي
(- ٣٥٤ هـ) وهو مرتب على حروف المعجم ، وقد قدم له مؤلفه
بمقدمة نفيسة ، ذكر فيها أهمية معرفة الضعفاء ، وجواز الجرح ،
وما يتعلق بذلك ... كما بين طريقته في تصنيف كتابه ، ويعتبر ابن
حبان من المتشددین في الجرح أيضاً .

و - الكامل في ضعف الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عديّ الجرجاني
(- ٣٦٥ هـ) وهو كتاب كبير واسع ، ذكر فيه مؤلفه كل من
تكلم فيه ، وإن كان الكلام فيه مروداً ، وقدم للكتاب بمقدمة
طويلة جيدة ، ورتب التراجم على حروف المعجم .

ز - ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للذهبي .

هذا الكتاب من أجمع الكتب في تراجم الجروحين . كما قال الحافظ

ابن حجر (١) . فقد اشتمل على / ١١٠٥٣ / ترجمة كما هو في النسخة المطبوعة [التي رقت تراجمها ، وإن كررت بمص الأترجم كما إذا ذكر الشخص في فصل الأنساب ، وهو مذكور في الأسماء . وهو كتاب يشبه إلى حد ما كتاب الكامل لابن عدي من حيث المنهج . فقد ذكر فيه الذهبي كل من تُسكَّم فيه ، وإن كان ثقة ، وإنما يذكر مثل هؤلاء للدفاع عنهم ورد الكلام الموجه إليهم ، وقد قدم للكتاب مقدمة بين فيها منهجه ، وذكر بأنه صنفه بـمد كتابه المغني في الضملاء ، وأنه طوّل فيه العبارة ، وزاد فيه عدة أسماء على (المغني) ، ثم ذكر أنواع الرجال المتكلم فيهم ممن احتواهم هذا الكتاب إلى آخر ما فيها .

وقد رتب كتابه على حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، ورمز على اسم الرجل من أخرج له في كتابه من الأئمة الستة برموزهم المشهورة ، فإن اجتمعوا على إخراج رجل فالرمز له (ع) وإن اتفق عليه أرباب السنين الأربعة فالرمز (عو) .

وقد سرد أسماء الرجال والنساء على حروف المعجم ، ثم كنى الرجال ، ثم من عُرِف بأبيه ثم من عرف بالنسبة أو اللقب ، ثم مجاهيل الاسم ، ثم في النسوة المجهولات ، ثم كنى النسوة ، ثم فيمن لم تُسَمَّ .

والكتاب مفيد جداً ، وهو من أجود الكتب والمصادر في معرفة الرواة المتكلم فيهم (٢) .

(١) في مقدمة « لسان الميزان » ٤/١ .

(٢) وقد طبع الكتاب أكثر من مرة ، وآخر طبعة هي طبعة عيسى الباني الحلبي بتحقيق علي محمد البجاوي وذلك سنة ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م في أربعة مجلدات .

ح - لسان الميزان : للحافظ ابن حجر المسقلاني .

هذا الكتاب التقط فيه مؤلفه من كتاب « ميزان الاعتدال » التراجم التي ليست في كتاب « تهذيب الكمال » وزاد عليها جملة كثيرة من التراجم المتكلم فيها .

فما زاده من التراجم جعل أمامه رمز (ز) وما زاده من « ذيل الحافظ العراقي على الميزان » رمز أمامه (ذ) إشارة إلى أنه من ذيل شيخه العراقي .

ثم إن ما زاده من التنبيهات والتحريرات في أثناء بعض التراجم التي التقطها من « ميزان الاعتدال » للذهبي ، ختم كلام الذهبي بقوله (انتهى) وما بعدها فهو كلامه (١) .

ثم إن المؤلف عاد فجرد الأسماء التي حذفها من « الميزان » ثم سردها في فصل ألقه في آخر الكتاب ليكون الكتاب مستوعباً بجمع الأسماء التي في « الميزان » كما قال (٢) .

وقد قال المؤلف رحمه الله في أوله - هذا الفصل : « فصل في تجريد الأسماء التي حذفها من الميزان اكتفاء بذكرها في « تهذيب الكمال » وقد جمعت لها علاماتها في التهذيب ، ومن كتبت قبائله (صح) فهو من تكلم فيه بلا حجة . أو صورة (مخ) فهو مختلف فيه ، والعمل على توثيقه ، بين

(١) انظر مقدمة « لسان الميزان » ٤/١ .

(٢) انظر لسان الميزان : ٤٩٨/٦ .

(كذا ذلك) فضعيف على اختلاف مراتب الضعف (١) ، ومن كان منهم زائداً على من اقتصر عليه الذهبي في (الكاشف) ذكرت له ترجمة مختصرة لينتفع بذلك من لم يحصل له (تهذيب الكمال) وبالله التوفيق ، (٢) .

ثم قال رحمه في آخر هذا الفصل : « آخر التجريد ، وفايدته أمران ، الأول : الإحاطة بجميع مَنْ ذكرهم المؤلف في الأصل (٣) ، والثاني : الإغاثة لمن أراد الكشف عن الراوي ، فإن رآه في أصلنا فذاك ، وإن رآه في هذا الفصل ، فهو إما ثقة ، وإما مختلف فيه ، وإما ضعيف . فإن أراد زيادة بسط نظر في (مختصر التهذيب (٤)) الذي جمعته ، ففيه كل ما في (تهذيب الكمال) للمزي من شرح حال الرواة وزيادة عليه ، فإن لم يحصل له نسخة منه (فتذهيب التهذيب) للذهبي فإنه حسن في بابه ، فإن لم يجده لا هنا ولا هنا فهو إما ثقة أو مستور (٥) » .

هذا وقد رتب التراجم على حروف المعجم ، ثم بعد انتهاء الأسماء ذكر

(١) لقد حذف ناشرو الكتاب كل هذه الرموز المهمة جداً ، كما حذفوا قبل ذلك غيرها من الرموز الأخرى ، فما أدري ما السبب ؟!... فصار .رد الأسماء في هذا الفصل شبه لا شيء .

(٢) لسان الميزان ٦ / ٤٩٨ .

(٣) أي في كتاب « ميزان الاعتدال » .

(٤) السمي « تهذيب التهذيب » .

(٥) لسان الميزان ٦ / ٨٦٦ . قلت : قد أبدع الحافظ ابن حجر رحمه الله التبعة ، فما الذي يجوجنا ويوجهه إلي كل هذا ، وبسط الكلام الموجود في أصل الذهبي قد استبعدناه وحذفناه ، فلو عدنا إليه لوجدنا طلبتنا ووفرنا على أنفسنا عناء البحث هنا وهناك والله أعلم .

الكنى ورتبها على الحروف أيضاً ، ثم المهبات ، وقد قسمهم إلى ثلاثة فصول ،
الأول المنسوب ، والثاني من اشتهر بقبيلة أو صنعة ، والثالث من ذكر
بالإضافة .

وقد طبع الكتاب في ستة أجزاء ، طبعته دائرة المعارف العثمانية في
الهند سنة ١٣٢٩ هـ .

٧ - المصنفات في رجال بلاد مخصوصة

هذا النوع من المصنفات التزم فيه مؤلفوه ترجمة رجال العلم والفكر
ومشاهير الرجال من الشعراء والأدباء والرياضيين وغيرهم في بلدة أو مدينة
بمينا . سواء من كان من أهلها الأصليين أو من وفد إليها وأقام فيها . ووجهوا
عنايتهم بالدرجة الأولى لتراجم رجال الحديث فكان لتراجم المحدثين ورجال
الحديث في هذه الكتب الحظ الأكبر ، لذا تمثرت مرجعاً من المراجع في تاريخ
الرجال ، ومعرفة المقبول منهم أو الضعيف .

وقد صنفت كتب كثيرة في هذا . وسأقتصر على ذكر ما طبع منها
باختصار .

أ - تاريخ واسط (١) : لأبي الحسن أسلم بن سهل المشهور بـ «بجشستل»
الواسطي (- ٢٨٨ هـ) . طبع بتحقيق كوركيس عواد

ب - مختصر طبقات علماء إفريقية وتونس (٢) : صاحب الأصل أبو العرب

(١) طبع بمطبعة المعارف في بغداد . بتحقيق كوركيس عواد سنة ١٩٦٧ م .

(٢) نشرته الدار التونسية للنشر ، بتحقيق علي الثاني ونعم حسن اليافي سنة ١٩٦٨ م .

محمد بن أحمد القيرواني (- ٣٣٣ هـ) . وقد اختصره أبو عمر
أحمد بن محمد المافري الطلمنكي (- ٤٢٦ هـ) .

ج - تاريخ الرقة (١) : لمحمد بن سعيد القشيري (- ٣٣٤ هـ) .

د - تاريخ داريا (٢) : لأبي عبد الله عبد الجبار بن عبد الله الخـولاني
الداراني (- ٣٧٠ هـ) .

هـ - ذكر أخبار أصبهان (٣) : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني
(- ٤٣٠ هـ) .

و - تاريخ جرجان (٤) : لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي
(- ٤٢٧ هـ) .

ز - تاريخ بغداد (٥) : لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي
(- ٤٦٣ هـ) .

وأكثر هذه الكتب مرتب على حروف المعجم .

-
- (١) طبع الكتاب بمطابع الاصلاح في مدينة حماة بتحقيق طاهر النعساني .
 - (٢) طبعه المجمع العلمي العربي بدمشق . بمطبعة الترقى . بتحقيق سعيد الأفغاني سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
 - (٣) طبع في ليدن ، بمطبعة بريل سنة ١٩٣١ م كما طبع بجيدر آباد الدكن بالهند .
 - (٤) طبعته دائرة المعارف العثمانية في الهند بتحقيق عبد الرحمن المعالي ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م .
 - (٥) طبع بمطبعة السعادة في مصر ونشره الخانجي ويقع في ١٤ مجلداً ، ويضم /٧٨٣١/ ترجمة منها /٥٠٠٠/ ترجمة خاصة بالمحدثين ،

الفصل الثالث

مراحل دراسة الأمانيد

مراحل دراسة الأسانيد

نمبر : ١

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها ، لأن الجهابذة من أئمة الحديث ونقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تأمّنين مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الفاضلة ، لذا فقد كفينا مؤنة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها ، وأعطوا حكمهم على تلك الأسانيد والمتون ، فلا حاجة إذن لاعادة البحث فيها ، وإلا صرنا كمن يكيل البحر ! فلا هو بمستطيع ولا مستفيد شيئاً .

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها - ومتونها أيضاً - ما يلي :

١ - الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما « أي صحيحي البخاري ومسلم » .

فقد التزم البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى لإخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء أو مستروكين ، كما أنها خالية من العلل القادحة الخفية التي تقدر في صحة الحديث .

فوجد الحديث في أحد الصحيحين يكفي للحكم على صحة الحديث ، ولا حاجة إلى البحث في إسناده ، لأن الغاية من البحث في الإسناد إنما هو

الوصول إلى معرفة صحة الحديث أو عدم صحته .

ولا تنفرت بما يثيره بعض الناس - بلسم البحث العلمي أو غير ذلك من الشعارات - في هذه الأيام من أنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين أو أحدهما ، ويمزون ذلك إلى نتيجة بحتمهم العلمي الذي توصلوا إليه ، حسب قواعد أصول الحديث وعلومه ، أو إلى مخالفة تلك الأحاديث للعقل - أي عقولهم - أو لتعاليم الطب (١) . أو لقواعد بعض العلوم الكونية المسلمة عندهم أو غير ذلك من التعليلات .

فهؤلاء إما أشخاص لهم إلمام بالحديث وعلومه أرادوا إظهار أنفسهم بأنهم علماء كبار عندهم المقدرة العالية التي تمكنهم من أن يتعقبوا أئمة الحديث وبيّنوا أخطأهم . ولسان حال هؤلاء كما قال الشاعر :

ولاني وإن كنتُ الأخيرَ زمانه لآت بما لم تستطعهُ الأوائل

وإما أشخاص مستأجرون من قبل أعداء الاسلام . وأكثر هؤلاء ليس عندهم علم بالحديث وعلومه ؛ فهؤلاء يقولون ما يقولون ابتغاء الكسب الحرام ، فيكتبون ما يكتبون من المقالات المنمقة ، والكتب ذات العناوين الخادعة . التي ظاهرها فيه الرحمة ، وباطنها من قبيلته العذاب ، ويدسون في ثناياها من السموم والافتراءات باسم خدمة السنة وتخليصها من الشوائب ، فويل لهؤلاء مما كفت أيديهم ، وويل لهم مما يكسبون .

(١) كرد حديث غمس الذباب قبل نزعهِ وإلقائه ، إذا سقط في الشراب ، بحجة أنه مخالف لتعاليم الطب . أو أن النبي قاله بصفته البشرية ، لا على أنه من الوحي ... وكل ذلك من هوسات العتل ووساوس الشيطان للطعن في السنة والتفكك من أحكامها .

فتارة يسمون كتبهم باسم « أضواء على السنة المحمدية ، أو دفاع عن الحديث (١) » ، وأخرى يسمونها « الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها (٢) » . وهي في الحقيقة ظلمات بعضها فوق بعض ، نسأل الله العافية وحسن العاقبة .

وإليك بعض نصوص الأئمة في أن الأحاديث الموجودة في الصحيحين كلها صحيحة ولا تحتاج إلى نظر أو بحث :

أ - قال النووي رحمه الله في مقدمة شرحه على صحيح مسلم : « وإنما يفترق الصحيحان وغيرها من الكتب في كون ما فيها صحيحاً لا يحتاج إلى النظر فيه ، بل يجب العمل به مطلقاً ، وما كان في غيرها لا يعمل به حتى يُنظر وتوجد فيه شروط الصحيح (٣) » .

ب - قال ابن الصلاح في كتابه (علوم الحديث) : « وهذه نكتة نفيسة نافعة ومن فوائدها : القول بأن ما انفرد به البخاري أو مسلم

(١) كتاب سود صفحاته شخص يسمى « محمود أبو رية » وطبعه بمصر الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م وقد رد عليه علماء كثيرون ، منهم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة في كتاب سماه « ظلمات أبي رية » والشيخ عبد الرحمن الملطي في كتاب سماه « الأنوار الكاشفة » .

(٢) كتاب افتتحت تسيطر مفترياته يدا من سمى نفسه « السيد صالح أبو بكر ، وطبع في مصر سنة ١٩٧٤ م وزعم فيه أن في صحيح البخاري / ١٢٠ / حديثاً مكذوباً من الاسرائيليات ، سود الله وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه . وأتى بكلام لا أثر فيه لعلم ولا دين ، ولو كان للسنة النبوية من يحميها لما أقدم هذا للأجور الآثم على هذا العمل الخبيث .

(٣) مقدمة شرح صحيح مسلم ٢٠/١ .

مندرج في قبيل ما يُقطع بصحته ، لتاتي الأمة كل واحد من كتابيها بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق (١) .

فابن الصلاح لم يكتف بأن الأحاديث التي في الصحيحين صحيحة فقط ، وإنما قال : بأنه مقطوع بصحتها ، وهذا العمري زيادة في التأكيد على صحتها وأنه لا يتطرق لصحتها أدنى ريب ولا يظن أحد أن ابن الصلاح وحده هو الذي قال بهذا القول ، لقد وافقه على قوله هذا عدد من الأئمة المتقدمين ، بل هو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة .

قال الحافظ ابن كثير في (اختصار علوم الحديث) : - بعد أن نقل عن ابن الصلاح قوله المذكور - « قلت وأنا مع ابن الصلاح فيما عول عليه ، وأرشد

(١) علوم الحديث ص : ٢٥ . وأما قوله بعد ذلك : «سوى أحرف يسيرة تسلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره ، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن » . فلا يتوهم أحد أن ابن الصلاح يقصد بذلك أنه يوجد في الصحيحين أحاديث يسيرة ضعيفة ، وإنما مراده أن أحاديث يسيرة انتقد بعض الحفاظ رجالاً في أسانيدنا فخرجت عن كونها في المرتبة العليا من الصحيح في نظر من انتقدها من الحفاظ . فاستثبت من كونها مقطوعاً بصحتها ، لا من كونها صحيحة ، وذلك لأنه لم يقع الاجماع على تلقياها بالقبول على الوجه الذي سبق ، بدليل ما نقله الحافظ السخاوي في (فتح المغيث) عن أبي إسحاق الاسفرائيني أنه قال : « أهل الصنعة يجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بصحة أصولها وموتونها ، ولا يحصل الخلاف فيها بحال ، وإن حصل فذلك اختلاف في طرقها ورواتها » انظر فتح المغيث للسخاوي ١ / ٤٧ . إذن فالاجماع في نهاية الأمر حاصل على القطع بصحة أصول وموتون الأحاديث التي في الصحيحين . والخلاف في السير منها ليس في تصحيحها أو عدم ثبوتها ، وإنما في أمور فنية يعرفها أهل الفن ، فكل ما يشار الآن من القول بأنه يوجد بعض الأحاديث الضعيفة في الصحيحين انا هو تشويش بليلة أفكار الناشئة والباحثين .

إليه ، والله أعلم . (حاشية) ثم وقفتُ بعد هذا على كلام لشيخنا العلامة ابن تيمية ، مضمونه : أنه نقل القناع بالحديث الذي تلقته الأمة بالقبول عن جماعات من الأئمة ، منهم القاضي عبد الوهاب المالكي ، والشيخ أبو حامد الإسفرائيني ، والقاضي أبو الطيب الطبري ، والشيخ أبو إسحاق الشيرازي من الشافعية ، وابن حامد وأبو يعلى بن الفراء وأبو الخطاب وابن الزاغوني ، وأمثالهم من الحنابلة ، وشمس الأئمة السرخسي من الحنفية ، قال : « وهو قول أكثر أهل الكلام من الأشعرية وغيرهم ، كأبي إسحاق الإسفرائيني ، وابن فورك ، قال : وهو مذهب أهل الحديث قاطبة ، ومذهب السلف عامة ، وهو معنى ما ذكره ابن الصلاح استنباطاً ، فوافق فيه هؤلاء الأئمة (١) .

٢ - «هُدَايَةُ النَّبِيِّ فِي كِتَابِ التُّزْمَتِ صَحُّهُ :

والكتب التي التزمت إخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها :

أ - الزيادات والتبئات التي في المستخرجات على الصحيحين :

وذلك لأن أصحاب المستخرجات يروون تلك التبئات لأحاديث الصحيحين أو الزيادات عليها بأسانيد صحيحة

قال ابن الصلاح : « وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم ، ككتاب أبي عوانة الإسفرائيني ، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي ، وكتاب أبي بكر البرقاني ، وغيرها ، من تمة لمخدوف ، أو زيادة شرح ، في كثير من أحاديث الصحيحين ، (٢) .

(١) الباعث الحديث من : ١٧ .

(٢) علوم الحديث من : ١٧ . أي وكذلك يكفي في تصحيح ما يوجد في الكتب المخرجة . . . من تمة الخ .

ب - صحيح ابن خزيمة :

(١) وهذا الكلام
إن وجود الحديث في صحيح ابن خزيمة كافٍ للحكم عليه بالصحة، ^(١) فيه نظر طارئة (ب)
لأن مؤلفه التزم أن يجمع في هذا الكتاب الأحاديث الصحيحة فقط . خزيمة نفسه
قال ابن الصلاح : « ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من الأحاديث على
اشترط منهم الصحيح فيما جمعه ، ككتاب ابن خزيمة » (١) . صحيحه ، نظراً
وقال السيوطي : « صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح
ابن حبان ، لشدة تحريه ، حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى ^{صراحة} ^{بأنه} يقول
كلام في الإسناد ، فيقول : إن صح الخبر ، أو إن ثبت كذا ، ولو لم ^{تصح} ^{الخبر} التزم
ونحو ذلك » (٢) .
الصحة لما قال هذا
الكلام نثبت .

ج - صحيح ابن حبان :

وهو المسمى بـ « التقاسيم والأنواع » .

وقد قيل : إن أصح من صنف في الصحيح بعد الشيخين ، ابن
خزيمة فإن حبان ، لكنه متساهل في التصحيح ، لكن تساهله
ليس كتساهل الحاكم ، فإن غاية أنه يسمى الحسن صحيحاً كما
قال الحازمي ، وذلك لأنه متساهل في شروط التوثيق (٣) .

(١) علوم الحديث ص : ١٧ أي يكفي في تصحيح الحديث كونه ... الخ كما يدل
عليه السياق .

(٢) تدريب الراوي ١ / ١٠٩ .

(٣) انظر تدريب الراوي ١ - ١٠٨ .

د - صحيح ابن السكن (١) :

ويسمى بـ « الصحيح المنتقى » ، وبـ « السنن الصحاح المأثورة » عن رسول الله ﷺ ، وهو كتاب محذوف الأسانيد ، وقد جمعه مؤلفه أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام ، ضمنه ما صح عنه من السنن المأثورة (٢) .

هـ - المستدرک علی الصحيحین للحاکم :

قال ابن الصلاح : « واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما الصحيحين ، وجمع ذلك في كتاب سماه « المستدرک » أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين قد أخرجنا عن رواته في كتابها ، أو على شرط البخاري وحده ، أو على شرط مسلم وحده ، وما أدى إليه اجتهاده إلى تصحيحه ، وإن لم يكن على شرط واحد منها .

وهو واسع الخطو في شرط الصحيح ، متساهل في القضاء به ، (٣) وقيل في سبب تساهله إنه كبر فاعتزته غفلة ، وقيل إنه عاجلته المنية قبل أن يبيض أكثره ، فلم يتيسر له تنقيحه .

قال بدر الدين بن جماعة : « إنه يُتبع ويحكم عليه بما يليق بحاله

(١) ابن السكن هو الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السكن البغدادي ،

نزيل مصر (- ٥٣٥٣) .

(٢) انظر الرسالة المستطرفة ص : ٢٥ .

(٣) علوم الحديث ص : ١٨ .

من الحسن أو الصحة أو الضعف وهذا هو الصواب ، (١) .

وقد تتبع الذهبي كثيراً من الأحاديث التي حكم عليها الحاكم بالصحة، وحكم عليها بما يليق بحالها فأقر الحاكم على تصحيح بعضها ، ولم يقره على البعض الآخر ، فحكم عليها بالحسن أو الضعف والنعارة ، بل وحكم على بعضها بالوضع .

لكن بقي من أحاديث المستدرک أحاديث سكت عنها الذهبي ، وهي بحاجة إلى تتبع وحكم بما يليق بحالها (٢) .

٣ - الأحاديث التي نص الأئمة المتعمدون على تصحيحها :

وذلك في كتب السنة المعتمدة المشتهرة ، كسنن أبي داود ، وجامع الترمذي ، وسنن النسائي ، وسنن الدارقطني ، بشرط أن ينص المؤلف فيها على صحة تلك الأحاديث ، ولا يكفي مجرد وجودها فيها ، لأن مؤلفيها لم يلتزموا بإخراج الصحيح وحده فيها .

أو ينص على صحتها أحد الأئمة، وينقل عنه ذلك بإسناد صحيح، كما في مسؤالات أحمد بن حنبل ، ومسؤالات ابن معين وغيرهما ، فمثل هذا النص كافٍ في تصحيح الحديث (٣) .

(١) انظر التقييد والايضاح ص : ٣ .

(٢) راجع التعليقة رقم (١) صفحة ١١٧ من هذا الكتاب .

(٣) انظر التقييد والايضاح ص : ٢٨ .

٤ - الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها :

هناك كثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها ، وحكوا عليها بما يليق بجالتها ، وبينوا مراتبها ، من الحسن أو الضعف أو التكرار أو الوضع . وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث ، ولم يكن معروفاً بالتساهل في حكمه ، فإننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها ، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها ، وذلك مثل الأحاديث التي حسنها الترمذي أو ضعفها ، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع (١) .

(١) ولا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نبحث في أسانيدها أبداً ، بل إن ذلك من حق المتكهن في هذا الفن لا سيما إذا وجد للأئمة كلاماً متعارضاً في الحكم على بعض الأحاديث أو لاح له ما يعارض ذلك الحكم . فلا بأس بالبحث والتحقق من حكم سابق على حديث وبخاصة إذا كان ذلك الحكم صادراً عن شخص موصوف بالتساهل كابن الجوزي في الحكم على كثير من الأحاديث بالوضع . لكن أعود فأؤكد بأن ذلك لمن تمكن في هذا العلم وقويت معرفته ، وليس ذلك لكل ذي متطفل . ويحسن بهذه المناسبة أن أقل ما نقله السخاوي في (فتح المغيب) تعليقا على كلام ابن الصلاح الذي لا يرى التصحيح من حق المتأخرين في زمنه فإبداه ، قال السخاوي :

« ولعل ابن الصلاح اختار حسم المادة مثلا يتطرق اليه بعض المتشبهين بمن يزاحم في الوثوب على الكتب التي لا يبتدي للكشف منها ، والوظائف التي لا تبرأ ذمته بمباشرتها .

وللحديث رجال يعرفون به وللدواوين كتاب وحساب

ولذلك قال بعض أئمة الحديث في هذا المحل : الذي يطلق عليه اسم المحدث في عرف المحدثين أن يكون كتب وقرأ وسمع ووعى ، ورحل الى المدائن والقرى ، وحصل أصولاً ، وعلق فروعاً من كتب المسانيد والعلل والتواريخ التي تقرب من ألف تصنيف ، =

- حاجتنا إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق الحكم عليها -

نحن في حاجة ماسة الآن إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها .

وهي كثيرة جداً ، فعلى العلماء المشتغلين بالحديث المخلصين أن يشعروا عن ساعد الجد ، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة ، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث صنّفه الأئمة الأقدمون ، وضاعت أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث ، فيتبّع ما فيه من الأحاديث ، فيدرس أسانيدها . ويحكم عليها بما يليق بمجالها ، وبذلك العمل الجليل يكون قد قدموا خدمة جلييلة للسنة النبوية المطهرة ، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بمد كتاب الله العزيز .

ولعل بعض الجامعات الإسلامية التي تلهج بخدمة الكتاب والسنة تتبنى مثل هذه المشروعات العلمية ، فتكون بمن قال ففعل .

طريقة دراسة الإسناد

بما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا على أن شروط الحديث الصحيح خمسة وهي :

= فإذا كان كذلك فلا ينكر له ذلك . وأما إذا كان على رأسه طيلسان ، وفي رجليه نعلان وصحب أميراً من أمراء الزمان . أو من تحلى بلؤلؤ ومرجان . أو بثياب ذات ألوان ، فحصل تدريس حديث بالافك والبهتان ، وجعل نفسه لعبة للصبيان ، لا يفهم ما يقرأ عليه من جزء ولا ديوان فهذا لا يطلق عليه اسم محدث بل ولا إنسان . وانه مع الجهالة آكل حرام . فان استحلّه خرج من دين الإسلام انتهى ، انظر فتح المغيب للسخاوي . ٤١ / ٤٠ / ١

- ١ - المدالة في الرواة .
- ٢ - الضبط في الرواة .
- ٣ - الاتصال في السند .
- ٤ - عدم الشذوذ في السند والتمن .
- ٥ - عدم العلة في السند والتمن .

فان دراسة الاسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الاسناد أو تحقق بعضها ، ليُبيّن الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة ، وتُعرّف مرتبته .

لذلك فان أول عمل نبدأ به لدراسة الاسناد - في ضوء ما تقدم - هو البحث في تراجم رجال الاسناد ، لمعرفة ما قاله علماء الجرح والتعديل في عدالتهم وضبطهم ، وهذا ما يحقق لنا معرفة وجود الشرط الاول والثاني في الاسناد أو عدم وجودها .

كيفية اخراج الترجمة

مر بنا فيما سبق في بحث « أنواع الكتب المؤلفة في الرجال ، أن أئمة الحديث صنّفوا مصنفات كثيرة في تراجم الرواة ، وجمّلوها على أنواع متمسدة في الترتيب والتبويب ، أو في شمولها للرواة عامة ، أو اقتصرها على رواية مخصوصين بكتب معينة ، أو على تراجم الثقات فقط ، أو الضعفاء فقط وما إلى ذلك .

لذا فان على الباحث الذي يريد إخراج الترجمة لراوي من الرواة أن ينظر فيما إذا كانت لديه معلومات سابقة عن هذا الراوي من مثل أنه أحد رجال الكتب الستة ، أو ممن تُكلم فيه ، أو من بلدة بينها أو من طبقة بينها .

ليسهل عليه - في ضوء تلك المعلومات - أن يتناول الكتاب الذي يوصله إلى ترجمة ذلك الراوي بأقرب وقت وأيسر طريق .

وإذا لم يكن لديه أية معلومات عن هذا الراوي فبإمكانه الوصول إلى ترجمته في كتب التراجم من معرفة اسمه فقط ، لأن غالب كتب التراجم ذكرت أسماء الرواة على ترتيب حروف المعجم بالنسبة للاسم واسم الأب ، فيبحث عنه في بعض كتب التراجم ، فإن لم يجده يبحث عنه في كتاب آخر ، وهكذا حتى يجده .

مثال لدراسة الاسناد عملياً

ولنمثل لذلك بمثال : هذا المثال هو إخراج التراجم لرجال إسناد في سنن النسائي عملياً وهو : قال النسائي « أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال حدثنا خالد بن الحارث قال : حدثنا حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبد الله بن عمرو قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة قام خطيباً فقال في خطبته : لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها ، (١) .

فهذا الاسناد فيه ستة أشخاص وهم :

- ١ - إسماعيل بن مسعود .
- ٢ - خالد بن الحارث .
- ٣ - حسين المعلم .
- ٤ - عمرو بن شعيب .
- ٥ - شعيب (والد عمرو) .

(١) سنن النسائي : ٤٩ / ٥ .

٦ - عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص) .

وقبل البحث عن تراجم هؤلاء الرواة من كتب التراجم ، نقول : بما أن هذا الإسناد في سنن النسائي ، إذن فجميع هؤلاء الرواة يمكن العثور على تراجمهم في الكتب التي تولت تراجم رجال الكتب الستة ، إذن فلا حاجة للبحث عن تراجمهم في غير تلك الكتب ، والكتب المطبوعة في تراجم رجال الكتب الستة هي :

١ - تهذيب التهذيب لابن حجر .

٢ - تقريب التهذيب لابن حجر أيضاً .

٣ - الكاشف للذهبي .

٤ - خلاصة تهذيب السكّال للخزرجي ، والكتب الأربعة مرتبة على حروف المعجم .

ولنأخذ كتاب « تقريب التهذيب » ولنبدأ بإخراج الراوي الأول وهو :

١ - إسماعيل بن مسعود : نفتش عن اسمه «إسماعيل» في حرف الهمزة ، فنجد أول شخص اسمه إسماعيل في (١ / ٦٥) لكن اسمه « إسماعيل بن أبان » إذن نقلب عدة أوراق لنرى من اسم أبيه مسعود فنجد في (١ / ٧٤) اثنين كل منهما اسمه « إسماعيل بن مسعود » هما : « إسماعيل بن مسعود الزُّرِّي » و « إسماعيل بن مسعود الجَحْدَرِي » لكن نستطيع أن نميز « إسماعيل بن مسعود » الذي هو شيخ النسائي بأنه « الجحدري » من أمرين : أولهما أن المؤلف رمز بحرف (س) لـ « الجحدري » ومعنى هذا الرمز أنه أخرج له النسائي في سننه ، على حين أنه رمز لـ « الزرقي » بحرف (عس) ومعناه أنه أخرج له النسائي في مسند علي فقط .

وثانيها أنه قال عن (الزرقي) إنه من الطبقة الخامسة ، وهي طبقة صفار التابعين ، ولا يمكن للنسائي أن يروي عنه بلفظ « حدثنا » وهو من طبقة صفار الآخذين عن تباع الأتباع ، وقل عن (الجحدري) إنه من الطبقة الماشرة ، وهو الذي يمكن أن يروي عنه النسائي .

٢ - خالد بن الحارث : نقتس عن اسمه خالد في حرف (الخاء) فنجد أول من اسمه « خالد » في (١ / ٢١١) إلا أنه « خالد بن لباس » فنجد بنظرنا بعده بعدة تراجم ، فنراه بعد أربع تراجم في آخر الصفحة ذاتها ، وهو « خالد بن حارث الهُجَيْمِي » ، ولا يوجد من اسمه « خالد بن الحارث » غيره في رجال الكتب الستة .

٣ - حسين المعلم : نبحت عن اسمه (حسين) في حرف (الحاء) فنجد في ١ / ١٧٣ ، هذا العنوان : « ذِكْرُ مَنْ اسْمُهُ الْحُسَيْنُ » ، وبما أن الشخص الذي نبحت عن ترجمته لم يذكر اسم أبيه في الاستناد لذلك ينبغي علينا استعراض من اسمهم (حسين) كلهم حتى نثر عليه ، وباستعراض من اسمهم (حسين) نثر على « حسين المعلم » في : ١ / ١٧٥ واسمه « حسين ابن ذكوان المعلم » وكلمة « المعلم » تقال لمن يعلم الصبيان .

٤ - عمرو بن شعيب : نبحت عن اسمه « عمرو » في حرف (الميم) فنجد في : ٢ / ٦٥ هذا العنوان « ذِكْرُ مَنْ اسْمُهُ عَمْرُو يَفْتَحُ أَوْلَاهُ » فنبحث عن اسم أبيه شعيب فنجده في : ٢ / ٧٢ ، وهو عمرو ابن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص .

٥ - شعيب (والد عمرو) : نبحت عنه في حرف (الشين) فنجد أول من اسمه (شعيب) في ١ / ٣٥١ ، وبما أننا عرفنا اسم أبيه

وهو محمد عندما كنا نبحث عن ترجمة ابنه (عمرو) إذن نبحت
عن اسم أبيه (محمد) فنجد في ١ / ٣٥٣ ، قال عنه المؤلف :
« شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت ،
سأعه من جده » .

٦ - عبد الله بن عمرو (أي ابن العاص) : نبحت عن اسمه « عبد
الله » في حرف (العين) فنجد في ١ / ٤٠٠ بهذا العنوان :
« ذكر من اسمه عبد الله » ثم نبحت عن اسم أبيه « عمرو »
فنجد « عبد الله بن عمرو بن العاص » في ١ / ٤٣٦ ، وهو
الصحابي المشهور .

البحث في عمارة الرواة وضبطهم

بعد أن أخرجنا تراجم رجال الإسناد ، وعرفنا مكانها في كتب التراجم ،
فنتقل إلى مرحلة ثانية ، ألا وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال
وضبطهم ، وذلك بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راوٍ خلال
ترجمته ، ولناخذ الإسناد السابق نفسه مثلاً لذلك ، ولنبدأ بـ (إسماعيل
ابن مسعود) .

١ - إسماعيل بن مسعود :

- أ - قال عنه في التقريب : ١ / ٧٤ (ثقة) .
- ب - وقال عنه في الكاشف : ١ / ١٢٨ (ثقة) .
- ج - وقال عنه في الخلاصة : ص : ٤٦ (قال أبو حاتم : صدوق)
وفي الحاشية : وقال النسائي (ثقة) .

٢ - خالد بن الحارث :

- أ - قال عنه في التقريب : ٢١١ / ١ - ٢١٢ (ثقة ثبت) .
ب - وقال عنه في الكاشف : ٢٦٦ / ١ - ٢٦٧ قال احمد : و إليه
المنتهى في الثبوت بالبصرة ، وقال القطان : و ما رأيت خيراً منه
ومن سفيان ، .
ج - وقال في الخلاصة : ص ٩٩ - ١٠٠ : (قال النسائي : ثقة ثبت ،
قال القطان : ما رأيت خيراً منه ومن سفيان) .

٣ - حسين المعلم :

- أ - قال عنه في التقريب : ١٧٥ / ١ - ١٧٦ (ثقة ربما وهم) .
ب - وقال عنه في الكاشف : (الحسين بن ذكوان المعلم البصري الثقة) .
ج - وقال عنه في الخلاصة : (وثقه ابن معين وأبو حاتم) .

٤ - عمرو بن شعيب :

- أ - قال عنه في التقريب : ٧٢ / ٢ (صدوق) .
ب - وقال عنه في الكاشف : ٣٣٣ / ٢ : قال القطان : إذا روى عنه
ثقة فهو حجة ، وقال أحمد : ربما احتججنا به ، وقال البخاري :
رأيت أحمد وعلياً وإسحق وأبا عبيد : وعامه أصحابنا يحتجون به ،
وقال أبو داود : ليس بحجة .
ج - وقال عنه في الخلاصة : ص ٢٩٠ : قال القطان : إذا روى عن
الثقات فهو ثقة يحتج به ، وفي رواية عن ابن معين : إذا حدث عن
غير أبيه فهو ثقة ، وقال أبو داود : نحمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده ليس بحجة ، وقال أبو إسحق : هو كأيوب عن نافع عن ابن

عمر ، ووثقه النسائي ، وقال الحافظ أبو بكر بن زياد: صح سماع عمرو من أبيه ، وصح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو ، وقال البخاري : سمع شعيب من جده عبد الله بن عمرو .

٥ - شعيب بن محمد (والد عمرو) :

أ - قال عنه في التقريب : ٣٥٣ / ١ (صدوق) .

ب - وقال عنه في الكاشف : ١٣ / ٢ - ١٤ (صدوق) .

ج - وقال عنه في الخلاصة : ص ١٦٧ (وثقه ابن حبان) .

٦ - عبد الله بن عمرو بن العاص :

صحابي مشهور ، والصحابة لا يُبحث عنهم بالنسبة للمدالة والضبط .

مقدمة البحث في عرانة الرواة وضبطهم

بعد استعراض ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال الاسناد الستة

تبين لنا :

أ - أن الثلاثة الأول وهم : إسماعيل بن مسمود (و خالد بن الحارث) و (حسين المعلم) كلهم عدول ضابطون ، لأن أئمة الجرح والتعديل وثقوهم ، ولم يجرحوا عدالتهم ولا ضبطهم . ومعلوم لدينا أن الثقة هو العدل الضابط .

ب - وأن السادس وهو (عبد الله بن عمرو) صحابي فهو ثقة .

ج - وأن الرابع وهو (عمرو بن شعيب) مختلف في توثيقه ، لكن من لم يوثقه لم يثبت ذلك إلى جرح في عدالته أو ضبطه ، وإنما عزا ذلك إلى أمر خارج عن المدالة والضبط ، وهذا الأمر هو :

في روايته عن أبيه ، هل سمع من أبيه ؟ وإذا كان سمع من أبيه ، فهل كل ما روى عن أبيه سمعه منه ؟ لذلك نرى كثيراً من أئمة الجرح والتعديل يقولون : إذا حدث عن غير أبيه فهو ثقة . والخلاصة أن عمراً ثقة في نفسه . فإذا صرح بالتحديث عن أبيه فحديثه حجة ليس فيه شيء والله أعلم .

د - وأن الخامس وهو (شعيب بن محمد) أمره يشبه أمر ابنه عمرو ، فهو في نفسه ثقة ، وإنما الخوف في روايته عن جده عبد الله بن عمرو ، فهو وإن صح سماعه منه على الراجح . لكن سماعه منه ليس بكثير ، فيخشى أن لا يكون سمع منه كل ما روى عنه وإنما هي صحيفة لمبد الله بن عمرو . رواها شعيب وجادة ولم يسمها، وإن كان المقصود بجدّه (محمد بن عبد الله بن عمرو) فليس لمحمد صحبة ، فيكون الحديث مرسلًا .

البحث في اتصال الاسناد

هذا وبعد أن انتهينا من بحث شرطي المدالة والضبط في رجال الاسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث من شروط صحة الحديث ، وهو : اتصال الاسناد ، فنقول :

- ١ - أما النسائي فقال : « أخبرنا » إسماعيل بن مسعود .
 - ٢ - وأما إسماعيل بن مسعود فقال : « حدثنا » خالد بن الحارث .
 - ٣ - وأما خالد بن الحارث فقال : « حدثنا » حسين المعلم .
- فهذه العبارات والصيغ في الأداء يستعملها المحدثون في القراءة والسمع من الشيخ ، إذن فالسند إلى هنا متصل .

- ٤ - وأما حسين المعلم فقال : عن عمرو بن شعيب .
و (عنتمته) هذه محمولة على الاتصال . لأن حسينا ليس بمدلس
أولاً ، ويمكن لقائه ب عمرو بن شعيب ، ومعلوم في التراجم
بالأخذ عنه ، ومذكور في تلاميذه .
- ٥ - وأما عمرو بن شعيب ، فقد صرح بأن أباه حدثه . فالاسناد
لا زال متصلاً .
- ٦ - وأما شعيب بن محمد بن عبد الله ، فقال « عن » عبد الله بن عمرو .
وهنا الاشكال ، لأن شعيباً . ووصف بالتدليس ، لكن الحافظ ابن
حجر ذكره في الطبقة الثانية من المدلسين (١) ، وهي الطبقة التي
قال عن أهلها : إنهم آمن احتمال الأئمة تدليسهم ، وخرجوا لهم في
الصحيح لاماتهم وقلة تدليسهم في جنتب ما رووا .
لذلك فانتا نحتمل تدليسه هنا ، ونحمل العننة على السماع لقلة تدليسه
ولأنه ثبت سماعه من جده عبد الله ، فالاسناد متصل إن شاء الله .

البحث عن الشذوذ والعلّة وصعوبة

أما البحث عن الشذوذ والعلّة ، فهو أمر أصعب بكثير من البحث في
عدالة الرواة وضبطهم واتصال السند ، لأن الكشف عن الشذوذ والعلّة إثباتاً
أو نفيّاً أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جداً على متون الأحاديث
وأسانيدها ، حتى يمكنه معرفة اتفاق أسانيد هذا الحديث في جميع الطرق
التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها .

(١) في رسالة له في المدلسين ، اسمها : تعريف أهل التقديس ، بمراتب الموصوفين
بالتدليس :

وقد ذكر علماء المصطلح أن العلة تطرّق إلى الاسناد الذي رجاله ثقات ،
الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر (١) . كما ذكروا أن وقوع العلة في
سند الحديث أكثر من وقوعها في متنه (٢) .

والطريق إلى كشف علة الحديث جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته
قال الخطيب البغدادي : « السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يُجْمَع بين
طرقه ، ويُنظَرَ في اختلاف رواته ، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ، ومزلتهم في
الاتقان والضبط (٣) .

وهذا كما ترى أمر صعب جداً . لا سيما على الذي ليس عنده اطلاع
واسع على طرق الحديث الكثيرة واختلافها ، أو على من ليس لديه القدرة على
ذلك الجمع والنظر في اختلاف الرواة والحكم على الراجح منها .

الحكم على هذا الحديث

المقصود بـ « الحكم على الحديث » بيان مرتبته من الصحة أو الحسن
أو الضعف أو الوضع ، وذلك بعد دراسة إسناده على الوجه الذي سبق آنفاً .

أما بالنسبة للحكم على هذا الحديث الذي درسنا إسناده فهو كما يلي :

١ - إن رجال الإسناد الستة كلهم ثقات ، أي عدول ضابطون . يعني
أن رجال الإسناد رجال الصحيح ، وإن كان بعضهم وهماً وعمرو

(١) انظر علوم الحديث - معرفة الحديث العلة ص : ٨١ .

(٢) المصدر السابق ص : ٨٢ .

(٣) المصدر السابق ص : ٨٢ .

ابن شعيب وأبوه شعيب ، ليسا من أعلى رجال الصحيح ، بل هما
من أدنى رجال الصحيح .

٢ - إن سند الحديث متصل ، وإن كان فيه شوب انقطاع في عنقنة
شعيب عن جده عبد الله بن عمرو .

٣ - لم يظهر لي - في حدود اطلاعي - شذوذ أو علة في سند هذا
الحديث أو متنه .

مما تقدم أقول إن الحديث صحيح ، لكن ليس في قمة أنواع
الصحيح ، وإنما هو من أدنى مراتب الصحيح أو هو من أعلى
مراتب الحسن ، والله أعلم .

هذا وقد روى الحديث - غير النسائي - الإمام أحمد في مسنده (١) .
وأبو داود في سننه (٢) ، وسكت عنه ، ومعلوم أن ما سكت عنه أبو داود
فهو صالح الاحتجاج على المتمد .

وقد قال الذهبي . « الحسن أيضاً على مراتب ، فأعلى مراتبه : بهز بن
حكيم عن أبيه عن جده ، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وابن
إسحاق عن التيمي ، وأمثال ذلك مما قيل إنه صحيح ، وهو من أدنى مراتب
الصحيح ، (٣) .

(١) المسند : ٢٠٧ / ٢ .

(٢) سنن أبي داود - كتاب البيوع - ٣ / ٢٩٣ - ح ٣٥٤٧ .

(٣) تدريب الراوي : ١٦٠ / ١ .

استحسان اكتفاء الباحث في الاسناد بقوله :

« صحيح الاسناد ، أو « حسن الاسناد ، أو « ضعيف الاسناد »

مرّ بنا أن كشف العلة والشذوذ في الحديث نقياً أو إثباتاً أمر صعب جداً ، لا يقوى عليه كل باحث أو مشتغل بالحديث ، لذا يستحسن في حق الباحث في الأسانيد أن يقول في نهاية بحثه عن مرتبة الحديث : « صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » ولا يتمجّل فيقول « صحيح » أو « حسن » أو « ضعيف » لأنه بالنسبة لقوله عن الحديث « صحيح » أو « حسن » ربما يوجد حديث آخر يعارضه في معناه ، وسنده أقوى ، فيكون الحديث الذي حكم عليه بالصحة شاذاً ، أو ربما اكتشفت في الحديث علة غامضة لم يستطع الباحث اكتشافها .

وبالنسبة لقوله عن الحديث : « ضعيف » ربما وجد له تابع أو شاهد يقويه ويجبره فيرتقي إلى مرتبة الحسن لغيره .

فالأولى في حق الباحث إذن أن يقول في نهاية بحثه عن الحديث «صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو « ضعيف الاسناد » .

وقد فعل هذا كثير من الأئمة السابقين ، منهم الحاكم أبر الله ، والحافظ الهيثمي في « مجمع الزوائد » وغيرها ، والظاهر أن الوقت لم يسمعهم ليكلوا النظر في كشف الشذوذ والعلة ، فتخرجوا من القول بأنه « صحيح » أو « حسن » .

وقد قال علماء المصطلح إن المحدث إذا قال عن حديث « إنه صحيح الاسناد أو حسن الاسناد » دون قوله « صحيح أو حسن » قال ابن الصلاح :

« قولهم « هذا حديث صحيح الاسناد أو حسن الاسناد » دون قولهم

« هذا حديث صحيح أو حديث حسن ، لأنه قد يقال : « هذا حديث صحيح الاسناد » ولا يصح ؛ لكونه شاذاً أو معطلاً ، غير أن المصنّف المُعْتَمَد منهم إذا اقتصر على قوله إنه صحيح الاسناد ، ولم يذكر له علة ، ولم يقدم فيه ، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه ، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل والظاهر ، والله أعلم ، (١) .

سؤال آخر ليس في الكتب الستة

هذا مثال آخر لدراسة الاسناد ، اخترته من غير الكتب الستة ليتدرب الباحث على إخراج بعض التراجم من الكتب التي لم تترجم لرجال الكتب الستة . هذا المثال من سنن الدارقطني وهو :

قال الدارقطني : « نا (٢) عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال ، نا هاشم ابن الجنيد أبو صالح ، نا عبد المجيد بن أبي رواد ، نا مروان بن سالم ، عن الكبي عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المؤثثون أبناء سبأيا الأيم ، فوضعوا الرأي ، فضلوا ، (٣) .

(١) علوم الحديث : ص ٣٥ .

(٢) « نا » هذا مختصر من كلمة « حدثنا » وهو اصطلاح مشي عليه أكثر نساخ الحديث للاختصار .

(٣) سنن الدارقطني - باب النوادر والأحاديث المتفرقة - ١٤٦/٤ .

كيفية إضراح التراجم لهذا الاسناد

ننظر أولاً إلى مؤلف السنن وهو الدارقطني فترى أنه ولد سنة / ٣٠٦ هـ /
وقوفي سنة / ٣٨٥ هـ / إذن هو متأخر في الزمن ، فليس في شيوخه المباشرين
راور من رجال الكتب الستة . فملينا أن نبحت عن مصدر آخر للتراجم ،
فننظر إلى منطقة الدارقطني فترى أنه من محلة في بغداد تسمى دار القطن ، فهو
بغدادى ، إذن فيغلب على الظن أن يكون شيخه المباشر من بغداد ، ونحن
نعلم أن للخطيب البغدادي كتاباً كبيراً في تراجم محدثي بغداد وعلمائها وأعيانها .
وهو « تاريخ بغداد » ، فنتناوله ، وزاجع فيه في حرف « المين » ، فيمن
اسمه « عبد الله » لرى « عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال » فنجده
في : ١٠ / ١٢٠ .

١ - عبد الله بن محمد بن سعيد الجمال : قال الخطيب « أبو محمد المقرئ »
المعروف بابن الجمال .

وقال الخطيب : « أخبرنا محمد بن علي بن الفتح قال سمعت أبا
الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجمال فقال كان من الثقات ، ثم
روى أنه مات سنة (٣٢٣ هـ) .

٢ - هاشم بن الجعيد أبو صالح : لم أجده ترجمته فيما اطلمت عليه من
كتب التراجم بمد البحث والتحري الكثير ، والاستعانة ببعض المشايخ
والإخوان فمسي أن نمثر عليه في المستقبل إن شاء الله تعالى .

٣ - عبد المجيد بن أبي رواد : قال عنه الذهبي في الميزان : « صدوق
مرجى كآبيه (١) » وثقه الإمام يحيى بن معين وغيره ، وقال أبو

(١) ميزان الاعتدال : ٦٤٨/٢ .

داود ثقة داعية إلى الإرجاء . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، وقال الدارقطني : لا يحتج به ويعتبر به . مات سنة (٢٠٦ هـ) .

٤ - مروان بن سالم الجزري : قال عنه الذهبي في الميزان : قال أحمد وغيره : ليس بثقة ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال البخاري ومسلم وأبو حاتم : منكر الحديث ، وقال أبو عروبة الحراني : يضع الحديث ، وقال ابن عدي : عامة أحاديثه لا يتابعه الثقات عليها (١) .

٥ - الكلبى (محمد بن السائب) : أبو النضر الكوفي النسابة المفسر . قال عنه الذهبي في الميزان : عن ابن معين : ليس بثقة ، وقال الجوزجاني وغيره : كذاب ، وقال الدارقطني وجماعة متروك (٢) .

وقد نلخص أمره ابن حجر في « التقریب » فقال : « متهم بالكذب ، ورُمي بالرفض » (٣) .

٦ - أبو صالح (بإدام) مولى أم هانئ : تابعى : قال عنه الذهبي في الميزان : ضعفه البخاري ، وقال النسائي : بإدام ليس بثقة ، وقال ابن معين : ليس به بأس (٤) . وكيفية الاهتداء لاسمه هو مراجعته في باب الكنى أولاً فتجده في الميزان ٤ / ٥٣٨ .

وقد نلخص الحافظ في التقریب القول فيه فقال : « ضيف

(١) المصدر السابق : ٩٠/٤ .

(٢) المصدر السابق : ٥٥٩/٣ .

(٣) تهريب التهذيب : ١٦٣/٢ .

(٤) ميزان الاعتدال : ٢٩٦/١ .

مدلس ، (١) .

٧ - أبو هريرة : عبد الرحمن بن صخر اللوسي : صحابي مشهور .

الحكم على هذا الحديث

أما الراوي الأول فهو ثقة ، وأما الثاني فلم نجده . وأما الثالث فهو صدوق داعية إلى الإرجاء ، وأما الرابع فمتروك الحديث منتهم بلوضع ، وأما الخامس فتهم بالكذب ، ورمي بالرفض ، وأما السادس فضعيف مدلس .
كما تقدم يتبين أن إسناد الحديث من نوع « المتروك » لأن في إسناده متروكين ، ومن اتهم بالكذب ، والمتروك من أسوأ أنواع الضعيف .

الكتب التي يستعان بها في كشف العز والشذوذ

هناك كتب صنفها العلماء لبيان علل الحديث ، وتعرف هذه الكتب بـ « كتب الملل » وطريقة كتب الملل هي ذكر الأحاديث المعلولة مع بيان عللها ، وذلك بذكر طرقها ، وكشف العلة من خلال جمع الطرق واستعراضها ، وذلك مثل كتاب « علل الحديث » لابن أبي حاتم ، وهو مرتب على الأبواب ، وكتاب « الملل » للدارقطني ، وهو مرتب على المسانيد .

وقد ينهج بعض المؤلفين في « الملل » نهجاً آخر ، فتراه يذكر أن فلاناً لم يسمع من فلان ، أو أن حديث فلان عن فلان منقطع ، لأنه لم يلقه ، وذلك كالإمام أحمد في كتابه « الملل ومعرفة الرجال » فهذه الكتب يمكن

(١) تهذيب التهذيب : ١ - ٩٣ .

الاستماعة بها في كشف علل الحديث .

لكن هل صنف العلماء كتباً خاصة في معرفة الأحاديث الشاذة ؟
والجواب عن ذلك أن العلماء لم يصنفوا مثل هذه المؤلفات - والله أعلم - لكن
الشذوذ قبل ظهوره هو نوع من العلل ، ولذلك كثيراً ما يملل الأئمة بعض
الأحاديث بأن فلاناً روى الحديث على وجه مخالف للأول ، وهو أثبت وأوثق
منه ، والحقيقة أن المثلل أعين من الشاذ . فالشذوذ نوع من العلل كالأضطراب
والقلب ، والله أعلم .

وهذه أشهر المصنفات في العلل :

- ١ - علل الحديث لابن أبي حاتم .
- ٢ - العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل .
- ٣ - العلل لابن المديني .
- ٤ - العلل الكبير ، والعلل الصغير ، للترمذي .
- ٥ - العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للدارقطني ، وهو أجمعها
وأوسمها .

مقدمة المراحل في دراسة الاسناد

- ١ - إخراج التراجم لرواة الاسناد من كتب التراجم .
- ٢ - ينتبه بشكل خاص - لكشف اتصال السند أو انقطاعه - إلى ما يلي :
 - أ - مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم ، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم .
 - ب - تراجم المدلسين لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماح .

ج - أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم .
مثل : « أن فلاناً سمع من فلان » أو « أن فلاناً لم يسمع
من فلان » .

٣ - يلاحظ بالنسبة لمعادلة الرواة وضبطهم ما يلي :

أ - ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة . سواء ما يتعلق منها بالمعادلة
أو الضبط . وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها .

ب - تعارض الجرح والتعديل في راوٍ واحد . وكيفية العمل بهذا
التعارض .

ج - قائل ألفاظ الجرح والتعديل . وهل له اصطلاح خاص فيها ؟

د - المتشددون والمتساهلون في الجرح والتعديل من الأئمة .

هـ - أقوال الأقران في بعضهم .

٤ - ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العمل : لكشف العلة
والشنود أو عدمها .

٥ - استحسان الاكتفاء - في الحكم على الحديث - بقول الباحث :
« صحيح الاسناد » أو « حسن الاسناد » أو ضعيف الاسناد » .

خاتمة

هذا مايسر الله تعالى تحريره في موضوع التخريج ودراسة الأسانيد .
وأسال الله تعالى أن أكون قد وثقت لسد حاجة الباحثين في هذا الموضوع .
كما أسأله تعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم . وأن ينفع به طلبة العلم
عامة والمشتغلين بالحديث خاصة إنه سميع مجيب .

وقد كان الفراغ من تبييض الكتاب وكتابة مقدمته في الروضة الشريفة
من المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة ، وذلك بين المغرب والعشاء من يوم
السبت الموافق للثامن عشر من شهر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة
وألف هجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية . اللهم لك الحمد كما
ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانتك . وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله
وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً .

وكتب

محمود الطمان

المصادر والمراجع

- ١ - القرآن الكريم .
- ٢ - إحياء علوم الدين ، الغزالي . تصوير دار المعرفة بيروت .
- ٣ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر بذييل الاصابة ، ط مصطفى محمد بالقاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٤ - أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير . ط كتاب الشعب - القاهرة سنة ٩٧٠ م .
- ٥ - أسنى المطالب للحوت . ط مصطفى محمد - الأولى سنة ١٣٥٥ هـ .
- ٦ - الأسماء المبهمة في الأبناء المحكمة للخطيب البغدادي (مخطوط) .
- ٧ - الاصابة في تمييز الصحابة لابن حجر ، ط مصطفى محمد - القاهرة سنة ١٣٥٨ هـ .
- ٨ - اختصار علوم الحديث لابن كثير ، نشر دار الفكر - بيروت .
- ٩ - البغية في ترتيب أحاديث الحلية للهاربي - نشر الخانجسي - ط دار التأليف - القاهرة .
- ١٠ - التاريخ الكبير للبخاري ، ط دائرة المعارف العثمانية الهند سنة ١٣٦١ هـ
- ١١ - تاريخ أسماء الثقات من نقل عنهم العلم لابن شاهين (مخطوط في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء) .
- ١٢ - تحفة الاشراف بمعرفة الاطراف المزي ، نشر الدار القبية بالهند سنة ١٣٨٤ هـ .

- ١٣ - تدريب الراوي للسيوطي . تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - ط دار
السعادة بمصر - ط الثانية سنة ١٣٨٥ هـ .
- ١٤ - تذكرة الحفاظ للذهبي ، تصور دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ١٥ - تذهيب التهذيب للذهبي ، (مخطوط) .
- ١٦ - تعجيل المنفعة لابن حجر ، ط القاهرة ، بناية عبد الله هاشم الجاني
سنة ١٣٨٦ هـ .
- ١٧ - تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس ، لابن حجر ط
المحمودية التجارية - القاهرة .
- ١٨ - تقريب التهذيب لابن حجر ، نشر محمد سلطان منكاني - تحقيق عبد
الوهاب عبد اللطيف .
- ١٩ - التقييد والايضاح للعراقي . بذيلى علوم الحديث - ط الاولى -
القاهرة سنة ١٣٨٩ هـ .
- ٢٠ - التلخيص الحبير لابن حجر ، ط شركة الطباعة الفنية - القاهرة
سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٢١ - تمييز الطيب من الخبيث لابن الديبع ، ط محمد علي صبيح - القاهرة
سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٢٢ - تهذيب الكمال للعزي (مخطوط) .
- ٢٣ - تهذيب التهذيب لابن حجر ، ط دائرة المعارف العثمانية في الهند سنة
١٣٢٥ هـ - تصور دار صادر بيروت .
- ٢٤ - اللغات لابن حبان ، ط دائرة المعارف العثمانية - الهند .
- ٢٥ - الجامع الصحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ، ط السانفية -
القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ .

- ٢٦ - الجامع الصغير للسيوطي مع شرحه فيض القدير ، ط مصطفى محمد -
القاهرة سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٢٧ - الجرح والتعديل لابن أبي حاتم . ط دائرة المعارف العثمانية - الهند .
- ٢٨ - خلاصة تذهيب تهذيب الكمال للخزرجي . ط الميرية ببولاق - القاهرة
سنة ١٣٠١ هـ .
- ٢٩ - الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر ، ط الفجالة - القاهرة
سنة ١٣٨٤ هـ .
- ٣٠ - ذخائر المواريث للناقلي . ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية
سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٣١ - الرسالة المستطرفة للكتاني ، نشر دار الفكر بدمشق - ط انشالمة
سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٢ - سنن أبي داود ، تحقيق محي الدين عبد الحميد - تصوير دار إحياء
السنة النبوية .
- ٣٣ - سنن النسائي ، ط مصطفى الباني الحلبي . ط الأولى - القاهرة
سنة ١٣٨٣ هـ .
- ٣٤ - سنن الدارقطني ، ط دار الحسن للطباعة - القاهرة - نشر عبد الله
هاشم اليماني سنة ١٣٨٦ هـ .
- ٣٥ - شذرات الذهب لابن العماد ، تصوير المكتب التجاري للطباعة والنشر
والتوزيع - بيروت .
- ٣٦ - الطبقات الكبرى لابن سعد ، تصوير دار صادر - بيروت سنة ١٣٧٦ هـ .
- ٣٧ - ظفر الأمانى للكنوي ، ط لكنو - الهند .
- ٣٨ - عشرون حديثاً من صحيح البخاري للشيخ عبد الحسن العماد ، ط

- السلفية - ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٩٠ هـ .
- ٣٩ - عشرون حديثاً من صحيح مسلم للشيخ عبد المحسن العباد، ط السلفية
- ط الأولى - القاهرة سنة ١٣٩١ هـ .
- ٤٠ - علوم الحديث لابن الصلاح . تحقيق : د / نور الدين عتر ، نشر
المكتبة العلمية - ط الأصيل بجلب .
- ٤١ - فتح المنيث للسخاوي ، ط العاصمة بالقاهرة - ط الثانية - نشر
المكتبة السلفية - المدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ .
- ٤٢ - فهرس أحاديث مسلم القولية ، ملحق بصحيح مسلم لمحمد فؤاد عبد
الباقي ، ط عيسى البابي الحلبي سنة ١٣٧٠ هـ .
- ٤٣ - الفوائد المنتخبة الصحاح والنرائب للحسيني ، تخريج الخطيب
(مخطوط) ومنه أجزاء في الظاهرية .
- ٤٤ - الفوائد المنتخبة الصحاح والنرائب للمرواني ، تخريج الخطيب (مخطوط)
ومنه أجزاء في الظاهرية .
- ٤٥ - فيض القدير . مع الجامع الصغير للمناوي ، ط مصطفى محمد -
القاهرة ١٣٥٦ هـ .
- ٤٦ - القاموس المحيط ، للفيلسوف آبادي ، ط الميمنية - القاهرة سنة ١٣١٣ هـ .
- ٤٧ - الكاشف للذهبي ، ط دار النصر للطباعة - ط الأولى - القاهرة
سنة ١٣٩٢ هـ .
- ٤٨ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس للمجلوني ، تصوير دار إحياء التراث
العربي - بيروت سنة ١٣٥١ هـ .
- ٤٩ - الكفاية في علم الرواية للخطيب ، ط دائرة المعارف العثمانية - الهند
سنة ١٣٥٧ هـ .

- ٥٠ - لسان الميزان لابن حجر ، ط دائرة المعارف العثمانية - الهند
سنة ١٣٢٩ هـ .
- ٥١ - لسان العرب لابن منظور .
- ٥٢ - مذكرة الأسانيد للسنة الثالثة في كلية الشريعة - الجامعة الاسلامية
للشيخ عبد الغفار حسن (على الآلة الكاتبة) .
- ٥٣ - مذكرة الأسانيد للسنة الرابعة في كلية الشريعة - الجامعة الاسلامية -
للشيخ عبد الغفار حسن . (على الآلة الكاتبة)
- ٥٤ - المستدرک على الصحيحين للحاكم ، تصوير بيروت ، نشر مكتبة النصر
الحديثة - الرياض .
- ٥٥ - مسند الحميدي ، ط الأولى - تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي -
كراتشي سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٥٦ - مسند الامام أحمد - تصوير المكتب الاسلامي ودار صادر بيروت
عن ط الميمنية بالقاهرة سنة ١٣١٣ هـ .
- ٥٧ - المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، للفيف من المستشرقين ،
تصوير بيروت عن ط ليدن .
- ٥٨ - المفتي عن حمل الأسفار في الأسفار للعراقي ، بذييل الاحياء ، تصوير
دار المعرفة - بيروت .
- ٥٩ - مفتاح الصحيحين للتوقادي - تصوير دار الكتب العلمية - بيروت
سنة ١٣٩٥ هـ .
- ٦٠ - مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب القفاري ، ط السعادة - نشر
الخانجي - القاهرة سنة ١٩٥٥ م

- ٦١ - مفتاح الموطأ الملحق بالموطأ ، لمحمد فؤاد عبد الباقي - ط عيسى الباي الحلبي - القاهرة سنة ١٣٢٠ هـ
- ٦٢ - مفتاح سنن ابن ماجه - الملحق بسنن ابن ماجه ، لمحمد فؤاد عبد الباقي - ط عيسى الباي الحلبي - القاهرة سنة ١٣٧٢ هـ
- ٦٣ - مفتاح كنوز السنة للمستشرق (ا.ى. ونسينك) نشر المرحوم محمد فؤاد عبد القافي - القاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .
- ٦٤ - المقاصد الحسنة للسخاوي ، تصحيح وتقديم عبد الله محمد صديق وعبد الوهاب عبد اللطيف ، ط القاهرة .
- ٦٥ - موطأ مالك ، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي ، ط عيسى الباي الحلبي القاهرة سنة ١٣٧٠ هـ .
- ٦٦ - ميزان الاعتدال للذهبي ، ط عيسى الباي الحلبي - تحقيق علي محمد البجاوي - القاهرة سنة ١٣٨٢ هـ .
- ٦٧ - نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي ، ط دار الأمان - القاهرة سنة ١٣٥٧ هـ .
- ٦٨ - هدي الساري لابن حجر ، ط السلفية - القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ .

فهرس الموضوعات

	صفحة
خطبة الكتاب	٣
المقدمة	٧
تعريف التخريج : تعريفه لغة	٩
التخريج عند المحدثين	١٠
تعريف التخريج اصطلاحاً - شرح التعريف	١٢
أهمية التخريج وفائدته ووجه الحاجة إليه	١٤
لمحة عن تاريخ التخريج	١٥
أشهر كتب التخارج ، والتعريف بيمضها	١٨
التعريف بكتاب « نصب الراية لأحاديث الهداية »	١٩
التعريف بكتاب « الدراية في تخريج أحاديث الهداية »	٢٥
التعريف بكتاب « التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير »	٢٨
التعريف بكتاب « المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الأحياء من الأخبار	٣٢

الباب الأوّل

٣٥

طرق التخريج

خطة العمل في تخريج الحديث

٣٧

مقدمة تمهيدية في تأمل حال الحديث، وتحديد الطريقة الأيسر في تخريجه

الفصل الأوّل

٣٩

الطريقة الأولى : التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

متى يلجأ إلى هذه الطريقة ؟ الكتب التي يستعان بها

السكّام على المسانيد

٤٠

أسماء أشهر المسانيد

٤١

مسند الحميدي

٤١

مسند الامام أحمد بن حنبل

٤٣

السكّام على المعاجم - أسماء أشهرها

٤٥

السكّام على كتب الأطراف عامة

٤٧

السكّام على كتاب « تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف » .

٥١

السكّام على كتاب « ذخائر الموارث في الدلالة على مواضع الحديث »

٥٧

الفصل الثاني

٦٣

الطريقة الثانية : التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث

متى يلجأ إليها ؟ المصنفات المساعدة فيها .

	<u>صفحة</u>
كلمة في الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس .	٦٤
أسماء أشهر المصنفات في الأحاديث المشتهرة .	٦٥
الكلام على كتاب المقاصد الحسنة .	✓ ٦٧
الكلام على كتاب « تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث .	٦٨
الكلام على كتاب « كشف الخفاء ومزيل الإلباس ... »	✓ ٦٩
الكلام على كتاب « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب »	٧١
الكلام على كتاب « الجامع الصغير من حديث البشير النذير »	✓ ٧٢
المفاتيح والفهارس التي صنفاها العلماء لكتب مخصوصة .	٧٦
التعريف بـ « مفتاح الصحيحين » للتوقادي .	✓ ٧٧
التعريف بـ « مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب »	✓ ٨١
التعريف بـ « البنية في ترتيب أحاديث الخلية »	✓ ٨٤
التعريف بـ « فهرس لأحاديث صحيح مسلم القولية »	✓ ٨٦
التعريف بـ « مفتاح الموطأ »	✓ ٨٨
التعريف بـ « مفتاح سنن ابن ماجه »	✓ ٨٩
الفصل الثالث	٩١
الطريقة الثالثة : التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث .	
التعريف بكتاب « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي »	✓ ٩٢

	<u>صفحة</u>
مفاتيح وفهارس لكتب شتى	١٠٥
الفصل الرابع	
الطريقة الرابعة : التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث .	١٠٧
من يلجأ إلى هذه الطريقة ؟	١٠٨
ماذا يستعان من الكتب في هذه الطريقة ؟	١٠٨
القسم الأول من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة وأنواعها .	١٠٩
الكلام على الجوامع - أسماء أشهرها .	١١٠
التعريف بالجامع الصحيح لابن خاري .	١١٠
المستخرجات على الجوامع - معنى المستخرج .	١١٤
موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب .	١١٥
عدد المستخرجات على الصحيحين .	١١٥
الكلام على « المستدركات على الجوامع » - معنى المستدرک .	١١٦
ترتيب مستدرک الحاكم .	١١٦
الكلام على الجاميع - أسماء أشهرها .	١١٧
الكلام على الزوائد - المعنى المقصود بالزوائد .	١١٩
أشهر كتب الزوائد .	١١٩
التعريف بكتاب « مفتاح كنوز السنة » .	١٢٠
القسم الثاني من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة ، وأنواعها .	١٣٠
التعريف بـ « السنن » - أسماء أشهرها .	١٣١
أسماء الكتب التي اشتمل عليها سنن أبي داود .	١٣٣

	صفحة
التعريف بالمصنفات	١٣٤
الفرق بين « المصنف » و « السنن » .	١٣٤
أشهر المصنفات .	١٣٤
التعريف بـ « الموطآت » وأشهر الموطآت .	١٣٥
المستخرجات على السنن .	١٣٦
القسم الثالث من المصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة .	١٣٧
الأجزاء - التعريف بالجزء	١٣٧
متى يبحث فيه ؟	١٣٨
كتب الترغيب والترهيب - كلمة عنها - أشهرها .	١٣٨
كتب الزهد والفضائل والآداب والأخلاق - كلمة عنها - أشهرها .	١٣٩
كتب أحاديث الأحكام - كلمة عنها - أشهرها .	١٤٠
كتب موضوعات خاصة - كلمة عنها - أشهرها .	١٤١
كتب الفنون الأخرى - كلمة عنها - أشهرها .	١٤٢
كتب التخريج - كلمة عنها - أشهرها .	١٤٣
كتب الشروح الحديثية - كلمة عنها - أشهرها - التعليقات .	١٤٤
الفصل الخامس	١٤٧
الطريقة الخامسة : التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متناً وسنداً .	
المقصود بهذه الطريقة .	١٤٨
النظر في حال المتن .	١٤٨
النظر في حال السند .	١٤٩

	<u>صفحة</u>
النظر في حال المتن والسند معاً .	١٥١
الباب الثاني	١٥٣
دراسة الأسانيد ، والحكم على الحديث	
الفصل الأول	١٥٥
ما تحتاجه دراسة الأسانيد من علم الجرح والتعديل	
تمهيد في بيان المقصود بدراسة الأسانيد والحكم على الحديث .	١٥٦
انقسام الحديث إلى سند ومتن .	١٥٧
تعريف السند - تعريف المتن .	١٥٧
قيمة الاسناد وأهميته .	١٥٨
ما يحتاج إليه من علم الجرح والتعديل وتراجم الرواة .	١٥٨
الحاجة إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الاسناد ومعرفة مرتبة الحديث .	١٥٩
شروط قبول الراوي .	١٥٩
يتم تثبت العدالة ؟ .	١٦٠
مذهب ابن عبد البر في ثبوت العدالة .	١٦٠
كيف يُعرف ضبط الراوي ؟	١٦١
هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان سببه ؟	١٦١
هل يثبت الجرح والتعديل بقول واحد ؟	١٦٢
اجتماع الجرح والتعديل في راوٍ واحد .	١٦٢

	<u>صفحة</u>
ألفاظ الجرح والتمديد ومراتبها .	١٦٣
مراتب ألفاظ التمديد	١٦٣
حكم هذه المراتب	١٦٤
مراتب ألفاظ الجرح	١٦٥
حكم هذه المراتب	١٦٦
الفصل الثاني	١٦٧
أنواع الكتب المؤلفة في الرجال	
لمحة تاريخية عن التصنيف في الرجال	١٦٨
أشهر أنواع المصنفات في الرجال	١٦٩
المصنفات في معرفة الصحابة - كلمة عنها	١٦٩
التعريف بكتاب « الاستيعاب في معرفة الأصحاب »	١٧٠
التعريف بكتاب « أسد الغابة في معرفة الصحابة »	
التعريف بكتاب « الإصابة في تمييز الصحابة »	١٧١
كتب الطبقات - كلمة عنها	١٧٣
التعريف بكتاب « الطبقات الكبرى » لابن سعد	
التعريف بكتاب « تذكرة الحفاظ » للذهبي	١٧٤
كتب رواة الحديث عامة - كلمة عنها	١٧٥
التعريف بكتاب « التاريخ الكبير » للبخاري	
التعريف بكتاب « الجرح والتمديد » لابن أبي حاتم	١٧٧

	<u>صفحة</u>
المصنفات في رجال كتب مخصوصة - كلمة عنها - أشهرها	١٧٨
كتاب « الكمال في أسماء الرجال » وتهذيباته ومختصراته	١٧٩
مخطط توضيحي لكتاب الكمال ومختصراته وتهذيباته	١٨٠
كتب التراجم الخاصة برجال الكتب الستة وبعض مصنفات مؤلفيها	١٨١
التعريف بكتاب « الكمال في أسماء الرجال » للعقدي	
التعريف بهذيباته ومختصراته	
التعريف بكتاب « التذكرة برجال العشرة » للحسيني	١٩٧
التعريف بكتاب « تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة »	١٩٨
المصنفات في الثقات خاصة - كلمة عنها - أشهرها	١٩٩
التعريف بكتاب « الثقات » لابن حبان	
التعريف بكتاب « تاريخ أسماء الثقات ممن نُقل عنهم العلم » لابن شاهين.	٢٠٠
المصنفات في الضعفاء خاصة - كلمة عنها - أشهرها	
التعريف بكتاب « ميزان الاعتدال في نقد الرجال »	٢٠١
التعريف بكتاب « لسان الميزان »	٢٠٣
المصنفات في رجال بلاد مخصوصة - كلمة عنها - أشهرها	٢٠٥
الفصل الثالث	
٢٠٧	
مراحل دراسة الأسانيد	
تمهيد في بيان عدم الحاجة لدراسة الأسانيد في بعض الأحاديث	٢٠٨
الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما	٢٠٨

	<u>صفحة</u>
الأحاديث التي في كتاب التزم مؤلفه الصحة في أحاديثه	٢١٢
الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها في الكتب المشهورة	٢١٥
الأحاديث التي حكم عليها الأئمة ، وبينوا مراتبها	٢١٦
طريقة دراسة الإسناد	٢١٧
كيفية إخراج الترجمة	٢١٨
مثال للدراسة الإسناد عملياً - حديث من سنن النسائي	٢١٩
البحث في عدالة هؤلاء الرواة وضبطهم	٢٢٢
خلاصة البحث في عدالة الرواة وضبطهم	٢٢٤
البحث عن الشذوذ والعلّة وصعوبته	٢٢٦
الحكم على هذا الحديث من خلال دراسة إسناده	٢٢٧
استحسان اكتفاء الباحث في الإسناد بقوله « صحيح الإسناد »، و...	٢٢٩
مثال آخر للدراسة إسناده ، ليس في الكتب الستة (وهو في سنن الدارقطني)	٢٣٠
كيفية إخراج التراجم لهذا الإسناد	٢٣١
الكتب التي يستعان بها في كشف العلة والشذوذ	٢٣٣
خلاصة المراحل في دراسة الإسناد	٢٣٤
خاتمة	٢٣٦
المصادر والمراجع	٢٣٧
فهرس الموضوعات	٢٤٣

